جامعة محمد الصديق بن يحيى
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة بعنوان:

صنع القرار في إيران وأثره على السياسة الخارجية: التعقيدات في المؤسسات الحاكمة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد:
- سعيود هشام
- دفوس آسيا

إشراف الأستاذ:
- خديم الله أحسن

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: بلحربي عومار	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: خديم الله أحسن	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذة: بن عمار إيمام	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر و عرفان

إلي من ناجيناه نسأله النجاة في الحياة، ونسأله العون في سلوك مسالكها، إلى من هو الحقيق الأحق بالحمد والثناء، إلى خالقنا نتضرع شاكرين ممتنين، فسبحانك اللهم راعيا للورى، فأنت الأحق بأن تحمد، وأنت الأحق بأن تشكر.الي امي وابي قرتا عيني و فؤادي اللدان لا يوفي حقهما كلام الي زوجتي رفيقة الدرب مريم الي اخوتي فاتح ادريس سعيد يوسف واخواتي كريمة لامية فريدة حسناء اوميمة وصغيرتهم حليموش الي كل من يعرفني من قريب وبعيد

كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى من كان شمعة مضيئة أنارت لنا دربنا بالعلم والمعرفة، نتقدم بجزيل الشكر إلى من كان لنا نعم الأنيس في وقت الضيق، إلى الأستاذ المشرف خديم الله احسن " الذي أنار دربنا، وكان ناصحا وأبا لنا، ممتنين له على ما بدله من جهد، ومتابعة في سبيل إنتاج هذا العمل .

كما لا ننسى كل من كانت له يد بيضاء من قريب أو بعيد في

أنجاز هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات	
مقدمة:	أ
الفصل الأول: نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.	5
المبحث الأول: مفاهيم متعلقة بصنع القرار.	6
المبحث الثاني: مفاهيم متعلقة بالسياسة الخارجية.	19
الفصل الثاني: المؤسسات المسؤولة عن صناعة و اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الإيرانية.	45
المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي الإيراني.	46
المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي لعملية صنع القرار في ايران(المؤسسات الرسمية وغير رسمية).	52
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في صنع القرار في إيران.	60
الفصل الثالث: صنع القرار و أثره على السياسة الخارجية الإيرانية (قرار الحياد خلال أزمة الخليج الثانية).	64
المبحث الأول: أزمة الخليج الثانية و أثرها على صنع القرار.	65
المبحث الثاني: بيئة صنع القرارات الإقليمية الدولية.	82
المبحث الثالث: صنع القرار في إيران خلال أزمة الخليج الثانية(قرار الحياد).....	92
الخاتمة.	103
قائمة المراجع والمحتويات.	

مقدمة

تعتبر إيران من الدول التي عرفت استبدادا في نظام الحكم تباين هذا الاستبداد و اختلف باختلاف العوائل الحاكمة, توالى حكم هاته العائلات وصولا إلى عائلة بهلوي التي حكمت لستين عاما ولم تحض تلك الفترات بأي نوع من المشاركة السياسية باستثناء فترات قصيرة قامت فيها حكومات حاولت تغيير طبيعة الحكم إلا أنها فشلت ليعود الوضع إلى سابقه ولم تخلو تلك الفترات من وجود بعض القوى السياسية و التنظيمات السرية المعارضة للوضع و التي كانت عادة ما تخضع إلى الاعتقالات والتساؤلات و الاتهامات بالصلة الخارجية وصولا إلى حياكة المؤامرات حالها حال كل القوى السياسية المعارضة الموجودة في اغلب الأنظمة الاستبدادية الدكتاتورية التي يغيب فيها أي دور للإرادة الشعبية أو المشاركة السياسية وهذا ما جمع التيارات السياسية الإيرانية كافة في العمل ضد نظام الشاه الذي سقط عام 1979م في ثورة غلب عليها الوازع الشعبي على دور الأحزاب السياسية فكان للشعب الكلمة الأولى من خلال الإجراءات التي قامت بها القيادة الإيرانية الجديدة, إلا أن التطورات التي عرفها المشهد السياسي الإيراني منذ ذلك الحين افرز صورا متفاوتة لظاهرة المشاركة و ذلك بتفاوت ظروف كل مرحلة وطبيعة التيار السياسي المهيمن و رغم أن الساحة العالمية خلت إلا من التيارات الإسلامية فان ما بين هذه التيارات من اختلاف وتباين في الرؤى والمناهج خلق حالة التنوع حقيقية في المشهد السياسي الإيراني هدا المشهد اعطي عملية صنع القرار صفة خاصة تميزها عن باقي الدول الأخرى اد تشترك في هده العملية عدة مؤسسات تؤثر بصفة خاصة علي السياسة الخارجية و تتميز هده العملية بالتعقيد و ذلك بالنظر إلى النظام السياسي الإيراني المعقد و الذي لا يمكن فهمه دون الرجوع إلى السياقات العامة التي انطلقت من خلالها الثورة الإيرانية أو هاته السياقات التي أسست لنظام سياسي متميز في شكله و مضمونه والذي تأسس على نظام إسلامي جمهوري يقوم علي ولاية الفقيه.

الإشكالية الرئيسية:

نحاول في هده الدراسة معرفة الكيفية التي تاثر عملية صنع القرار في الجمهورية الاسلامية الايرانية علي السياسة الخارجية ومن هنا نطرح الاشكالية التالية :

ما هو اثر صنع القرار في الجمهورية الاسلامية الايرانية علي السياسة الخارجية ؟

التساؤلات الفرعية:

_ كيف تتم عملية صنع القرار في إيران ؟

_ ما هي المؤسسات التي تساهم في عملية صنع القرار في ايران ؟

_ ما هي المحددات الرئيسية المؤثرة في عملية صنع القرار ؟

_ إلي أي مدي أثرت البيئة الداخلية في إيران على عملية صنع قرار الحياد خلال حرب الخليج الثانية ؟

أهمية البحث:

انعكست التطورات المتلاحقة في النظام الدولي المعاصر على الأنظمة السياسية إلى تعقيد عملية صنع القرار وخصوصاً في السياسة الخارجية نتيجة تعدد الأطراف المشاركة فيها وكثرة المتغيرات المؤثرة فيها وهذا أدى إلى تطوير مفهوم التحليل الخاص وأهداف النظام السياسي وأزماته وخصوصاً فيما يتعلق بالقرار السياسي، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف على المتغيرات المؤثرة في صنع القرار وتأثيره في السياسية الخارجية، وخصوصاً إذا عرفنا أن أي قرار يتخذ يقاس بفلسفة النظام السياسي ومنهجه وطبيعة المجتمع الذي يتولد فيه القرار و مدى تفاعل الأزمة فيه.

كذاك تأتي أهمية هذا البحث لتطرقه لموضوع لم يجد حظه من الاهتمام والبحث على نطاق الدراسات العليا هذا فضلا عن التحولات التي عرفتها إيران والتي زخرت بقرارات هامة لازالت تطرح تأثيراتها حتى اليوم ، وكانت بداية لتحولات أعمق في سياسة إيران الخارجية وتحالفاتها الدولية والإقليمية والتوازنات خصوصا بعد الثورة الايرانية1979 فبالرغم من أن المجال الجغرافي لقرارات سياسة إيران الخارجية المتخذة هو دول الجوار الخليجي ولكن المجال السياسي لها تعدى ذلك إلى واشنطن كذلك تأتي أهمية هذا البحث للأهمية التي أكتسبها إيران في السياسة الخارجية العربية والأفريقية والإسلامية والعالمية

أهداف البحث:

1_تعد ندرة المادة العلمية للدراسات البحثية حول صناعة القرار السياسي وتأثيره علي السياسة الخارجية من الظواهر الملحوظة في أدبيات السياسة عموماً وفي حقل السياسة الخارجية على وجه الخصوص ومن هنا جاء هذا البحث ليكون إضافة نوعية في التعرف على العوامل المؤثرة والمتغيرة في حالة صنع القرار وتأثيره علي السياسة الخارجية.

2_التعرف على القيود والضغوط والمعيقات السياسية الحالية من خلال دراسة هذه المتغيرات المثيرة للجدل التي تحول دون استقلالية القرار السياسي داخل الأنظمة السياسية .

الفرضية الرئيسية:

ستنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها ان عملية صنع القرار في ايران تأثر علي السياسة الخارجية وهي تفاعل عدة مؤسسات رسمية وغير رسمية وكذلك عدة عوامل داخلية وخارجية

الفرضيات الفرعية:

_ يؤثر النظام السياسي بصورة واضحة في عملية صنع القرار وانعكاسه علي السياسة الخارجية الإيرانية.

_ يساهم النسق العقيدي أيضًا بصورة واضحة في توجيه عملية صنع القرار السياسي الخارجي في إيران.

_فقدان صانع القرار السياسي هامش المناورة والمقدرة الحقيقية في عملية اتخاذ قرارات سياسية خصوصا المفصلية المهمة منها.

_دخول العالم أزمات جديدة مثل أزمة الحوار، وإدارة الصراعات الدولية وظهور ما يسمى بعولمة الحرب واستخدام القوة في أنموذج القطبية الواحدة يؤثر علي صنع القرار في إيران.

منهجية البحث:

بما ان مجال صنع القرار عموما والسياسة الخارجية يفتقر إلى منهج متكامل للبحث يقدم تفسيرًا وافيًا له ، لذلك استعملنا في التحليل أكثر من منهج دون التقيد بأحدها.

_المنهج المقارن وذلك بتقصي نقاط التشابه والاختلاف ووصف الخصائص والصفات المشتركة والمختلفة وهذا للمقارنة بين انظمة الحكم في الجمهورية الايرانية في حالة ثبات محددات الجغرافيا والتاريخ والسكان واختلافهما في طبيعة نظام الحكم والشرعية الدستورية ومرجعية اتخاذ القرار.

_المنهج التحليلي وذلك بتحليل عملية اتخاذ القرار في سياسة ايران الخارجية إلى عناصرها والمحددات التي تؤثر فيها تحليل المضمون اي تحليل الخطاب اللغوي لصانع القرار الرئيسي شفويًا أو تحريريًا والذي يفصح عن رؤيته الذاتية واتجاهاته السياسية وميولته العقائدية.

_كدلك تم إتباع المنهج الاستقرائي في جميع المعلومات واستخدامنا المنهج التاريخي والعلمي للوصول إلى نتائج أكثر صحة ودقة وموضوعية ومنهج صناعة القرار كأحد المدارس الفكرية في تحليل عملية صنع السياسة الخارجية.

أما فيما يتعلق بمستوى التحليل فقد تم الاعتماد على ثلاثة مستويات من التحليل وهي:

1_مستوى الدولة النظام الوطني أي خصائص الدولة الداخلية ومقوماتها القومية.

2_مستوى النظام الدولي والاقليمي أي انماط العلاقات والتفاعلات بين الوحدات الدولية.

3_مستوى اتخاذ القرار يحلل دور اساليب صنع واتخاذ القرار.

الفصل الأول:

نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية

نظرية اتخاذ القرار من النظريات الحديثة في العلاقات الدولية فهي تحلل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية من زاوية صناعة واتخاذ قرارات السياسة الخارجية. فأصبح منهج اتخاذ القرار احد المناهج الرائجة في دراسة السياسة الخارجية للدول إذ أن هذا المنهج والدراسات التي استخدمته كأداة للتحليل حاولت أن توضح الدوافع والمؤثرات التي تقف وراء اختيارات معينة لصناع القرار في دولة ما.

قديمًا ركزت المدارس الكلاسيكية – وفي ظل الواقعية السياسية – على تفسير دوافع واسباب اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية اعتمادًا على المصلحة الوطنية مستخدمة المنهج التاريخي والتاريخ الدبلوماسي كأدوات للتحليل وقد تميزت عنها المدارس الحديثة بتجاوز ذلك إلى تركيزها على الأسلوب التحليلي المقارن من حيث دراسة كافة الأسباب المحيطة بالقرار وصانع القرار كذلك ودراسة المتغيرات الداخلية أيضًا وما تشمله من مؤسسات صنع القرار والبيئة المحيطة بصانع القرار وربط ذلك بالمتغيرات الخارجية. تركز هذه النظرية على عملية صنع القرار واتخاذ القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية، فهي تساهم في تحديد الكيفية التي تعمل بها الدولة (أو صناع القرار) فيها وما هو السبب الذي يدفعها لتسلك هذا السلوك المعين في الموقف الدولي المحدد، كما تبحث في الطريقة التي تتفاعل بها الدول مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي، ويتضح ذلك عبر اتخاذها لقرارات خارجية معينة تظهر بها الدولة قيمها واتجاهاتها وتدافع بها عن أهدافها ومصالحها التي تربطها مع أطراف النظام الدولي الأخرى.

وتكمن صعوبة التوصل إلي إطار نظري محدد لعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي إلي تشعب وتعقد وتداخل مجالات البحث التي تشملها عملية (اتخاذ القرار) إذ منها ما يتعلق بأشخاص المسؤولين من اتخاذ القرار والأطر المرجعية التي تكون ثقافاتهم ومعتقداتهم ، وعلى إعادة بناء الموقف كما تم تحديده من قِبل صناع القرار.

هذا وقد اختلف الباحثون أيضًا في تقدير أهمية العوامل والمتغيرات التي يكون لها الأثر الحاسم في اتخاذ القرار السياسي فقد ركز بعضهم على العوامل الشخصية والبعض الأخر على هيكل قرار السياسة الخارجية وآخرين ركزوا على الظروف الطبيعية والبيئية المحيطة بصناع القرار ، كما ركز بعضهم على اثر النظام الدولي والبيئة الخارجية وبالرغم من ان في بعض الحالات قد يكون لبعض العوامل منها ، اثر يفوق غيره من المتغيرات إلا إنها ظلت ، هذه الاتجاهات قاصرة بصورتها المنفردة على إدراك الطبيعة الحقيقية لاتخاذ القرار في السياسة الخارجية والتيُ تبنى على تضافر كل تلك المتغيرات.

المبحث الاول :مفاهيم متعلقة بصنع القرار:

تعريف عملية صنع القرار:

يقصد بعملية صنع القرار بصفة عامة، الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها[1]).

كما أن اختيار القرار يرتبط في أساسه بوجود معايير ترشيديه يمكن الاستناد إليها وتحكيمها في عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يطرحها الموقف، حيث أن الاستقرار على اختيار قرار معين لابد وأن يتأتى نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثله مضمون القرار وما يرمز إليه، وفي إطار التصور العام لما يمكن أن يترتب على الأخذ به من مخاطر، أو لما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج .ولا يمكن أن يتأتى مثل هذا الاقتناع إلا بعد مداولات عديدة تنصرف إلى كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار محل الدراسة[2]) .

وفي ضوء هذا التعريف، يتضح أن لعملية صنع القرار بمفهومها العام، عدة عناصر وأبعاد أساسية يمكن أن نوردها فيما يلي:

1- إن عملية صنع القرار هي عملية جماعية متكاملة، وأن الانتهاء منها إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة.

2- إن المجهود الرئيسي الذي يبذله صانعوا القرارات يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرارات، ثم تحليلها، ومناقشتها وتقييمها وربط عناصرها المختلفة في إطار صورة محددة ومعبرة بدقة عن رؤية جهاز اتخاذ القرارات للموقف الذي يتعامل معه.

[1] James Robinson & Richard Snyder: Decision Making in International politics, In: Herbert Kelman (ed) International Behavior, (Holt) Rinehart and Winston, New York, 1966) p. 437.

[2] إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الكويت، جامعة الكويت، 1982 ، ص 14

3- إن الاستقرار على بديل معين، لا يمكن أن يتم عشوائياً ولكن يأتي ذلك بعد فترة من التقدير الكامل أو بعد محاولة من التنبؤ الدقيق بمختلف الاحتمالات المترتبة على تنفيذ هذا القرار أو ذاك من القرارات المطروحة للاختيار.

4- صعوبة المهمة التي يحاول صانعوا القرار القيام بها في حصر وتقييم كافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرار في الواقع العملي، ويضاف إلى تلك الصعوبة تعذر تحديد درجة معينة من الأهمية النسبية لكل متغير أو لكل هدف من الأهداف التي يسعون إلى بلوغها وذلك نظراً لتعدد أنواع الأهداف بين الأهداف الاستراتيجية، وأخرى تكتيكية، وثالثة انتقالية وسيطة.

5- صعوبة التنبؤ في عملية صنع القرار، وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها على سبيل المثال:

أ – وجود عدد كبير من الأطراف في المواقف التي تتناولها هذه القرارات مما يجعل من التعرف على ردود الأفعال وأنماط السلوك المختلفة أمراً صعباً.

ب – تنوع أطراف المواقف الداخلية والخارجية من حيث طبيعتها وقواها النسبية، واحتياجاتها وأهدافها، فضلاً عن تباين النوايا والدوافع .... الخ، مما يجعل من الصعب التنبؤ في مثل هذه الأحوال التي يحدث فيها التفاعل بين أطراف الموقف بصورة معقدة.

ج –ارتفاع معدل التغيير في عناصر الموقف، مما يجعل من التنبؤ في مواقف غير مستقرة بطبيعتها عملية غير ممكنة أو غير دقيقة.

د – تعقد الطريقة التي تؤثر بها الأطراف المختلفة في عناصر الموقف، والطريقة التي تؤثر بها عناصر الموقف في أطرافه، وذلك في مواقف معينة، بمعنى أن التأثير المتبادل لا يعكس نمطًا طبيعيًا ومألوفًا وبسيطاً.

هـ –عدم توافر الحقائق والمعلومات التي تكفي لأغراض هذه التنبؤات والتوقعات، في بعض الأحيان، مما يرفع من احتمالات التخمين الخاطئ، ويؤثر بالسلب على إمكانية التنفيذ اللاحق للقرار.

و – تأثير الضغوط العاطفية التي قد يتعرض لها جهاز صنع القرار السياسي وخاصة في مواقف الأزمات، أو في مواقف التهديد الخارجي[1])، مما قد يقف حائلاً دون نظر بعض البدائل، كما أنها قد تؤثر في تقييمه لها بطريقة أو بأخرى، وقد تجعله يندفع في اتجاه واحد بغض النظر عن العواقب والتداعيات.

العناصر الرئيسية لعملية صنع القرار:

يمكن بلورة العناصر الرئيسية التي تؤثر في عملية صنع القرار بصفة عامة فيما يلي:

1 – البيئة الخارجية للقرار: والتي تشتمل على عدة أبعاد وحقائق وضغوط ومؤثرات .وهذه البيئة الخارجية قد تهيئ إمكانيات معينة للحركة والفعل، بينما قد تضع قيوداً على بعض إمكانات التصرف الأخرى البديلة .ويمكن القول أنه كقاعدة عامة، فإنه كلما زاد الضغط من البيئة الخارجية انخفضت فرصة إمكانات التصرف وتناقصت فرص الاختيار أمام الأجهزة المسئولة عن صنع القرارات واتخاذها[2]).

وهنا يجب التمييز والتفرقة بين ما يسمى بالبيئة النفسية والبيئة الواقعية، وقد تختلف هاتان البيئتان عن بعضهما، كما قد تتفقان، وتتوقف مسألة الاختلاف أو الاتفاق على مدى دقة هذه التصورات ومدى واقعيتها من عدمه[3]).

ويقصد بالبيئة النفسية، تلك البيئة التي تتكون معالمها من خلال الاتجاهات والتصورات الخاصة بجهاز وضع القرارات السياسية، والتي يؤثر فيها القيم والمعتقدات والخبرات والانحيازات والآراء المسبقة لأعضاء طاقم صنع القرار.

أما البيئة الواقعية، فهي المتمثلة في البيئة الفعلية التي تعد الإطار الذي تنفذ أو تتحرك فيه هذه القرارات أو تلك.

[1] مثال ذلك :محاولات الكونجرس الأمريكي أو الإدارة الأمريكية، تهديد الحكومة المصرية بتخفيض أو) قطع المعونة الأمريكية في حالة عدم تبني سياسات معينة ترضى عنها الإدارة الأمريكي ة، مما قد يضطر النظام الحاكم في مصر إلى محاولة استحضار" الوطنية "لمواجهة هذه الضغوط الخارجية وتفاديها بشعارات عاطفية

[2] إسماعيل صبري مقلد، اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، السياسة الدولية، عدد أكتوبر 1996 ، ص 135 وما بعدها

[3] Harold Sprout, Environment in the Study of International Politics, in James, Rosenau International politics and Foreign policy, Londres, Frances Pinter, 1980, pp. 41:57.

ويرتبط بما سبق، تفسير صانعي القرارات ومتخذيها، للمواقف التي يواجهونها كأجهزة مسئولة، ويتم هذا التفسير في إطار علاقة هذه المواقف بالمشكلات التي يجابهونها ويبحثون عن قرارات مناسبة لحلها .ومن بين العناصر التي تشكل رؤيتهم للموقف، الكيفية التي يتم بها تصور الأطراف الآخرين في الموقف وتفسير نواياهم ودوافعهم وأهدافهم، وغير ذلك[1]).

-**البيئة الداخلية للقرار** : وتتكون هذه البيئة من الأوضاع الاجتماعية السائدة، ومن النظام السياسي والاقتصادي للدولة، ومن المنظمات غير الحكومية، ومن جماعات المصالح والأحزاب السياسية، وغيرهم.

ومثال لذلك، فإن الطبيعة الديموقراطية للنظام السياسي لدولة ما، قد تلقى بضغوط على أجهزة القرارات، وبشكل لا يحدث في ظل الأنظمة غير الديموقراطية . كما أن ديموقراطية النظام السياسي تزيد من حجم المشاركة بالمشورة والرأي في الموضوعات التي تتناولها القرارات الداخلية والخارجية، وبصورة لا تتحقق في ظل الأنظمة غير الديموقراطية التي تعمل على احتكار هذه العملية في يدها، وحصرها في أضيق نطاق بعيداً عن أي درجة من الرقابة السياسية أو رقابة الرأي العام[2]).

علاوة على أن التركيب الطبقي للفئة المسيطرة على جهاز صنع القرار، يؤثر في تصورها، وفي كيفية تصنيفها لأطراف المواقف المختلفة التي تتعامل معهم من خلال هذه القرارات .ومن المؤكد أنه كلما تجانست حقائق التركيب الطبقي بين هذه النخبة المسيطرة وبين بعض هؤلاء الأطراف، كلما كان هذا دافعاً لخلق نوع من التعاطف أو الإحساس بالتجاوب والمشاركة، على عكس حالة فقدان هذا التجانس الذي يمكن أن ينتج عنه استجابات وردود فعل عسكرية، وحالات عدائية ,فضلاً عن أن الدول التي تتمتع بنظام اقتصادي قوي، وبقاعدة ضخمة نسبياً من الموارد الطبيعة أو من الطاقات والقدرات الإنتاجية، تكون أكثر قدرة على دعم أهداف استراتيجيتها، وبالتالي تكون أكثر انفتاحاً على دائرة أوسع من البدائل والخيارات، على عكس الدول الأقل موارد، والأقل طاقة، مما يجعلها في وضع التخوف الدائم من مضاعفات المواقف الخارجية وتداعياتها عليها .وهو ما يسهم في تقليص دورها، ويجعلها مضطرة إلى قبول قرارات غير ملائمة تماماً مع مصالحها، بل قد تكون في بعض الحالات ضارة لها، ولكن لعدم قدرتها على المناورة أو خلق البديل، فإن قبولها يصبح أمرًا ضروريًا لهذا الشيء إن لم يكن حتمياً[3]).

---

[1] جمال علي زهران، السياسة الخارجية لمصر 70 _1981، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1987 ، ص- 50

[2] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص 250_251

[3] Andrew Scout, The Funtioning of the International Political System, the Macmillan, New York, 1967, p. 85-87.

-**الضغوط الناتجة عن الحاجة إلى اتخاذ قرار معين إزاء مسألة أو موقف معين** :حيث أنه بدون هذه الضغوط، يصعب تصوره أساساً، بل تنتفي أصلاً الحاجة إلى اتخاذ هذا القرار أو غيره .وهذا الضغط قد يكون نابعاً من الارتباط بهدف معين، وهو الذي قد يرتفع وينخفض، أو يزيد ويقل حسب قوة التصميم والإصرار على إنجاز هذا الهدف وتحقيقه.

ومن ناحية أخرى، قد يكون الضغط مرتبطاً بتوقعات الرأي العام، وإلحاح البيئة الداخلية عليه، وبمقدار تأثر أجهزة صنع القرارات بهذا الضغط، تتأثر الرغبة في صنع هذا القرار أو ذاك بالزيادة أو النقصان[1])

- **طبيعة الهيكل التنظيمي الرسمي لعملية صنع القرار** :تختلف الهياكل التنظيمية من حيث درجة تشعبها وتعدد مستوياتها، وأيضاً من حيث تعقد الإجراءات التي تتحكم في علاقاتها وتسيطر على نماذج الاتصال والتعامل .فالتشعب وتعدد المستويات التنظيمية قد يكونان من عوامل تعقيد عملية صنع القرارات السياسية، بعكس الحال مع الهياكل التنظيمية البسيطة.

وقد يثار بشأن طبيعة الهيكل التنظيمي لعملية صنع القرار عدة جوانب من الأهمية إيضاحها كما يلي[2]):

أ - **طبيعة العلاقات بين السلطة التنفيذية والتشريعية** :من ناحية مدى خضوع الأولى للقيود والضوابط التشريعية عند اقتراح السياسات .فالسلطة التشريعية هي التي تصدق مثلاً على المعاهدات الخارجية، وهي التي تملك أن توافق أو ترفض، أو لا توافق على الاعتمادات المالية المقترحة لتنفيذ برامج السياسة الحكومية، وهي التي تقوم بدور الوسيط بين الحكومات والرأي العام حيث تقوم بعقد جلسات استماع، وتصدر عنها توصيات تنتقد فيها أو تتحفظ بها على سياسة معينة أو تؤيد وتضفي مشروعية على السياسة العامة للدولة عموماً كما هو حادث في دول العالم الثالث. ومن ثم فإن تبيان طبيعة العلاقات بين السلطتين تعتبر من الأهمية في هيكلية التنظيم الرسمي لعملية صنع القرار.

ب -طبيعة العلاقة بين رئيس الدولة ومساعديه :فمن الأهمية الوقوف داخل الجهاز التنفيذي لصنع القرار على طبيعة العلاقة بين رئيس الدولة ومساعديه من الوزراء ورؤساء الأجهزة، وكذلك الخبراء والمستشارين العاملين في هذا الجهاز، وكذلك من الأهمية تبيان وتحليل العلاقة بين وزير الخارجية ووزير الدفاع، ووزير الخارجية ورئيس جهاز المخابرات في الدولة، بل علاقة وزير الخارجية برئيس الوزراء

[1] Ibid. p. 84.

[2] إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، الطبعة الأولى : 1982 ، ص15

نفسه، وأن الوقوف على طبيعة هذه العلاقة يبين حجم الدور، وحدوده لكل من الشخصيات التي أوضحناها، كما تبين أيضًا مدى ما تقوم به كل شخصية من مهام في تسهيل أو إعاقة قرار معين، أو ترجيح بديل عن آخر ...الخ[1]).

كما أن هذا ينسحب أيضاً على القرارات الداخلية ومساعدي الرئيس في الشئون المختلفة ذات البعد الداخلي.

ج –**الوقوف على مدى مركزية أو عدم مركزية صنع السياسة العامة للدولة** :حيث تتضح أنه من الأهمية لتحليل السياسة العامة الوقوف على اتجاه رئيس الدولة أو رئيس الوزراء من ميل نحو تمركز السياسة العامة أو توزيع الاختصاصات سواء طبقاً للقانون والدستور، أو بالتفويض في بعض السلطات بعبارة أخرى ، فإن التساؤل يدور حول مدى اعتماد رئيس الدولة أو رئيس الوزراء في صنع القرار السياسي على المشورة الجماعية التي يمكن أن تقدمها إليه أجهزة معينة مثل مجلس الوزراء أو مجلس الأمن القومي والمجالس العليا المختلفة كالمجلس الأعلى للأسعار والأجور حين يكون القرار المطلوب اتخاذه في هذا المجال، أو ما يتعلق بشئون التنمية بمختلف الأوجه ؟، ومدى ما يمكن الأخذ به من تقارير المسئولين والأجهزة المعاونة، ومدى اعتبار الحقائق التي تتضمنها مثل هذه التقارير ذات وزن يعتد به في تقديرات عملية صنع القرار السياسي للدولة؟.

تعاريف حول اتخاذ القرار:

لقد استأثر مفهوم القرار وعملية اتخاذ القرار باهتمام متزايد كموضوع للدراسة في العلوم الاجتماعية فهو موضع اهتمام علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع والاقتصاد وادارة الأعمال والطب النفسي وقد ساهموا بذلك في وضع اللبنات الاولى لهذا المفهوم وأيضًا اهتمت به العلوم السياسية وقد أُستخدم على نطاق واسع في دراسة السياسة الدولية وفي فروعة علم الاجتماع السياسي وفي دراسات الحالة لصناع القرار بالإضافة إلى مجالات علمية اخرى عديدة ودراسة الكيفية التي يجب ان يتخذ بها الحاكم قرارات السياسة الخارجية تعود إلى كتابات المؤرخ اليوناني ثوكود يدس ونصائح ميكافيللي للامير وكتابات مورغنثو بيد

[1] Richard c. Snyder and others, "Foreign Policy Decision Making, Free Press, New York, pp. 95-99.

أنها لم تخرج من كونها مجرد محاولة عمومية فهي لم تتطرق لعملية اتخاذ (القرار بالصورة الشاملة التي تضعه في اطار التنظير المحكم[1]).

أما في العصر الحديث فقد ظهرت العديد من المحاولات المختلفة لوضع نظرية للسياسة الخارجية تستند على اتخاذ القرار ، وهذا التباين وتعدد الرؤى يوضح مدى كثرة المتغيرات التي جاءت بها كل نظرية وكذلك قلة المعرفة بالميكنزمات التي تحرك السياسة الخارجية جعل هناك صعوبة بالغة في حصرها كلها والتحكم في اتجاهاتها وهذا أيضًا يفسر عدم وجود نظرية عامة متكاملة ومقبولة لدى كافة الدارسين حول المتغيرات التي تتحكم في اتخاذ القرار السياسي ولكن بالرغم من ما سبق فقد تم التوصل إلى مقدمات نظرية عديدة أو كما تسمى (نماذج. وقد تركزت شكوى سنايدر في قله الدراسات عن تحليل وصناعة القرار وهذا بالرغم من كثرتها حول الاعتبارات التي عبرها يتخذ القرار وجوهرها[2].

ومن الدراسات التي تمت في مجال اتخاذ القرار السياسي الخارجي دراسة العالم سنايدر وهو من رواد هذا المنهج في التحليل واعتمد في تفسيره للعوامل التي تؤثر على صانعي القرار خلال عملية اتخاذ القرار على علم النفس والاجتماع وتأثرم العامة في (الفعل ورد الفعل) أما المجموعة الأخرى من الدراسات بقيادة دويتش وكابلان فقد استعانا (كثيرًا بنظرية بارسون بنظرية الاتصال والنظم في تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في اتخاذ القرار أما العالم مودلسكم فقد انصب اهتمامه بدوره على مفهومي المصلحة القومية والقوة) فقد (Mills) باعتبارهما محددان لسلوك وأهداف متخذ القرار وسوف نوالي تعريف المفاهيم المتعلقة باتخاذ القرار فيما يلي *اهتم بتأثير المناصب القيادية على أنواع القرارات وأهميتها .القرار في اللغة : يعرفه المنجد بانه (ما قر عليه الرأي من الحكم في مسألة).

أما القرار في الاصطلاح : أشار إليه معجم المصطلحات الإدارية بأنه اختيار واع للتصرف أو التفكير بطريقة معينة في اطار مجموعة متاحة من الظروف والقرار بصفة عامة هو الاختيار الواعي بين البدائل بعد دراسة الموقف على ضوء المعلومات المتاحة من اجل تحقيق هدف معين وايضا عرفه اتجاه اخر علي انه ما يقرره الرسميون في المجتمع وهدا ما اخد به روس عندما غرف القرار انه (الاختيار بين

[1] جيمس دورثي وروبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبد الحي ، (الكويت : كاظمة للنشر ، 1985 م) ص 306

[2] محمد نصر مهنا، الوجيز في مناهج البحوث السياسية والإعلامية ، الطبعة الثانية، .القاهرة : دار الفجر ، 2001 م ، ص141

بدائل التصرف المختلفة عن طريق أصحاب السلطة في مؤسسات المجتمع) وانطلاقًا من التصور السابق يمكننا أن نميز بين كلٍ من:

القرار السياسي:

ويقصد به (ما يتخذه السياسيون من قرارات مثل المجلس التشريعي ورئيس السلطة التنفيذية والوزراء حيث تعلم الجهة السياسية بالمشكلة موضوع القرار عن طريق احد وقد عرفه اتجاه آخر بانه (نوع من عقد العزم من جانب السلطة على صانعي السياسة [1]) اختيار اسلوب معين من اساليب التخلص من حالة من حالات التوتر التي تفرضها الممارسة السياسية [2]) أو هو نوع من الاستجابة لمنبه خضع له الجسد السياسي يترتب عليه اختلال توازن ذلك الجسد لذلك فهو يسعى من خلال تلك الاستجابة إلى استعادة التوازن الذي اختل.

والقرار السياسي عمومًا هو (عملية مفاضلة دقيقة بين بديلين على الاقل يتمتعان بقيمة واحدة أو متشابهة [3]) وبذلك يتضمن إما عمل شيء أو الامتناع عن عمل شئ آخر على الاقل أو التخطيط لفعل شئ ما في المستقبل وهو بذلك (اختيار بديل من البدائل لمواجهة موقف أو مشكلة ما .ويخضع لتوجيه فريق عمل من المستشارين يوضحون ما لكل بديل وما عليه[4]).

[1] كمال المنوفي، السياسة العامة واداء النظام السياسي، تحليل السياسات العامة ، القاهرة : .مكتبة النهضة ، 1988 ، ص23

[2] حامد عبد الله ربيع ، النموذج الاسرائيلي للممارسة السياسية ، القاهرة : معهد البحوث .والدراسات العربية ، 1975 ، ص24

[3] مازن اسماعيل الرمضاني ، (في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي)، مجلة العلوم السياسية والقانونية ، (بغداد) تصدر عن كلية القانون والسياسة الجامعة المستنصرية ، .العدد الثاني ، 1976 ، ص168

[4] محمد على العويني ، العلوم السياسية ، دراسة في الاصول والنظريات والتطبيق .القاهرة : عالم الكتب ، 1988 ، ص 351

صُنع القرار السياسي :

يمكن تعريف عملية صنع القرار السياسي (بأنها تطور اجتماعي يتم في اطار نشاط يسعى لتقديم أو اختيار مشكلة تكون موضع قرار معين تؤدي إلى ظهور عدد من (المتغيرات المتاحة والممكنة يختار احداها للتطبيق أو لتنفيذها [1])

او بصورة أكثر وضوحًا هو (عملية تتضمن قيام من هم في مواقع السلطة والمسؤولية أو من تتوافر له أو لهم القوة والقدرة باختيار أحد الحلول البديلة المطروحة لمواجهة مشكلة ما[2]) ومن ثم فالقرار بمثابة (صيغة) أو التزام بالتصرف أو بالعمل على نحو معين من قِبل (اصحاب السلطة أو النفوذ) . وفي هذا ربط واضح بين صنع القرار وتنفيذه وممارسة القوة فالقوة هنا تعرف بانها القدرة على اتخاد القرارات حتى لو كانت ضد مصالح فئة أو فئات اخرى [3]) وبذلك يرتبط صنع القرار والمشاركة فيه بامتلاك القوة السياسية في المجتمع والتي ترتبط بالصفوة الحاكمة والتي تعني (تلك المجموعة من الأشخاص الذين يملكون سلطة التأثير في مجالات الحياة المختلفة في المجتمع ويتحكمون في القرارات الرئيسية في النظام السياسي بغض النظر عن أماكنهم في السلطة السياسية [4]) اي من يحكمون ومن يمتلكون النفوذ والقوة السياسية وحق إصدار القرارات . وبذلك تقع عملية صنع القرار في قلب النظام السياسي.

صُنع القرار السياسي الخارجي:

ويعنى بها (الانتهاء إلى صيغة عمل محددة أو اختيار بديل محدد من بين عدة بدائل متاحة للسلوك بصدد موقف خارجي محدد تتعرض له الدولة وذلك بغية التوصل إلى اقدر الوسائل التي تحقق الأهداف المحددة سلفًا بأكبر قدر ممكن من الفعالية)[5] فهي ترمي إلى اختيار احد الخيارات وذلك لمواجهة موقف محدد زمانًا ومكانًا وبذلك نجد ان هناك ثمة ارتباط واضح بين القرار السياسي وصنع السياسة الخارجية حيث تعتبر السياسة الخارجية اطارًا عامًا تحتوي على التخطيط والتفاعل ويجئ القرار السياسي كأحد أدوات السياسة الخارجية ونهاية المطاف في الموقف المعني . ولعل أكثر هذه التعاريف شمولا هو الذي

[1] International Encyclopedia of the Social Sciences, Decision Making: **.45** Political Aspects, Volume 3, (New York : The Macmillan Company & Free Press, 1968), P. 55.

[2] موسوعة العلوم السياسية ، مرجع سابق ، ص 486

[3] بوتومور ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة وميض نظمي ، (بيروت : دار الطليعة ، 1986 .م) ، ص7

[4] نظام بركات ، مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي ، مرجع سابق ، ص21

[5] محمد طه بدوي واخرون ، مدخل العلوم السياسية ، مرجع سابق ، ص377 .

يعرفها على انها (مزيج معقد من التفاعل بين مرتكزات الحياة السياسية الداخلية في شكل مدركات لدى صناع القرار وتفاعل هذه المدركات مع مدركات صناع القرار في الدول (الأخرى والتي تكون نتيجة الاقدام على الحركة السياسية التالية في صورة قرار.[1]

اتخاذ القرار السياسي الخارجي :

هو اختيار للبديل الارجح أو الامثل من بين عدة خيارات اي " التوصل إلى صيغه عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها " كذلك يعني (عملية التعرف على الاساليب البديلة للعمل واختيار ما يتلائم منه مع متطلبات الموقف) ونحن بدورنا نعرف اتخاذ القرار في السياسة الخارجية بانه (اختيار عقلاني لقرار ما من بين مجموعه من البدائل المتاحة يقوم بتنفيذه رسميون نيابة عن دولتهم لتنظيم نشاط الدولة وعلاقاتها وتفاعلاتها مع غيرها من الدول والكيانات في النظام الدولي من أجل تحقيق أهداف ومصالح محددة وذلك وفقًا للأيديولوجية التي يتبناها القائمون بها)نخلص مما سبق إلى أن عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية تتكون من عمليتين بالأساس مترابطتين أولهما صناعة القرار وثانيهما اتخاذ القرار والمعروف دائمًا وضع البدائل المختلفة أما الثانية اتخاذ القرار وتشمل كل هذا اضافة إلى صدور القرار وتنفيذه ومرحلة صنع القرار تشكل 80 % من الوقت والجهد بينما اتخاذ القرار لا يأخذ إلا 20% منه وتعتمد صناعه القرار علي قوة المعرفة والمهارات وتوافر المعلومات والقدرات لدي صانعي القرار الذين يبقون في الظل ولا نعرف نحن الا متخذي القرار اصحاب القوة والتأثير والسلطة.[2]

أنماط القرارات :

تصنف القرارات إلى عدة اصناف وذلك حسب المحور الذي يدور فيه التصنيف و المعيار الذي يستند عليه ومرد ذلك إلى تباين الآراء الاكاديمية حول الانماط التي يمكن ان يقسم بناءًا عليها القرار ولعل أهم تلك التصنيفات ذلك الذي تم استنادُا علي نوع السلطة والأهداف التي يتخذ في اطارها القرار حيث قسم القائمون علي السلطة القرار إلى نوعين أساسين الأول القرار السياسي والأخر القرار الإداري ومن هنا

[1] احمد فؤاد رسلان ، نظرية الصراع الدولي ، دراسة في تطور الاسرة الدولية المعاصرة القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1986 م ، ص197 .

[2] اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الاصول والنظريات طبعة خامسة خاصة القاهرة : المكتبة الاكاديمية ، يوليو 1991 م ، ص373 .

فالقرار السياسي هو الذي يتعلق بتصميم وتشكيل الأهداف أما القرار الإداري فهو الذي يلحق بالقرار السياسي ويأتي بعده، لأنه الأداة والوسيلة التي ينفذ بها القرار علي ارض الواقع وبرغم وضوح هذا التمايز بيد أن هناك تداخلا شَديدًا بين ما هو سياسي وما هو إداري وتحديدا في دول العالم الثالث فجميع القرارات الادارية والقانونية والفنية والاجتماعية وغيرها، وبالرغم من أنها تتم داخل بنى معينة وتهدف إلى تطويرها غير ان هذه البنى(Structure) تشكل صلب القرار السياسي (لانها أُريد لها ان تخرج من ثوب القرارات الادارية هروبًا بها من الضغوط وتملصًا من الرقابة).[1]

ولتفادي ذلك اللقط قام سنايدر وروبنسون بوضع مجموعه من المتغيرات وبالقياس عليها يمكن التميز بين القرارات السياسية وغير السياسية وهي علي النحو التالي 1 موقف القرار. 2 المشاركون في القرار. 3 المنظمة التي أُتخذ بها القرار 4 عملية صنع القرار. 5 نتيجة القرار .

خلاصة القول انه بالرغم من نمو الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين للتميز بين القرار السياسي والغير السياسي الا ان هناك اتجاهًا لا يفرق بينهما وتعليلهم لذلك هو (ان. هنالك قاعدة واحدة ومراحل واحدة لاتخاذ القرار سواء كان سياسيا أو غير سياسي).

فلم تعد هناك امكانية للفصل بين القرار السياسي وغيره في وقتنا الراهن حيث نجد ان كل القرارات ذات مضامين سياسية طالما أُريد بها مواجهة معينة ولذلك من الاهمية بمكان ملاحظة ان هذا التمايز (اصبح امرا غير عملي فقد تضخمت الصفة السياسية حتي اصبح وصف قرار ما بانه سياسي امرًا غير ممكن ذلك لان كل قرار تشعر السلطة العامة. بان من واجبها التصدي له يمكن ان يوصف بانه سياسي).[2]

انماط قرارات السياسة الخارجية:

اختلفت اراء الباحثين – كالعادة – في تقسيم قرارات السياسة الخارجية مما أدي إلى تشعب مجالات الدراسة فيها وتعدد وتمايز انواعها والنماذج التالية تدلل علي ذلك 1/ قسم كوبلن قرارات السياسة الخارجية إلى ثلاثة اقسام بناءًا علي من يتخذ القرار وذلك علي النحو التالي:

---

[1] بسيوني إبراهيم حماده ، دور وسائل الاتصال في صنع القرار في الوطن العربي ، سلسلة اطروحات الدكتوراه (21) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، فبراير 1993 م، ص95.

[2] حامد عبد الله ربيع ، النموذج الاسرائيلي للممارسة السياسية ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1975 م ، ص129 .

1القرارات العامة:

المدى أو هي تفضيلات وخطط وضعت لتيسير اتخاذ القرارات مستقبلا وجعلها أكثر اتساقا وهذا النوع من القرارات تأخذه السلطات السياسية العليا داخل الدولة (رئيس الدولة) مثلا وتكمن أهميتها العظمي في أنها ترجمة واضحة لتوجيهات الجماعة الحاكمة.[1]

2القرارات الادارية:

قرارات محدودة الاجل تتعلق بالإجراءات وغيرها من المسائل التكتيكية يقوم باتخاذها الاشخاص المسؤولون في الحكومة عن ادارة الشئون الخارجية للدولة أي وزارة . الخارجية تحديدًا ولكن ذلك لا يمنع مشاركة تنظيمات اخري مثل الدفاع والمخابرات والتي بالرغم من انها ذات طبيعة فنية ولكن لها اهميتها المتعددة النواحي.

3قرارات الأزمة:

تنجم قرارات الأزمة عادة في السياسة الخارجية نتيجة لعمليات التفاعل (الفعل ورد الفعل) بين الدول التي تتضارب مصالحها القومية علي الساحة الدولية و سواء ان ظهرت خاصة من حيث انعدام الخيارات والمعلومات وضيق الوقت والحاح الموقف كما سنرى لاحقاً أما العويني فقد قسمها علي النحو التالي حسب اهمية القرار ودرجة الحاحه 2 القرارات المصيرية : والتي تتعلق بالقضايا القومية الكبرى مثل الامن وغيرها وهي تتطلب دقة وتقدير للإمكانيات من صانع القرار لان الخطأ فيها يودي إلى خسائر فادحة بالقرارات الأخرى ، التي تتناول – وفي الاتجاه المعاكس تماما نجد ما أسماه (العويني) أمور عادية أي غير ذات أهمية تسمح بتأجيل اتخاذ القرار فيها لحين توفر الإمكانيات ثم القرارات الروتينية التي تعالج القضايا التي تثار بصورة متكررة.[2]

أما بريتشر فقد صنفها هو ايضا إلى ثلاث أنواع من حيث أهميتها واستمرار الوقت وتأثيرها علي متغيرات البيئة العملية كالآتي:[3]

---

[1] سعد الدين إبراهيم واخرون ، كيف يصنع القرار في الوطن العربي ، الطبعة الثانية ، .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ابريل 1988 م ، ص232 .

[2] محمد على العويني ، العلوم السياسية ، مصدر سابق ، ص454 .

[3] مازن اسماعيل الرمضاني ، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي ، مصدر سابق ، .ص173 .

3_1القرار الاستراتيجي:

وهو الذي يمس وجود الدولة وكل ما يتعلق بالأهداف الأساسية الأمنية وهو اهمها لأنه يتخذه رئيس الدولة ومن هم في قمة السلطة ويتميز بالاستمرارية ويؤثر علي متغيرات البيئة العملية (الخارجية والداخلية والتنظيمية) التي يقع عليها رد الفعل ونتائجه فهو قرار آثاره طويلة على السياسة الخارجية مثل قرار عبد الناصر بتأميم قناة السويس.

3_2القرار التكتيكي:

يلي الاستراتيجي من حيث الاهمية وهو بمثابة القرار الإجرائي له عند اتخاذ القرار يضعه رئيس الدولة وحدة أو بمعاونة رئيس الوزراء فهو يؤثر علي متغيرين من عناصر البيئة العملية .

3_3القرار التطبيقي:

أقلهما من حيث الاهمية ويؤثر علي متغير واحد من عناصر البيئة العملية (التنظيمية ويضعه وزير الخارجية والجهاز البيروقراطي والذي تتوفر لديه الكثير من الخيارات لتنفيذ القرارين الاستراتيجي والتكتيكي هنالك تقسيم اخر حديث لبرتشر حيث ميز بين القرارات بناءًا علي موضوعها ومضمونها فهي قرارات عسكرية تتعلق بقضايا الامن العسكري وقرارات سياسية دبلوماسية وقرارات اقتصادية تنموية ثم اخيرا قرارات ثقافية تتعلق بقضايا التبادل العلمي والثقافي أما كارل دويتش فيقسم القرار السياسي الخارجي إلى قسمين: اولهما والذي يسمي قرار سياسة يحدد لكل مشكلة اطار عام من الأهداف والتفضيلات والاغراض المتعلقة بأقسام المشاكل. والثاني: المتعلق بالأدوات والطرق التي تنفذ بها القرارات وقد شبه دويتش الاختلاف بينهما بالاختلاف بين القرارين الاستراتيجي والتكتيكي أما مازن الرمضاني فقد قسم القرارات السياسية الخارجية ايضا إلى ثلاث انواع والظروف وهي أما افعال فورية ويكون القرار وذلك علي ضوء نوعية الفعل فوري وَاني للرد علي الموقف واما افعال مستقبلية ويعد لها القرار مسبقا تحسبا للرد فور ظهور الموقف أو أفعال تأجيليه ويتخذ القرار فيها بعدم الرد المؤقت أو الدائم.

أما سعد الدين إبراهيم فقد ميز بين انواع مختلفة من قرارات السياسة الخارجية اعتماد العليا وبين قرارات تتخذ أساسا للرد علي سلوك أو موقف صادر من القوي الدولية كذلك ميز بين قرارات تمثل تغيير جزري

في سير السياسة وقرارات تنفذ في استراتيجية قائمة وضعتها مجموعه دول ذات سيادة منفصلة كقرار حظر تصدير البترول 1973 م من الدول العربية كذلك داخل الدولة الواحدة هناك قرارات سياسية خارجية يقتصر تأثيرها داخل الدولة صاحبة القرار ولا يتعداها إلى سواها وبين قرارات يتعدى تأثيرها إلى عدة دول أو الوضع الدولي بأكمله واخيرا ميز بين القرار الذي يتم اتخاذه فعلا وبين القرار الذي يتخذ بالامتناع عن اتخاذه أو التردد في اتخاذه. أو ما يسمى (حالة اللاقرار) وهو قرار ذو طبيعة سلبية وذلك أما تفادي لإثارة غضب الشعب أو تحسبًا لردود فعل اطراف خارجية والجدير بالذكر هنا ان التقسيمات السابقة لا توجد في الواقع العملي بنفس هذه الكيفية الواضحة ولكن هناك تداخل كبير بين هذه الانواع في الحقيقة بطريقه يصعب معها الفصل بينهما وقد اوردناها علي ذلك النحو كضرورة اقتضتها تسهيل عملية التصور والدراسة فيما يلي سوف نأخذ قرار الأزمة الدولية بالشرح كمثال لها.[1]

المبحث الثاني : تعاريف متعلقة بالسياسة الخارجية.

تعريف السياسة :

كلمة سياسة في اللغة العربية مشتقة من ساس ويسوس اي تعني معالجة الامور ففي لسان العرب فان المقصود بالسياسة هو القيام بالأمر وبما يصلحه والامر هنا يعني. امر الناس أو الحكم أو الدولة وهي مشتقة من (Politics) وكلمة سياسة هذه نجد اصلها في اللغة الانجليزية المصطلح اللاتيني والتي تعني الدولة.

يعرفها معجم ليتره عام 1870 م بقوله : (السياسة علم حكم الدول) . بينما عرفها معجم روبير عام 1962 م بقوله : (السياسة فن حكم المجتمعات الانسانية) ولكن التعريف الحديث لها يشتمل على المعنيين معًا حكم الدول وحكم المجتمعات الانسانية الأخرى أو بمعنى آخر حكم السلطة المنظمة في المجتمعات الانسانية كافة. أما المعجم القانوني فقد عرف علم السياسة بانه (علم الحكومة أو أصول الحكم أو فن ادارة الشئون العامة) (والسياسة تقوم بوظيفتين في وقت واحد فهي اداة لسيطرة طبقة وتحقيق مصالحها على حساب مصالح غيرها من الطبقات الأخرى وهي في نفس الوقت وسيلة للإقرار النظام (الاجتماعي وتأمين تكامل الافراد داخل الجماعة لمصلحة الكل (أما المدلول المعاصر للسياسة: فقد عرفها معجم المجتمع العلمي الفرنسي بانها) معرفة كل ما له علاقة بفن حكم الدولة وتسيير دفة

[1] سعد الدين إبراهيم واخرون ، كيف صنع القرار في الوطن العربي ، مصدر سابق ص7.

علاقاتها الخارجية كما ان تلك الكلمة تطلق كذلك على الشئون العامة والاحداث السياسية والتحدث فيها) ومن التعريفات المعاصرة أيضًا تعريف ديفيد ايستون بانها (التوزيع أو التخصيص السلطوي للقيم في كل المجتمع) وذلك لان مفهوم السياسة يرتبط بالنشاطات المتعلقة بعملية صنع القرار ، وهذا يجعل عملية صنع القرار من المرتكزات الرئيسية التي يستند عليها مفهوم السياسة .[1]

مفهوم السياسة الخارجية:

_ تعريف السياسة الخارجية .

اختلف الكثير من المفكرين في تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكل دقيق، وذلك لاختلاف منطلقات كل منهم في تعريفه لها. ويمكن عرض بعض تعريفاتها في ثلاث اتجاهات.

الاتجاه الأول: يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج.

من أهم رواد هذا الاتجاه، الدكتور "محمد السيد سليم" إذ عرف السياسة الخارجية بأنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي ".[2]

يعقب الدكتور احمد النعيمي على هذا التعريف على انه تعريف دقيق ،ينطوي على الأبعاد التالية: الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية.[3]

هذه الخصائص بالفعل تميز السياسة الخارجية، إلا أن هذا التعريف حدد السياسة الخارجية على أنها مجرد برنامج مسطر ومحدد الأهداف وعزلها عن تأثير البيئتين الداخلية والخارجية ، وهو ما قد يشيب الفهم الصحيح للسياسة الخارجية لأنها ليست فقط مجرد برنامج أو تحديد لأهداف معينة وإنما هي كذلك مزيج من سلوكيات عديدة لصانع القرار في الدولة وتفاعلها مع البيئتين الداخلية والخارجية .

---

[1] كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، الكويت : شركة الربيعان للنشر .والتوزيع ، 1987 م ، ص282

[2] أبو عامر علاء ،**الوظيفة الدبلوماسية**.عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،2001.ص121

[3] بالمر جيلين ،كليفتون مورجان، **نظرية السياسة الخارجية** .ترجمة: عبد السلام علي النوير .الرياض: النشر العلمي والمطابع _جامعة الملك سعود،2011.ص156

كما يؤخذ على تعريف الدكتور "محمد السيد سليم "عدم تحديده لطبيعة الوحدة الدولية التي قصدها في تعريفه، فالوحدات الدولية في النظام الدولي متعددة فقد تكون دول أو منظمات دولية ...الخ .

الاتجاه الثاني: يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار.

من أهم رواد هذا الاتجاه "تشارلز هيرمان "الذي عرف السياسة الخارجية بقوله "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية ".(كما يعرف "مازن الرمضاني "السياسة الخارجية بأنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار".

ويؤيدهما في هذا الطرح المفكر "ريتشارد سنايدر" باهتمامه في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي لصانع القرار، فيرى "أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسمين ،ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها .وان السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة ".

لقد انطلقت هذه التعريفات من الدمج بين السياسة الخارجية وسلوكيات صانع القرار فحصروا السياسة الخارجية في إدراك صانع القرار وسلوكه و في هذه الحال لم يتم التمييز بين السياسة الخارجية وعملية صنع القرار. فالسياسة الخارجية اشمل من عملية صنع القرار واشمل كذلك من أن تكون مجرد سلوك لصانع القرار. إلا أن سلوك صانع القرار يمكن أن يساهم في توجيه السياسة الخارجية. لكن السياسة الخارجية هي نشاط موجه للبيئة الخارجية هي في هذه الحال تتميز عن سلوك صانع القرار.

إذا يمكن القول أن سلوك صانع القرار هو بداية العمل في السياسة الخارجية و أن النشاط وتحقيق الأهداف هما جوهر السياسة الخارجية.[1]

[1] نفس المرجع السابق.ص160

الاتجاه الثالث: يعرف السياسة الخارجية على أنها نشاط.

انطلاقا من حصر الاتجاه السابق السياسة الخارجية في سلوك صانعي القرار، رأى اتجاه ثالث أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تنطبق فقط على سلوكيات صانعي القرار في الدولة وإنما تتصرف إلى النشاط الخارجي والحركة الخارجية للدول.

وفي هذا الإطار قدم "حامد ربيع" تعريفا للسياسة الخارجية على أنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتتدرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية" .

كما عرف " موديلسكي" السياسة الخارجية في نفس اتجاه حامد ربيع حيث قال :السياسة الخارجية هي :"نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى ولإقامة طبقا للبيئة الدولية وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة : المدخلات و المخرجات".

ويعرفها كذلك "مارسيل ميرل" بأنها "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية ،مشاكل تطرح ما وراء الحدود""[1].

إن هذه التعريفات طابقت السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية لدولة ما، حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو أقلمت أنشطتها. إلا أن الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف في مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى ،فقد تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم .كما أن السياسة الخارجية لدول ليست موجهة فقط للدول فقط و إنما هي موجهة لجميع فواعل النسق الدولي*.

بالإضافة إلى ذلك فالسياسة الخارجية ليست دوما عبارة عن نشاط .فالدول التي تنتهج سياسة الحياد أو الجمود والانغلاق على البيئة الخارجية لا تقوم بنشاط تجاه تلك البيئة، وهذا ما يؤكد أن السياسة الخارجية ليست دائما تعبر عن نشاط تقوم به الدولة.

تعريف إجرائي:

من خلال التدقيق في التعريفات المختلفة للسياسة الخارجية، يمكن تقديم تعريفا شاملا لها، على أنها :مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي ،وفقا لبرنامج

[1] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**. عمان: دار وائل للنشر،2006. ط3 ،ص15

محكم التخطيط ومحدد الأهداف ،و التي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية. كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية .

_الفرق بين السياسة الخارجية وبعض المفاهيم المتعلقة بها:

أ_ السياسة الخارجية والعلاقات الدولية: يرى الدكتور أبو عامر أن مفهوم السياسة الخارجية أقل شمولا من مفهوم العلاقات الدولية. فالسياسة الخارجية هي مجمل التوجهات العامة التي يتم إعدادها في بداية تاريخية معينة، أو بعبارة أكثر بساطة أنها هي التوجهات العامة التي يتم إعدادها عند مجيء حكومة جديدة للسلطة. والسياسة الخارجية هي تلك العملية التي تقوم أي دولة بتنفيذها من اجل الدفاع عن مصالحها الوطنية من اجل بلوغ هدف محدد سلفا.

فالسياس الخارجية تصنع داخل الدولة وهي انعكاس لسياستها الداخلية. أما العلاقات الدولية فهي كما عرفها "مارسيل ميرل":"كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها، هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية. وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول ولكن أيضا على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة، التي تقع على جانبي الحدود _كما تشمل_ جميع الأنشطة التقليدية للحكومات: الدبلوماسية، المفاوضات الحرب...الخ ولكنها تشمل أيضا في الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى اقتصادية، إيديولوجية، سكانية، رياضية ،ثقافية، سياحية...الخ".

فالسياسة الخارجية لمجموعة من الدول تشكل جزء من العلاقات الدولية، لأن فواعل العلاقات الدولية اشمل من الدول، فهي تحتوي المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات ...الخ.

إذا العلاقات الدولية أكثر شمولا ،فهي حصيلة التفاعل الأشمل والأوسع بين قوى متعددة في النسق الدولي.

ب_ السياسة الخارجية والسياسة الدولية: يعرف الدكتور "حامد ربيع " السياسة الدولية بأنها "التفاعل الذي لا بد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاختلاف الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة".[1]

[1] احمد النعيمي ،**السياسة الخارجية**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،2009،ص28

رغم وضوح هذا التعريف وإقراره بان السياسة الدولية هي مجموع التفاعلات الصادرة عن أكثر من دولة والتي يمكن أن يطلق عليها تفاعل مجموع السياسات الخارجية للدول. إلا أن هذا التعريف أعطى لهذه التفاعلات صفة التصادم، وهذا ما لا يميز السياسة الدولية دائما فالسياسة الدولية يمكن أن تتضمن تفاعلات منسجمة وتعاونية بين الدول.

وأهم الفروق بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية، هي أن عناصر السياسة الخارجية هي الأفراد والمؤسسات والأحزاب وهي تختلف عن عناصر السياسة الدولية والمتمثلة في الدول والمنظمات الدولية والجماعات النشطة. وهكذا فأن عنصر التحليل في السياسة الخارجية يختلف عن عنصر التحليل في السياسة الدولية.

أما السياسة الدولية هي تفاعل مجموع السياسات الخارجية للدول بمعزل عن الفواعل الدولية الأخرى .وهي أشمل من السياسة الخارجية. ومجموع السياسات الدولية تشكل العلاقات الدولية.

ج_ السياسة الخارجية والدبلوماسية: تختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية ،فالسياسة الخارجية لدولة ما هي تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى أما الدبلوماسية فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية.

و يعرف الكاتب الروسي "تونكين" الدبلوماسية بأنها" النشاط (بما في ذلك مضمون، وإجراءات وأساليب هذا النشاط الذي تمارسه الدولة، العامة أو الخاصة القائمة على العلاقات الخارجية)الذي يمارسه رؤساء الدول ، والحكومات، وإدارة الشؤون الخارجية، والوفود والبعثات الخاصة ، و الممثليات الدبلوماسية، ويحقق بوسائل سلمية أهداف شؤون السياسة الخارجية للدولة"[1]. إضافة إلى ذلك فالدبلوماسية تتسم بخاصية السلمية وتستعمل وسائل سلمية. أما السياسة الخارجية فيمكن أن تكون سلمية أو عكس ذلك لأنها تتسم بعدم الثبات على حال واحدة وفقا لمعيار المصلحة الوطنية.

[1] احمد النعيمي، المرجع نفسه،ص45

عملية صُنع السياسة الخارجية:

وهي (تعني وضع الإطار العام أو التصور الشامل الذي يحكم السلوك الخارجي للدولة الذي تتحدد في ضوئه طبيعة واتجاهات وأبعاد القرارات الخارجية التي سوف يتم اتخاذها لاحقًا) وأيضا عرّفها البعض على أنها (عملية التخطيط العام للسياسة الخارجية بما تشمله من دراسة الأوضاع العامة والداخلية والقرارات المحتملة واختيار الأدوات المنفذة. (ودراسة الموقف والإمكانيات والحالات خلال فترة ممتدة وغير مرتبطة بحالة معينة)

محددات بيئة اتخاد القرار في السياسة الخارجية:

وتنقسم محددات بيئة اتخاذ القرار إلي محددين أولهما محددات البيئة الموضوعية أو العملية والتي تنقسم بدورها إلى محددات بيئة داخلية ومحددات بيئة خارجية أما الأخر فهو محددات البيئة النفسية أو الشخصية والتي تشمل : الإدراك أو التصورات والقيم الاجتماعية والسياسية المذاهب والأيديولوجيات السياسية والنسق العقيدي وهذا تباينت الآراء الأكاديمية أيضا حول متغيرات ومحددات البيئة وآيها اعظم آثرًا في عملية اتخاذ قرار السياسة الخارجية معطية ثلاث اتجاهات وهي الاتجاه التقليدي بقيادة المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية سنجر فيربا وزونو يعظم من دور المحددات الموضوعية و يتغاضى عن ما عداها من محددات الشخصية الفردية باعتبار ان تعاقب الحكام على الحكم لا يؤثر في أهداف وقيم واتجاهات السياسة الخارجية للدولة واتخاذ القرار فيها وذلك على أساس ان كل صناع القرار يتصرفون بطريقة مماثلة بالرغم من اختلافاتهم الشخصية[1] هذا فض لا عن ان موقع المسؤولية والمصلحة الوطنية يحد من اثر عامل الشخصية وهناك الاتجاه الحديث الذي يقوده الأستاذ سانيدر ومجموعته والذي اهتم أكثر بدور رؤية و إدراك صانع القرار لموقف وبيئة اتخاذ القرار ومن خلال تحليل البيان العقيدي لصانع القرار يستخرجون منه مدى استيعاب صانع القرار للبيئة الدولية وتحديده لخيارات وبدائل القرار وقد أكد شابيرو وبنهام ان خصائص الشخصية هي الأقدر على تحليل نتائج القرار وتفسيرها أكثر من العوامل الأخرى ومنهم فريق أخر بقيادة الكسندر جورج وجوليتي جورج،حيث ركزا على دور المحددات والصفات الشخصية لصانع القرار ويتم ذلك من خلال دراسة السلوك الشخصي لهم وقاما

[1]Richard C. Snyder and other, Op. Cit, P. 203, and Bahgat Korany, .91 Foreign Policy Decision- Making theory and the Third World, Payoffs and Ditfalls, in. Bahgat Korany snd (others) How Foreign Policy Decisions are Made in the third world, (London & New York : West View Press & Boulder, 1988) P. 44.

بعمل دراسة حول شخصية (ولسون) رئيس الولايات المتحدة السابق خلال إدارته ثم هناك الاتجاه الذي يقوده جوزيف فرانكل وبريتشر وسبروت وزوجته مارجريت والذين وضعوا اعتبارًا لكل من محددات البيئتين الموضوعية والسيكولوجية[1].

محددات البيئة الموضوعية أو العملية:

وهي تعني المكونات والمؤثرات الداخلية والخارجية للدولة والتي في مجموعها تؤثر متخذ القرار عن طريق تحديدها لإطار البدائل التي يختار منها عند اتخاذه لقرار السياسة الخارجية وهي تشمل بيئة صانع القرار من النظام الدولي ومواقف الدول المحايدة والصديقة والعدوة والوضع الداخلي بكل جوانبه الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية.

وبذلك نجد ان البيئة العملية هذه تمثل الأوزان الحقيقية للمتغيرات التي تحدد نجاح أو فشل السياسة الخارجية بمجرد تنفيذها ومن ثم من الأهمية بمكان معرفة الأوزان النسبية لتلك العوامل لتحديد ومعرفة ردود أفعال الدول الأخرى ووزن الدولة متخذة القرار في المجتمع الدولي ولتتبين الدولة مسبقًا وضعها في الحاضر والمستقبل. لذلك يجب ان يضع متخذ القرار البيئتين في اعتباره لان إهمال أحدهما يؤدي إلي تقليل القرارات التي يجب انُ تتخذ وكذلك تقلل من كمية المعلومات المتدفقة للقرارات التي سوف تتصدى للمعلومات عن البيئة الأخرى[2].

أ) محددات البيئة الخارجية:

يتأثر ويخضع صانعو القرار لما ترتبه البيئة الخارجية من نتائج مختلفة والتي تشير إلي تأثيرات مجمل الأوضاع والظروف الموجودة خارج الحدود الإقليمية لدولة ما كأفعال وردود أفعال الدول (أي صانعي القرار فيها) والمجتمعات التي يقررون من اجلها والعالم المادي من حولهم ولذلك يجب ان تنطلق عملية اتخاذ القرار في المجال الخارجي على ضوء تقدير مركز الدولة في النظام الدولي و الإقليمي بتعقيداته المتعددة والمختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية وطبيعة وتوزيع القوى الدولية المسيطرة فيه ومدى تأثير ذلك في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية للدول تحديد وبدقة علاقات الدولة بالدول الأخرى (الصديقة

[1] جيمس دورثي وروبرت بلستغراف ، النظريات المتضاربة ، مرجع سابق ، ص309

[2] محمد حسنين هيكل ، الحل والحرب ، الطبعة الثانية ، بيروت : شركة المطبوعات .للنشر والتوزيع ، 1980 م ، ص115

والمنحازة والعدوة) والمصالح و الأهداف القومية التي تعمل على تحقيقها والتي تربطها بأطراف النظام الدولي الأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات الدولة والاستراتيجيات والتعهدات والضوابط والقيود والاتفاقات التي تلتزم بها مستندة على قواعد القانون الدولي والأعراف والأخلاقيات الدولية والتكتلات والمنظمات الدولية والإقليمية التي تنتمي اليها من اجل تحقيق مصالحها وأهدافها القومية بالإضافة ألي التحركات الدبلوماسية والأحداث الداخلية الهامة والسياسات الخارجية للدول الأخرى.

وبما ان عوامل البيئة الخارجية في حالة تغيير مستمر ، فان تحديد مدى أهميتها من قِبل متخذي القرار يعتمد بصور أساسية على نوعية الأهداف المتوقع تحقيقها وأيضا على نوعية تقييمهم لهذه المتغيرات المختلفة أو . تفتح إمكانات معينة للتصرف بينما تضع قيودًا على بعض إمكانية التصرف الأخرى البديلة وبصورة عامة فانه كل ما زاد ضغط البيئة قلت امكانية التصرف وتناقصت مجالات الاختيار المفتوحة أمام الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية وبالعكس فكلما قل ضغط البيئة زادت فرص التصرف وبالتالي تتسع مجالات الاختيار) [1]

لدلك ينبغي على الدول أن تتحمل والي حد ما تأثيرات محيط دون ان يكون لها يد في اختياره بل أحيانا تجد نفسها مضطرة لتطبيق بعض القواعد الأساسية في مجال السياسة الدولية وقد يكون ضغط هذا المحيط من القوة بحيث لا يتيح لها أي مجال للاختيار .

ب) محددات البيئة الداخلية :

هي مجمل الأوضاع والظروف القائمة في إطار الدولة وتشكل الأساس والمنطلق لعملية اتخاذ قرارها الخارجي والتي في سلوكها الخارجي تتأثر باعتبارات المجتمع الداخلي من حيث تنظيمه و أدائه لوظائفه وخصائص وسلوك شعبه فهي تعكس اثر طبيعة النظام السياسي والمرحلة التي يمر بها . ونوعية القيادة وكفاءة الأجهزة الدبلوماسية في اتخاذ القرار السياسي الخارجي بمعنى هل هو نظام ديمقراطي مفتوح يسمح بالمشاركة الشعبية و يأخذ رأى الجماهير أم انه شمولي مغلق يأخذ قراراته السياسية الخارجية في أضيق نطاق وعلى مستوى النخبة الحاكمة فقط ودون علم الشعب بما يحدث كذلك اثر القيم والأيديولوجيات المسيطرة على النظام الحاكم وتصورات صانع القرار والاتجاهات الفكرية التي تحكم

[1] اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سابق ، ص374

سياسته الخارجية [1] وهل هيكل اتخاذ القرار يستمد توجهاته الأساسية من قائد أو زعيم بارز (كارزمي) كما في إيران مثلا وهذه تنعكس على اتخاذ القرار و أيضًا تعني اثر الرأي العام ووسائل الإعلام والشخصيات السياسية التي تمثل قوى معينة في المجتمع والقوى الوطنية والأحزاب السياسية و الأجهزة المختلفة وطبيعتها ونوعها سواء كانت حكومية رسمية أو غير رسمية كجماعات الضغط والنقابات ويقاس دور الدولة ومواقفها في الشئون الدولية بما تحمله من قيم اجتماعية وثقافية وخصائص وسلوك الشعب ونظامه و أدائه لوظائفه وتماسكه والتفافه حول قيادته وعاداته وتقاليده وميراثه التاريخي الراسخ وكذلك اثر التكامل القومي والموقع الجيوبوليتيكي ومدى توفر الإمكانيات الاقتصادية والقدرة العسكرية والتكنولوجية والديمغرافية على وضع واتخاذ قرار السياسة الخارجية وهي تمثل جزء هام من الإطار الذي يتخد القرار من خلاله وذلك يعني ان السلوك السياسي الخارجي يتحدد بناءًا على نتيجة العلاقة المتفاعلة بين الدولة كمنظمة اجتماعية وبين صانعي القرار وما تفرضه هذه العلاقة من ظروف ضاغطة تسمح أو تمنع اتخاذ قرار معين وهذا بالطبع يؤكد على ان السياسة الخارجية (بالإضافة إلى ما يرتبه النظام الدولي من نتائج – ليست إلا انعكاس أو استمرار للسياسة الداخلية[2]) .

وبالتالي نجد ان سياسة الدولة الخارجية وسلوكها الدولي هو نتاج لتفاعل البيئتين الداخلية والخارجية واللتين تكونان الموقف فلا يمكن اعتبار أحد البيئتين هي لوحدها العامل الحاسم والدافع لاتخاذ القرار الخارجي وبذلك يجب انُ تدرس عملية اتخاذ القرار في إطار محيط مشترك من الأوضاع الداخلية والخارجية كما يراها صانع القرار ومن خلال التفاعلات التي تحدث بين كل هذه المتغيرات يتم اتخاذ قرار السياسة الخارجية في نهاية الامر [3] والتي تتأثر وتؤثر في سلوك متخذي القرار.

نخلص إلى ان للبيئة الداخلية أثران سلبي و إيجابي في اتخاذ القرار السياسي الخارجي فالأول يحدث في حالة عدم الاستقرار الداخلي وعدم التناغم والانسجام بين الأجهزة الحكومية والرأي العام الذي يكون دائمًا في حالة معارضة لسياسات الحكومة الخارجية مما يحرمها من الدعم والتأييد ، أما الأثر الإيجابي فيحدث في الأوضاع المعاكسة لذلك.

---

[1] جمال على زهران ، السياسة الخارجية لمصر 1970 .مدبولي ، 1987 م ، ص338

[2] جمال على زهران ، السياسة الخارجية المصرية ، مرجع سابق ، ص338

[3] فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا ، أصول العلاقات السياسية الدولية ، الاسكندرية .منشأة المعارف ، 1985 م ، ص 357

محددات البيئة النفسية (السيكولوجية):

وهي تعني مجموعة العقائد والمفاهيم والتصورات والمواقف والاتجاهات والقيم المتكونة في ذهن صانع القرار والتي توجهه نحو الاستجابة للبيئة الموضوعية (الداخلية والخارجية) و أثرها على اتخاذه للقرارات بمعنى إلى أي مدى تؤثر الخلفية الثقافية والطبيعية والمصلحية والتنشئة الاجتماعية والخبرات السياسية السابقة والمعتقدات الأيديولوجية والسياسية التي يعتنقها صانعي القرار ودورها في التأثير على تصوراتهم وتوقعاتهم وتقييمهم النهائي للقرار. وذلك لان الأفراد يكتسبون خبرات ويتبنون اتجاهات ومعتقدات تغير بالطبع من إدراكهم للعالم من حولهم حيث تشكل البيئة النفسية إطار الاختيار والتصرف بالنسبة لصانع القرار ورائد هذا المنهج في تحليل عملية اتخاذ قرار السياسة .الخارجية هما هارولد سبروت وزوجته مارجريت سبروت وأسمياه (البيئة النفسية) [1]

هنالك تناسب طردي بين البيئة النفسية وصحة القرار المتخذ ويعني دلك كلما كان تصور أو ادراكات متخذ القرار للبيئة العملية صحيحًا كلما صح القرار ومن هنا نجد ان أدراك متخذ القرار لمفهوم آمن ومصلحة دولته الوطنية وسلوك الدول الأخرى من حوله يحدد تعريف متخذ القرار للموقف ونوعية القرار الذي سيتخذه ويتصرف متخذ القرار في اتخاذ القرار السياسي الخارجي معتمدًا على إدراكه ورؤيته الذاتية ونسقه العقيدي للمتغيرات الموضوعية من حوله وليس بناءًا على الأوزان الحقيقية لتلك المتغيرات.

ونسبة للاهتمام الذي وجده تأثير البيئة النفسية في قرارات متخذي القرار فقد ذهب بعضهم إلى تعريف علم العلاقات الدولية بأنها ليست فقط العلاقات المباشرة بين الدول أو بين الحكومات (صانعي القرار فيها) و إنما هي في بعض أنحائها تعني العلاقة بين معتقدات صانعي القرار عن طبيعة الموقف وتأثيرها في أنواع السلوك المنوي اتباعه وهذا بالطبع يتلمس جزء من الحقيقة وذلك لإهماله لمحددات البيئة الموضوعية الأخرى.

ومن الصعوبة بمكان تحديد البيئة النفسية عمليًا وذلك لاشتمالها على متغيرات من الصعب أو المتعذر قياسها مثل الطابع (القومي) لشعب دولة ما وخصائص شخصيته الوطنية حيث نجد في بعض الأحيان تطابق بين الميراث التاريخي والشخصية الوطنية لشعب ما وبين الخصائص النفسية لحكامه وخير مثال على ذلك الدراسة التي قام بها الباحث مايكل بريتشر عن اثر خصائص البيئة النفسية للإسرائيليين في

[1] Karl W. Deutsch, Politics and Government, Op. Cit, P. 158.

اتخاذ قرار السياسة الخارجية حيث أوضح ان تجمعات اليهود في مناطق منعزلة (الجيتو) في كل دول العالم ومعاملة الناس لهم كعناصر منبوذة متدنية وعقدة الاغتصاب التي أصابتهم من إحساسهم بان شخصيتهم اغتصبت في كل العصور لذلك جاءت سياستهم الخارجية قائمة على اغتصاب ارض غيرهم (الجولان ، سيناء وفلسطين) وتشريد الشعب الفلسطيني وقتلهم تعويضًا عما فعله هتلر بهم وتحدي كل الأعراف والمواثيق الدولية والتعامل مع الدول الأخرى باستفزازية وإذا كانت البيئة النفسية لمتخذ القرار هي العامل المباشر المحدد للسياسة الخارجية فان متغيرات البيئة الواقعية هي التي تحدد نجاح أو فشل قرارات السياسة الخارجية عند تنفيذها ومن هنا نجد ان دراسة البيئة النفسية لصانع القرار تساعدنا إلى مدى بعيد على تقييم قرارات السياسة الخارجية[1] .

أ) اثر الخصائص الشخصية:

في العادة تنسب التحليلات والدراسات اتخاذ القرارات السياسية الخارجية إلى الدولة لكن الدولة لا تتخذ تلكم القرارات بنفسها وذلك لأنها شخص اعتباري وعلى الرغم من صدورها باسمها بيد إنها تتخذ من قبل أشخاص محددين وُتنسب للدولة ومن ثم تعد عملية فهم شخصية هؤلاء الإفراد ونظرتهم للأهداف الوطنية وكيفية إدراكهم للموقف وللعوامل المحيطة بهم من الأهمية بمكان لفهم عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية وذلك بالطبع يعود إلى ان دوافع ورغبات الدولة لا يمكن فصلها بأي حال عن دوافع ورغبات صناع ومتخذي القرار فيها فهم يتحدثون باسمها ويصيغون دوافعها ورغباتها في قرارات عقلانية وبذلك ركزت اغلب تلك المحاولات في هذا المجال على الحقيقة السيكولوجية للفرد واستعان مؤيدو هذه النظرية التحليلية بما زودنا به علم النفس والاجتماع . حيث كان في السابق يعزي السلوك أو القرار السياسي الخارجي للدولة إلى ظروفها الموضوعية التاريخية والسياسية والجغرافية . ولكن اتضح بعد ذلك ان الأحداث السياسية على امتداد التاريخ هي نتاج لقرارات اتخذها سياسيون كان لصفاتهم الشخصية اثر بارز على مهاراتهم ودوافعهم واتجاهاتهم الفكرية [2]والتجارب التي مروا بها خلال فترة صعودهم للسلطة وبذلك يكتنف عملية تحليل اتخاذ قرار السياسة الخارجية نوع من التشابك والتعقيد ويتضح هذا بصورة اكبر في حالة قلة المعلومات و الشيء الذي يزيدها صعوبة هو ارتباطها بالخصائص الشخصية المتعلقة

[1] محمود إسماعيل محمد ، (نحو استراتيجية لسياسة مصر الخارجية)، السياسة الخارجية .العدد 169 يوليو 1982 م ، ص98 _99

[2] بييررينوفان وجان باتيست دوروزيل ، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ، ترجمة .فايزكم نقش ، بيروت : منشورات عويدات ، مايو 1967 م ، ص514

بالجوانب الإيجابية والسلبية في شخصيات متخذي قرار السياسة الخارجية وبالمناخ الفكري السياسي الذي يحيط بهم وهي تتأثر في جانب كبير منها بمعتقدات و ادراكات هؤلاء الإفراد ولذا يستدعي تحليل قرار السياسة الخارجية معرفة صفات وتصورات أولئك المشاركين في صنعها وتنفيذها وذلك لمعرفة نقاط الضعف والقوة في شخصياتهم حتى يتمكن من توقع ردود أفعالهم وطريقة تفكيرهم عند مواجهتهم للأحداث وهذا بالطبع يتأثر بقيم مجتمعاتهم الذاتية وبالبيئة المحيطة بهم والهيكل الرسمي الذي ينضمون إليه والخبرة التي اكتسبوها خلال ارتقائهم للسلطة وقد لاحظ السون) ان إلحاح وشدة الانضمام للموقف التنظيمي وحزمة الصفات الفطرية مثل القيم والمعتقدات والمواقف السابقة تؤثر في تفضيلات اللاعبين

وقد اتضح جليًا في العهد الحديث ان دراسة النخب والبيروقراطيات السياسية التي تتخذ قرارات السياسة الخارجية تعتبر من الوسائل الحديثة في تحليل قرارات السياسة الخارجية ومن ذلك نجد ان الخصائص الشخصية للفرد توفر له استعدادًا مسبقًا لاتباع سلوك معين غير ان نوعية هذا السلوك تعتمد بصورة أساسية على البيئة المحيطة بالفرد وخير مثال لذلك هو ريتشارد نكسون الرئيس الأمريكي الأسبق الذي كان يتجه في العمل نحو عدم الثقة في العدو والصديق [1]مما اثر بشكل كبير على اتخاذه للقرارات السياسية الخارجية ومن هذا نجد ان صانع القرار يلعب دورًا حاسمًا بالقدر الذي تتجه له مقدرته في تحليل المعلومات التي تفسر وتؤثر في القرارات المتخذة ومن ثم رؤيته للخيارات المتاحة واختيار القرار الذي يتوافق مع ما لديه من معطيات ويمكن ان نلحظ تأثير الخصائص الشخصية للقائد السياسي في اتخاذ القرار في المجالين التاليين:

1- الاستراتيجية:

يقصد بها السياسة التي تعمل بها الحكومة في سياستها الخارجية و استراتيجيات السياسة الخارجية التي تعتبر أساس لتخطيط قرارات الحكومة في السياسة الخارجية مثل تبني سياسات التعاون أو التنافس تجاه الدول الأخرى كذلك أسلوب الانجذاب نحو المعاهدات الثنائية أكثر من المتعددة و أيضا تأكيد تحقيق المصلحة الوطنية للدولة على غيرها من الدول وفي هذا تركيز على محتوى السياسة الخارجية.

[1] سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، عمان : دار وائل للنشر ، 2000 م .ص190

2-نسق أو أسلوب السياسة الخارجية:

ويعني ذلك طرق ومناهج الاختيار التي تتبعها الحكومة للعمل على صنع وتنفيذ السياسة الخارجية والقنوات التي تستخدمها لإعلان سياساتها والمهارات الخاصة والموارد التي تستخدمها في تأدية السياسة والاتجاه لاستخدام الألفاظ والوعود بدلا عن الأعمال واستخدام الدبلوماسية الشخصية والمشاركة النسبية للبيروقراطية في السياسة الخارجية وبذلك فهو صنع وتنفيد قرارات السياسة الخارجية عكس الاستراتيجية، فيه تركيز على وسائل ولكن بالرغم من ذلك هناك بعض المواقف يزداد فيها اثر الصفات الشخصية بشكل واضح – أكثر من غيرها – في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي والتي تجعل دور صانع القرار بمثابة الدور الرئيسي في تلك العملية ، ويمكن أجمالها فيما يلي:

- عندما يزيد اهتمام صانع القرار بالشئون السياسية الخارجية .
- إذا كان صانع القرار يتمتع بسلطة قوية في اتخاذ قرار السياسة الخارجية.
- عندما يشكل هيكل صنع القرار من مراكز قيادية عليا .
- مواقف اتخاذ القرارات الغير روتينية وفي حالة الأزمات والحروب .
- إذا اتسم الموقف بتناقض المعلومات والغموض وعدم اليقين.
- في حالة المعلومات الغزيرة جدًا أو القليلة أو النادرة .

والشيء الملاحظ ان هذه المواقف تشترك جميعها في حالة (عدم اليقين الهيكلي) ونعني به موقف لا يحيط صانع القرار فيه بكل المعلومات المطلوبة بصورة دقيقة وأيضا يكون فيه غير متأكد تمامًا من النتائج التي تترتب من اتخاذه لقرار ما فهو يلجأ إلى نسقه العقيدي أي يعتمد صانع القرار على عقائده وتصوراته الشخصية في تعريف الموقف وبذلك يزداد دور (النموذج المعرفي) في صنع القرار في الدول المتخلفة سياسيًا نجد ان للصفات الشخصية لصانع القرار دور كبير في اتخاذ القرار السياسي الخارجي فهم يؤثرون في سلوك وقرارات دولهم من خلال السيطرة على الإحداث لاعتقادهم ان مجتمعاتهم لم تصل مرحلة الوعي والتحضر وتنقصها الخبرة في العمل السياسي بينما يتقلص هذا الدور في الدول المتقدمة وذلك لان عملية اتخاذ القرار السياسي تتم في إطار مؤسساتي يلغي التأثير الذاتي . والمثال الذي يمكن ان نسوقه للتدليل على ذلك هو شخصية الرئيس المصري السابق (السادات) الذي كان مولعًا بالغرب المتقدم ، مقلدًا النموذج الأمريكي ، فكان يقف أمام عدسات التصوير حامً لا العصا المارشالية وغليون بصحبة كلب مما جعله يقدم تنازلات غير مبررة لأمريكا وإسرائيل بعد حرب 1973م مع انه كان في

موقف قوة في المفاوضات وقد انعكست رؤيته لذاته كأب للآسرة المصرية (سي السيد) على علاقته الاستبدادية بمستشاريه ووزرائه فكان لا يجرؤ أحد على الخروج عن طاعته أو معارضته أو انتقاده في اتخاذه لقرارات السياسة الخارجية فكان مجلس الوزراء ووزير الخارجية مجرد مستشارين في بعض الأمور الفنية .حيث يتم اتخاذ القرار على مستوى رئيس الجمهورية فقط في تجاوز واضح لسلطاتهما وهذا يوضح ان كل قائد سياسي هو حالة خاصة بذاته وان اتخاذ القرار السياسي الخارجي يفسر في بعض نواحيه بشخصية هؤلاء القادة والذين كأفراد لهم تأثيرات مختلفة على قرارات السياسة الخارجية لدولهم فوضعوا بصماتهم الشخصية على الأحداث العالمية ورسموا مستقبل العالم مثلا فقد كان لكل من هنري كيسينجر (أمريكا) وونستون تشرشل (انجلترا) والجنرال شارل ديغول (فرنسا) اثر شخصي واضح وهام للغاية في صنع واتخاذ قرارات السياسة الخارجية لدولهم وأيضا من المؤكد ان لا تقوم ثورة شعبية في الصين لولا وجود شخصية ماوتسي وقد كان لمبادئ هتلر المقاتلة وجراءته وأيمانه بعبقريته سببًا مباشرًا في نشوب الحرب العالمية الأولى وقد كتب هيكل حول ذلك قائلا : (والشاهد ان العنصر الشخصي في صنع القرار قادر على ترك آثاره بأبعد من عمر أي فرد وذكر مثا لا لذلك بالعلاقة بين (أنور السادات) وبشاه إيران – (محمد رضا بهلوي) – تركت حتى بعد اختفاء الاثنين من الساحة آثارًا على العلاقة بين مصر و إيران مازالت مضاعفاتها قادرة على استمرار القطيعة) إثناء الحرب العراقية Gloria Steinem بينهما إلى الآن وأيضا كتبت غلوريا ستينم الكويتية 1991 مكتابًا عن الثورة من الداخل ، أشارت فيه إلي ان كل من جورج بوش الأب) وصدام حسين تعرض في طفولته لمعاملات قاسية من قبل أبيه انعكست على قراراتهما فيما بعد[1] .

وبالرغم من كل ما سبق إلا ان هنالك من ينتقد هذه الفكرة على اعتبار إنها لا تخلو من المبالغة على أساس ان ظهور هذه القيادات على الساحة السياسية اعتمد على الزمن والظروف التي وجد فيها المجتمع و أيضا على المناخ السياسي والاجتماعي في العالم خلال تلك الفترة .

ب) التصور أو الإدراك:

يعرف هولستي التصور (على انه الادراك الشخصي لشيء أو لحقيقة أو لحالة ما أو التقييم المعطى لهذا الشيء أو لهذه الحقيقة أو الحالة وذلك وفقًا لمعايير الجودة أو الرداءة أو الصداقة أو العدوان والمعنى

[1] سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، عمان : دار وائل للنشر ، 2000 م . ص195

المشتق منها) أما الإدراك فيعتبر عملية عقلية يتحقق بواسطتها فهم مشكلة معينة أو تصورها) ولذلك فهو يختلف من إنسان ألي آخر مما يؤدي إلي وجود وجهات نظر مختلفة بصدد المشكلة الواحدة 155 وهذا يوضح انه لا يوجد ثمة فرق بين الإدراك أو التصور وهما الاثنين يحملان معنى واحد هو مجموعة الأفكار والمعتقدات التي تحكم تصرف الإنسان ويدرك من خلالها الواقع وليس كما هو فعلا ويعنى ذلك الفكرة أو الصورة التي يكونها صانع القرار عن العالم الخارجي والتي يصنع فيها قراره السياسي بناءًا عليها ويشكل الإدراك بذلك المنظار الذي يرى من خلاله العالم الخارجي وما يهم في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي هو كيف يدرك أو يتصور صانع القرار البيئة وليس البيئة كما هي قائمة بمعنى كيف يكون موقف اتخاذ القرار في السياسة الخارجية حقيقيًا وكيف يدركه أو يتصوره متخذ القرار في ذهنه فهي عملية عقلية بالأساس وناتجة عن عقائد صانع القرار.

وبذلك نجد ان أدراك صانعي القرار للأحداث الدولية يتأثروا بتصوراتهم عن العالم الخارجي وتتطور هذه التصورات عبر فترة طويلة من الزمن متأثرة بخبرات صانعي القرار والعقائد العامة والتقاليد السائدة في المجتمع كما وتسهم قوة الدولة متمثلة في أوضاعها الاقتصادية ونظمها السياسية والتكامل القومي والنظام الدولي بصورة شاملة وكل يطلق عليه محددات البيئة الداخلية والخارجية في تحديد موقف اتخاذ القرار ومن ثم وضع إطار للخيارات والبدائل بيد ان كل ذلك يتحدد بناءًا على تصور أو أدراك صانعي قرارات السياسة الخارجية له و إعطاء كل متغير أو عامل وزنه النسبي الحقيقي والدور الذي يمكن ان يلعبه في عملية اتخاذ القرار هذا فضلا على ان حينما تتعدد التفسيرات حول موقف ما أمام صانع القرار فانه يختار البديل الذي يتفق وتصوراته لطبيعة الموقف في حالة التضارب الذهني الذي يحدث عندما يتلقى صانع القرار معلومات جديدة تتعارض مع تصوره الذاتي للموقف فانه في هذه الحالة يلجأ إلى الإدراك الانتقائي والذي من خلاله يستبعد كل المعلومات المتناقضة مع إدراكه ويركز اختياره على التي تؤيد أو تتسق مع تصوراته أو يعيد صياغة المعلومات بما يتناسب مع تصوراته ومعتقداته الذاتية وهذا يسمى بالتصور المغلق (الجامد) وخير مثال على ذلك إثناء الحرب العالمية الثانية عندما قصفت طائرة مقاتلة أمريكية مدينة آخن الألمانية وصلت معلومات بذلك إلي جورنج مساعد هتلر فرفض تصديق الخبر وذلك لعلمه السابق بعدم قدرة الحلفاء على إنتاج مقاتلة بعيدة المدى ولخبرته كقائد طائرات مقاتلة أيضا ورد بان دلك يعد في حكم المستحيل و أضاف (لقد أكدت لكم رسميًا ان الطائرات الأمريكية المقاتلة لم تصل. ولذلك فآنا أعطيكم أمرًا رسميًا بأنها لم تكن هناك) وهذا النوع من التصور بعكس

المفتوح (المرن) الذي يتأقلم صاحبه مع المعلومات الجديدة ويتقبلها فنجاح أو فشل اتخاذ قرار صانعي القرار يعتمد بالإضافة إلى عوامل أخري على مدى إمكانياتهم على تقييم النوايا الخفية والمعلنة المرتبطة بموقف اتخاذ قرار السياسة الخارجية بصورة موضوعية ودقيقة ويفسر الإدراك اتخاذ قرارات السياسة الخارجية لقادة دول العالم الثالث بصورة افضل من قادة الدول المتقدمة وذلك لان القائد السياسي في دول العالم الثالث يلعب دورًا حاسمًا في صنع واتخاذ قرارات السياسة الخارجية لدولته وهذا يعود لعدم وجود المؤسسات الدستورية الشرعية التي يمكن ان تضع حدودًا لإطار حركته وسلطته في اتخاذ القرار وهذا فضلا عن عدم وجود تقاليد سياسية راسخة[1] .

سوء الإدراك :

هو فهم متخذ القرار للموقف بصورة تتعارض مع الحقيقة الفعلية مما يدفعه للتصرف على هذا الأساس الخاطئ (ويميل القائد السياسي إلى تشكيل المعلومات الجديدة ووضعها في إطار نسقه العقدي ويؤدي هذا إلى تكوين معتقدات متطرفة وصعبة التغيير) أو ما يسمى (بسوء الإدراك) ففي الدراسة التي قام بها هولستي عن وزير خارجية الولايات المتحدة جون فوستر دالاس في رئاسة ايزنهاور والذي كان لديه تصور ثابت على ان مصدر الشر في النظام الدولي هو الاتحاد السوفيتي وقد تأثر في ذلك بنسقه العقيدي العام وموقفه في الحرب الكورية عام 1950 م ، لذلك رفض كل الاستجابات التي جاءت منه بعد ذلك بل لم تكن تنتج تغير مشابه في ادراكاته عنه لذلك يميل صانعوا القرار إلي بناء تصورات للأحداث الجديدة بناءًا على توقعاتهم السابقة فالغربيون يحكمون على كل أنظمة الحكم التي يتقلد مناصبها فرد دون انتخاب بالديكتاتورية والعدوانية بعكس كل الأنظمة التي تجئ عن طريق الانتخاب كذلك الحكم مسبقًا على كل الأنظمة الشيوعية بالدكتاتورية وأيضا كان حكم الشيوعيون على كل الأنظمة الغربية بالإمبريالية الاستعمارية وهذا فضلا عن وجود عوامل أخرى تؤدي ألي سوء الإدراك بين الدول مثل (التصور المشابه) والذي يحدث عندما تعتبر كل دولة نفسها مسالمة بينما الدول الأخرى على أنها عدوانية ومراوغة أو مخادعة فعندما يتدخل الأمريكيون في شئون الدول الأخرى يعتبرون ذلك لإعادة الديمقراطية والحرية والاستقرار السياسي ولكنهم كانوا يعتقدون عكس ذلك عندما يتدخل السوفييت أو إي دولة أخرى ويتكون سوء الإدراك في الأساس عندما تلعب وسائل الأعلام والحكومات دور كبير في تكوين صورة جماعية للشعوب الأخرى ثم بعد ذلك هذه الحكومات تتأثر بهذه الصورة عند اتخاذ قراراتها

[1] نفس المرجع السابق ص225

الخارجية وذلك من خلال تكوين صور ثابتة في أذهانها عن الدول الأخرى إما سيئة أو مقبولة وفق ما يتفق ان يكون حال الموقف رغبة منها في الانسجام مع العالم من حولها مما يجعلها تتكر كل المعلومات التي لا تتوافق مع مدركاتها المقبولة سلفًا وذلك يجعل هذه الحكومات في حالة عمى عن تقدير قدرات ومواقف الدول الأخرى الحقيقية ومن ثم يحدث الاحتكاك وتصعيد الموقف معها 166 واتخاذ القرارات السياسية الخاطئة مثلما فعلت حكومة الجبهة الإسلامية القومية في بداية عهدها عندما رسمت صورة للولايات المتحدة في أجهزة الإعلام بانها دولة الاستكبار والإمبريالية وتأثرت بهذه الصورة عند اتخاذها لقراراتها السياسية الخارجية معها كذلك يحدث سوء الإدراك عندما يفهم صانع القرار الخارجي الرسائل الموجهة للجمهور الداخلي على انه موجهة إليه. ومن الملاحظ ان المتغيرات السابقة تصبح ذات علاقة باتخاذ قرارات السياسة الخارجية فقط إذا تم إدراكها وأُخذت في الاعتبار عند اتخاذ القرار وذلك لان تصور وأدراك متخذ القرار هو العامل الهام في هذا المجال وليس هذه المتغيرات في حد ذاتها .

ج) النسق العقيدي:

يلعب النسق العقيدي دورًا هامًا في عملية اتخاذ القرار وذلك بتحديد حجم المعلومات الممكن قبولها والبدائل التي يجب ان تكون في موضع اعتبار صانع القرار وذلك بمقارنة الخيارات المتاحة بتدرج الا فضليات الموجودة في نسقه العقيدي ويعني ذلك ان تفضيل بديل ما من بين عدة بدائل هو نتاج لقيام النسق العقيدي لصانع القرار بتفسير المعلومات المتعلقة بموقف القرار فلكل منا نسق عقيدي يتضمن مجوعة من العقائد و الأفكار المترابطة عن البيئة الخارجية تساعده على فهم واستيعاب هذه البيئة وتمكنه من التعامل مع المعلومات المتناقضة والكثيرة والتي تأتي من تلك البيئة ويؤكد روبرت جيرفس انه (قد يكون من المستحيل تفسير قرارات وسياسات أساسية بدون الرجوع إلي عقائد صانعي القرار عن العالم وتصوراتهم عن الاخرين) وبذلك نجد ان النسق العقيدي يقوم بدور الموجه أو (الفلتر(لتصفية المعلومات فيبقي التي تتسق مع عقائد صانع القرار ويرفض ما عداها وهناك تباين بين الأفراد في حجم الدور الذي يلعبه النسق العقيدي عندهم فالبعض قد يكون سريع الاستجابة للمعلومات الجديدة والغير مألوفة ويحدث تعديل في نسقه العقيدي بما يتفق معها بينما البعض الآخر لا يتقبل المعلومات المتناقضة مع نسقه العقيدي ولذلك وحتى لا يؤثر النسق العقيدي لصانع القرار على اتخاذ القرار السياسي الخارجي يرى الكسندر جورج بضرورة وجود وجهات نظر مختلفة لتفسير المعلومات داخل هيكل اتخاذ القرار.

هناك نوعين من العقائد في ذهن صانع القرار:

عقائد فلسفية : وتتعلق بفهم القائد السياسي لطبيعة (دوره السياسي العالم السياسي النظام الدولي العدو)

عقائد ادائية : وتتعلق بالاستراتيجيات والقوة العسكرية واختيار الأهداف

دور ووظيفة القائد السياسي في النظام السياسي وأيضا الجو السياسي العام الذي يحيطه يؤثران في نسبة ثراء نسقه العقيدي ، فكلم عظم دور القائد السياسي في النظام السياسي وزاد عِظم فاعلية دوره الدولي والإقليمي زادت نسبة ثراء نسقه العقيدي ومن ذلك يمكن استنتاج ان درجة ثراء العقائد الفلسفية في النسق العقيدي لصانع القرار أكثر تأثرًا بالتغيير في دوره ووظيفته ونشاطه من العقائد الادائية ويعتمد تحليل النسق العقيدي للقيادة السياسية على تحليل العقائد الفلسفية والذي يتعلق بمجموعة محددة من العقائد التي تعتبر أساس النسق العقيدي لصانع القرار وذلك بافتراض ان معرفة تلك العقائد تمّ كن الدراسيين من معرفة أسلوب اتخاذ القرار.

د) المذاهب والأيديولوجيات السياسية:

عرف هولستي المذهب السياسي على انه تلك المجموعة الواضحة من المعتقدات التي تستخدم لتفسير الواقع من ناحية ولتحديد أهداف العمل السياسي من ناحية ثانية فهي توفر الشرعية للهدف من أي سلوك سياسي مهما كانت شرعيته و أيضا تستخدم لتبرير القرارات السياسية الخارجية المتخذة وتنعكس المذاهب والأيديولوجيات السياسية الخاصة بالنخبة الحاكمة – بالإضافة لما يعتنقونه من أفكار – من خلال أهداف وقرارات سياستهم الخارجية فهي تؤثر بصورة عميقة بان) (Scott) في رؤية متخذ القرار السياسي وتكسبها لون معين وفي ذلك يرى سكوت أيديولوجية الفرد صانع القرار تقوم أساسًا على اجتماع نظام تصوره للواقع مع نظام قيمه له وتفاعل الاتنين قد يكون مجازًا الشاشة التي ينظر صانع القرار من خلالها إلي العالم المحيط ولما قد يكون what was ولما كان what is به وبالتالي تؤثر على إدراكه لما هو كائن وهذا بالطبع يعود) what ought to be) ولما يجب ان يكونwhat may be إلي ان صانع القرار يضطلع بدوره في اتخاذ القرار على إدراكه للموقف وليس على حقيقته الموضوعية وعندها تلعب المعتقدات و الأيديولوجيات دورًا هامًا وكبيرًا . فالشخص مقيدًا أساسًا بتفسيراته للبيئة من حوله وتشكل الأيديولوجيات التي يؤمن بها ركنًا أساسيًا منها.

وتلعب الأيديولوجيات والعقائد السياسية دورًا مؤثرًا في صياغة قرارات السياسة الخارجية للدول ذات المعتقدات الفكرية والتي تصيغ قراراتها وأهدافها وفقًا لما يحقق انتشارًا لعقيدتها بل تذهب إلي ابعد من ذلك في جعل علاقاتها تقوى مع الدول التي تشابهها عقديًا أكثر من غيرها كما أنها تحدد علاقاتها بالدول الأخرى من خلال مواقف تلك الدول من عقيدتها وأيديولوجيتها.

هـ) القيم الاجتماعية والسياسية:

القيم هي (رموز تعبر عن تصور الشخص لما يعتبره (الحياة المثالية) كالحرية والمساواة والإحساس بالإنجاز) وهي نتاج لعمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية والتجارب الشخصية وبذلك فالقيم تقوم بدور هام في حياة الفرد فهي تعتبر معيار لتحديد تصرفاته الشخصية وتكسبها صفة الشرعية ، وأيضا يمكن من خلالها ان نقيم سلوك الاخرين وبناءًا على ذلك عندما يكون سلوك الآخرين مطابق لأهداف وافضليات شخص ما كانت الاستجابة إيجابية والعكس صحيح وينطبق هذا الوصف على سلوك صانع القرار السياسي الخارجي فالقيم الاجتماعية والسياسية التي يؤمن بها أو السائدة في مجتمعه تؤثر على تصوره لتصرفات الدول الأخرى ومن ثم تؤدي به ألي اتباعه سلوكًا سياسيًا خارجيًا مماثلا لقيمه .

والسياسة الدولية لا تحددها القوة التي تملكها الدول المختلفة فحسب – و إنما تحددها بدرجة اكبر – القيم التي تعتنقها هذه الدول تعطي الدول أهمية قصوى للقيم في السياسة الخارجية فالمسؤولين عند اتخاذهم لقرارات السياسة الخارجية يضعوا خياراتهم لتحقيق الأهداف القومية في إطار متكامل من القيم الاجتماعية والسياسية لدولهم ومضاهاتها بالتي تسود في الساحة الدولية وذلك بقبول التي تتلاءم مع قيم مجتمعاتهم ورفض ما عداها ولكن ما يجب التأكيد عليه هنا هو ان صانعي قرارات السياسة الخارجية لا يستطيعون تفادي ضرورة اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالشئون العالمية على أساس من القيم المقبولة الدولة في تحركها على المسرح العالميُ تواجه بدول وفاعلين آخرين كلٍ يعمل على تحقيق أهدافه ومصالحه بقيمه الخاصة وبذلك تكون السياسة العالمية هي في الأساس صراع للقيم (التي لا تنشأ في ظروف بيئية مجردة أكثر مما تنشأ من الأحكام التي يصدرها الأفراد حول تلك الظروف). وبذلك نجد ان هنالك مجموعة من القيم الأساسية السائدة والمسيطرة والتي تحكم اتجاهات متخذ القرار السياسي الخارجي ولا يمكنه تجاهلها بأي حال من الاحوال.

3- المحددات الهيكلية أو التنظيمية (هيكل اتخاذ القرار السياسي الخارجي):

خلصنا مما سبق إلي ان عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي تعني ببساطة الطرق والوسائل والإجراءات التي يلجأ أليها المشاركون في هيئة اتخاذ القرار وذلك لاختيار بديل معين من بين عدة خيارات للرد على موقف أو فعل خارجي معين إي الطرق الرسمية والغير رسمية التي بمقتضاها يتم التفضيل بين البدائل المتاحة والتوفيق بين الآراء المتباينة داخل هيكل اتخاد القرار ومن تم يقصد بهيئة (أو هيكل) أو وحدة اتخاذ القرار . (ترتيب معين للعلاقات والأدوار بين الإفراد المسؤولين عن اتخاذ القرار وبالأخص نظام السلطة الرسمي والغير رسمي داخل الوحدة المسؤولة عن اتخاذ القرار) وهو بذلك جزءًا من البنيان التنظيمي البيروقراطي الحكومي المختص بمعالجة الشئون الخارجية تعتبر الحكومة النظام الرئيسي للقرار وتوجد داخلها أنظمة فرعية مختلفة والتي تعتبر نظمًا قراريه بحد ذاتها ولكن في الأصل هي جزء من بناء كلي لصنع القرار و أمثله لهذه النظم الفرعية مثل وزارة الخارجية والدفاع والأحزاب السياسية المجموعات التي تكون السلطة التشريعية والمؤسسات المتخصصة وقرار السياسة الخارجية يكون محصلة لنتاج تفاعل كل هذه الهيئات والأنظمة . وتشارك السلطة التنفيذية لدولة ما هيئات رسمية وغير رسمية في صنع واتخاذ قرار سياستها الخارجية وهذه الهيئات والمنظمات لا تساهم جميعها وبصفة دائمة في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية ، ولكن الأصل في ذلك هو مشاركة بعض أعضاء السلطة التنفيذية والمعنيين بموقف اتخاذ القرار السياسي الخارجي المعني ولمدة زمنية محددة وذلك وفقًا لطبيعة الموقف محل البحث وطبيعة النظام السياسي على سبيل المثال الموقف الناتج عن تهديد عسكري يجعل من دور وزارة الدفاع اكبر من غيرها من الوزارات فهي تشارك جميعها في تحديد نوعية رد الفعل على الظروف المسببة له في الوحدة التي سميت تحليليًا بهيكل اتخاذ القرار السياسي الخارجي وذلك لأنه عبرها يمكن ان نحدد أفعال وسلوك صانعي القرارات وما يميزها عن غيرها من المنظمات الأخرى في الدولة هو ما تعمل على تحقيقه من أهداف خاصة وبنوعية التكوين وتنتهي بانتهاء تحقيق ذلك الهدف وبناء على ذلك لا تساهم كل المؤسسات الحكومية الرسمية التي لها علاقة باتخاذ قرارات السياسة الخارجية عمومًا و إنما يتم اتخاذ القرار فقط من قبل أولئك الأفراد القياديين والذين يمثلون قمة السلطة التنفيذية في الدولة ويتولون دستوريًا تشكيل الفعل ورد الفعل السياسي الخارجي لدولتهم نحو الدول والوحدات الدولية الأخرى في

النظام الدولي (ويشكل الإطار النظامي للقرار الأساس في تحديد حجم مجموعة اتخاذ القرار وهو الذي يمنحها السلطة في ذلك ويساهم شكل التنظيم في تحديد نماذج الاتصال بين مجموعة اتخاذ القرار والمؤسسات الأخرى) ويشكل القرار بذلك نتاج لصراع البناءات التنظيمية داخل هيكل السلطة أي القوى الحاكمة وعلاقات التفاعل بينها وبين المؤسسات الأخرى التي تشترك معها في عملية اتخاذ القرار وتتحدد خواص العضوية في هيكل اتخاذ القرار بناءًا على طبيعة النظام السياسي السائد وأسلوب اتخاذ القرار من حيث المشاركة في صنعه واتخاذه . كذلك يرتبط اختلاف هيئة اتخاذ القرار من دولة ألي أخري باختلاف تأثيرها فيه وهذا فضلا عن وجود تباين واضح في هيئة اتخاذ القرار بين الدول الديمقراطية والدول .الشمولية وفي درجة الدور المسيطر لمتخذ القرار ففي الدول الديمقراطية يشكل الأعلام والرأي العام والأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمنظمات الخاصة المتخصصة قيدًا على هيكل اتخاذ القرار السياسي الخارجي في خياراته وحدود حركته . أما السلطة التشريعية فهي تحدد إطار حركة هيكل اتخاذ القرار من خلال تخصيص جزء من الميزانية له والتصديق على الاتفاقيات الدولية . وفي بعض الأحيان يقوم أعضاء الجهاز التشريعي بتسريب القرارات (الغير مرضي) عنها للشعب لمعارضتها أما في النظم الشمولية فتنحصر هيئة اتخاذ القرار في أعضاء الحزب الواحد الحاكم وعلى أضيق نطاق ومثال لذلك الاتحاد السوفيتي السابق حيث يسيطر أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي الحاكم على عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي وكذلك في اغلب دول العالم الثالث ذات الأنظمة الديكتاتورية يسيطر الجيش والعسكريين وجماعات أخرى مساندة على هيكل صنع القرار واتخاذ قرار السياسة الخارجية.

قرار السياسة الخارجية يتخذ بواسطة أفراد والذين عادة ما يكونوا محددين في هيكل القرار أو وحدة القرار ومن ثم نجد ان المتغيرات التي تؤثر على سلوك صانعي القرار في هيكل اتخاذ القرار وكذلك الاختلاف في هيكل القرار من دولة إلى أخري والتي تجعل قرارات السياسة الخارجية متباينة كل ذلك يحدث نتيجة لعوامل عديدة مؤثرة منها : نطاق الاختصاصات ونوعية المعلومات والاتصالات داخل الهيكل القراري ونوعية المشكلة المطروحة ومرحلة اتخاذ القرار وخصائص جهاز صنع القرار وذلك من حيث توزيع السلطة داخل هيكل القرار والقواعد والإجراءات التي تحكمه وحجم ودور ونوعية الأعضاء المشاركين في اتخاذ القرار وانتماءاتهم الفكرية والعقدية ودوافعهم وسماتهم الشخصية ونسقهم العقيدي وتصوراتهم للبيئة والمحيط الذي يعيشون فيه والثقافة والتقاليد هذا فضلا عن المتغيرات البيئية والمجتمعية والطبيعية وتغير النظام ويعمل صانعو القرار من خلال الدمج والموائمة بين كل هذه المتغيرات في هيكل القرار وهذا

التباين وتلك المتغيرات ترتب بالضرورة اختلاف في وجهات النظر بين أعضاء هيكل القرار حول الأسلوب الأمثل لاتخاذ قرار السياسة الخارجية وبالرغم من ان هذا الاختلاف قد يكون ظاهرة صحية للبحث في السبل الكفيلة بالمحافظة على المصلحة الوطنية بيد انه قد يكون سببًا في تعرض تلك المصلحة للخطر تحديدًا في حالة المواقف الازموية)ذلك خصوصًا عندما ينطلق أعضاء الوحدة القرارية من خنادق سياسية متنافسة لحماية مصالح ضيقة لا علاقة لها بالمصالح الوطنية أنماط هيكل اتخاذ القرار السياسي الخارجي هناك تفاوت واختلاف واضح من هيكل اتخاذ قرار إلي أخر من حيث البساطة والتعقيد وذلك على مستوى الكيفية التي تتوزع بها السلطة داخل الهيكل أو الدور الذي يقوم به الأعضاء المشاركين في عملية اتخاذ القرار وأيضا على مستوى عملية اتخاذ القرار نفسها . وبالرغم من ان هنالك عدة أنماط لهياكل القرار إلا ان كلها تتبع قوانين التشكيل التي تعين تسهيل العمل بصورة تضمن للوحدة المسؤولة بواحدة أو عدة طرق مفروضة لحل المشكلة وعادة هناك رسوخ في المنظمات البيروقراطية التي تؤسسها الحكومة لتتفانى في الإيفاء بالمتطلبات المتنوعة والمعقدة التي تحدثها السياسة الخارجية وبناء على ذلك يمكن ان نقسم هياكل عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية إلي المجموعات التالية:

- **مجموعة القائد المسيطر:**

تتكون من عدد صغير من الأعضاء يسيطر عليها صانع قرار سلطوي واحد والذي يتصرف بمفرده دون التشاور مع أعضاء مجموعته ، عند اتخاذه للقرار فهو يتفاوض مباشرة مع رؤساء الدول ورئيس الوزراء ووزراء الخارجية وهو الذي يحدد أهداف الحكومة وتكون قراراته سريعة وفي فترة قصيرة . وحدة القرار مغلقة على صانع القرار .وحده يقرر ويتصرف ككيان فردي مستقل .

- **مجموعة القائد – المستقلين:**

كالمجموعة السابقة مجموعة القرار تضم صانع قرار واحد مسيطر (القائد) ولكن العضوية نضم أفراد مستقلين بعض الشيء عن القائد لديهم وضعية في الحكومة أو خارجها والتي لا تعطيهم فقط الأساس السياسي بل أيضًا الأحقية في توجيه الشئون الخارجية برؤية تختلف عن التي لدى صانع القرار المسيطر وذلك لانتمائهم إلي مراكز في السلطة مثل رؤساء المجموعات الأغلبية البرلمانية في الحكومة ورؤساء الأحزاب السياسية وهم غير مفوضين و إنما كل عضو يطرح وجهة نظره ورؤيته الذاتية للموقف ودور صانع القرار هنا هو الاستماع إلي كل وجهات النظر تلك ويقرر في النهاية ما يراه ملائم

- **مجموعة القائد – المفوضين:**

وهي تشترك مع المجموعتين السابقتين في كل الصفات ماعدا الدور الذي يقوم به الأعضاء في داخل المجموعة التي تتكون من عدد صغير من الأعضاء بقيادة صانع قرار سلطوي والأعضاء ممثلين لمجموعاتهم ويتحدثون نيابة عنها.

- **مجموعة المستقلين:**

سلطة القرار موزعة بالمثل بين الأعضاء بشكل نسب ودور القائد هو تجميع وتوضيح وجهات النظر المشاركين في القرار لا يتحدثون نيابة عن أحد بل عن أنفسهم أو لديهم السلطة الكافية في المنظمة التي يمثلونها هناك ثمة علاقة ارتباطيه بين البيئتين الداخلية والخارجية فهما تتأثران وتؤثران في بعضهما البعض ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الآتي عندما تمتلك البيئة الداخلية مقومات القوة القومية بكافة أشكالها اللازمة لاتخاذ وتنفيذ القرار السياسي خارجيًا عندها تلعب البيئة الداخلية الدور الأعظم في مواجهة وتطويع البيئة الخارجية – والتي ينعدم ضغطها على اتخاذ القرار مما يزيد من فرص الاختيار أمامها – لخدمة مصالحها وأهدافها القومية ويظهر ذلك بصورة جلية في الدول العظمى ويحدث عكس ذلك تمامًا في الحالة التي لا تملك فيها البيئة الداخلية أي نوع من مقومات القوة القومية اللازمة لتنفيذ القرار السياسي خارجيًا وهنا تمارس البيئة الخارجية ضغوطًا كبيرة لتحديد حركة وخيارات البيئة الداخلية في اتخاذ قرار السياسة الخارجية مما يعوق تحقيق مصالحها القومية والمثال على ذلك الدول الصغرى صفوة القول ان اتخاذ قرارات السياسة الخارجية يحتاج بصورة أساسية إلي بيئة داخلية قوية وبيئة خارجية مرنة يمكن تطويعها لتنفيذ القرار المتخذ وإذا كان من الأهمية بمكان ان نميز بين المتغيرات التي تأتي من البيئة الداخلية وتلك التي تأتي من البيئة الخارجية وفي تحديد خصائص اتخاذ قرار السياسة الخارجية غير انه ليس بالإمكان وضع خط يفصل بينهما تمامًا إذ ان هناك علاقة تأثير وتأثر متبادلة بين هذين المتغيرين تفصلهما طبيعة علاقة الامتداد والتفاعل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ومن خلال تفاعل كلٍ من المتغيرين تأتي مجموعة العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرار السياسة الخارجية . وهذه المتغيرات الموضوعية والشخصية والتنظيمية ليست شرطًا ان تكون محددًا لكل

قرار سياسي خارجي ولكن تساعد في تحديد أبعاد الموقف وبدلك اضحي اتخاد القرار السياسي الخارجي مجابه بعدد لا محدود من المعطيات وهذا نتاج طبيعي للتعقيدات والتداخل القائم في العلاقات الدولية والمجتمع الدولي في المرحلة المعاصرة و بذا نخلص إلي انه وعلى حد قول كابلان (ليس في وسعنا تحليل معظم القرارات السياسية إلا ان ندرس العلاقات بين القرارات الفردية والأنظمة الاجتماعية والأنظمة التي تعمل في إطارها وظروف البيئة التي تتحكم بالاختيار[1].

[1] مازن اسماعيل الرمضاني ، في عملية اتخاذ القرار ، مرجع سابق ، ص 147

الخلاصة:

نستنتج ان عملية صنع القرار السياسي اصبحت محل اهتمام علمي في الدراسات السياسية بمجالاتها المختلفة وفروعها المتباينة ولم يعد تحليل عملية صنع القرار السياسي قاصرا على القرارات الداخلية في الدولة، بل امتد إلى القرارات التي تتخذها الدولة في النطاق الخارجي ولذلك أضحى التمييز بين ما يسمى قرارا داخليا وما يسمى بقرار خارجي، أمرا هاما. كما ان دراسة عملية صنع القرار السياسي، تعد مدخلا مهما في فهم طبيعة النظم السياسية في جميع دول العالم بصفة عامة فتحليل عملية صنع القرار تكشف عن مدى ديموقراطية الأنظمة الحاكمة في العالم ودرجة تطور هده الانظمة والتوجهات الأساسية للنخبة الحاكمة، ومن هم الأشخاص المسيطرون على العملية السياسية؟ وكيف يديرون الدولة من خلال القرارات السياسية المختلفة ولصالح من؟ وأساليب هؤلاء في صنع واتخاذ القرارات؟ وقد خلصت الدراسات إلى نتيجة هامة تتركز في أنه كلما اتسعت دائرة المشاركين في صنع القرار السياسي من حيث عدد الأفراد، ومن حيث أدوار المؤسسات الدستورية الفعلية، كلما يكشف ذلك عن تطور حقيقي في أداء النظام السياسي نحو الديموقراطية وبالتالي فإن احتمال النجاح تصبح أكبر من احتمالات الفشل في إصدار القرارات السياسية.

الفصل الثاني:

المؤسسات المسؤولة عن صناعة و اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الإيرانية

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي الإيراني:

لفهم بيئة صنع واتخاذ القرار، يجب معرفة النظام السياسي وصناع القرار سواء المؤسسات او الأشخاص وكذلك تأثيرهم وفاعليتهم، وفي الحالة الإيرانية يجب معرفة نوعية النظام السياسي الخاص جدا في إيران والذي لا يشبه نظام آخر في العالم، ولمعرفة ذلك يجب المرور والتعريج على تاريخ وتطور السياسي الإيراني، وسنركز على مرحلتين أساسيتين هما حكم سهلاوي (الشاه) ثم قيام الثورة 1979م وبداية نظام الجمهورية الإسلامية الحديثة كإفرازات للثورة وتعقيدات مؤسسات صنع واتخاذ القرار سواء على المستوى الداخلي أو فيما يخص السياسة الخارجية الإيرانية وعلاقتها بدول الجوار وكذلك بالقوى الكبرى.[1]

1النظام السياسي الإيراني قبل الثورة: (1925 – 1941م):

دائما ما ارتبطت الحياة السياسية في إيران بالجانب الديني ولعب رجال الدين دورا محوريا فيها، فالمتصفح لتاريخ بلاد فارس يجد أنه حتى قبل الميلاد العام 245 ق.م في الدولة الاشكائية وفي تنظيمها يوجد ما يعرف بمجلس علماء الدين، ثم تأتي الدولة الساسانية والتي استمرت حتى العام 652م (ديانة زردشتية) والذي كان يحكمها مجلس الماجوس، ثم بدأ حكم الصفويين العام 1501م أين أعلن الشاه إسماعيل الأول تشيعه وتشييع الدولة إلى المذهب الجعفري الاثني عشر إلى غاية سقوط الحكم الصفوي العام 1796م ووصول أسرة القاجار والتي اتسمت هاته المرحلة بالصدام بين رجال الدين والحكام وكذلك بالفساد، وهنا ظهر دور رجال الدين من خلال الفتوى وليس من خلال العمل السياسي إلى غاية 1925م وظهور مملكة إيران البهلوية وحكم الشاه البهلوي.[2] ليبدأ حكم رضا بهلوي بعد إنقلاب قادة رضا بهلوي على الشاه أحمد مرزا القجاري أي من سنة 1925م إلى غاية 1941م الذي أجبره الغزو البريطاني السوفياتي على التنحي لصالح ابنه خلال الحرب العالمية الثانية، بسبب علاقته مع هتلر وتزويده بالبترول، لذلك عمد الحلفاء على اسقاطه ونفيه وتتويج ابنه محمد رضا بهلوي مكانه، ورضا بهلوي هو من اطلق اسم إيران على المنطقة بدل بلاد فارس، وإيران تعني بلاد الأريين، وكان نظام الحكم فيه ملكي دستوري، بعد عزل ونفي الشاه رضا بهلوي تولى ابنه الشاه محمد رضا بهلوي مقاليد الحكم الذي قام بعدة تغييرات على الساحة السياسية الإيرانية، حيث منع الأحزاب وقام بإلغائها من الساحة السياسية، وأعاد دور

[1] فهمي هويدي، إيران من الداخل، مركز الأهرام المصرية للطباعة والنشر، سنة 1987م، ص140.

[2] فاطمة العمادي، التيارات السياسية على إيران، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، الدوحة قطر،ص125.

الشرطة السرية "سافاك" التي قامت بعدة تصفيات للإيرانيين، وقامت بمجازر منافية لحقوق الانسان، أيضا منع الحجاب وأحجب دور رجال الدين نهائيا وكان قريبا جدا من الولايات المتحدة الأمريكية، كما ظهرت تيارات سياسية تعددية كالليبرالية واليسارية. في عام 1949م تعرض لمحاولة اغتيال بسبب تكاثر أعداء ومناهضين لسياسته الداخلية والخارجية، كما كان على خلاف شديد مع رئيس وزرائه محمد مصدق وأرغمه على مغادرة إيران العام 1953م، ولكن وبمساعدة من المخابرات الأمريكية والبريطانية تمكن الشاه من العودة وإقالة مصدق واستعادة عرش إيران، فنظام الحكم في إيران خلال حكم الشاه محمد رضا بهلوي والذي اتسم بقربه من الفاعلين أنذاك خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، أين قامت حكومة إمامي 1978م بارتكاب مجازر ضد المظاهرات الشعبية ضد سياسة الشاه واتسمت بالدكتاتورية ، وردا على سياسته القمعية للشعب من خلال جهاز السافاك زاد التأييد الواسع للخميني القائد الديني الموجود في المنفى بفرنسا، وفي 16 جانفي 1979 بدأت اضرابات ومظاهرات شعبية عالية ضد الاضطهاد والظلم وسياسة منع الحجاب وتغيير نظام التعليم إلى إسقاط الشاه وأرغم على مغادرة البلاد أين رفضت كل أروبا استقباله مما اضطره إلى بطائرته بأسوان في مصر واستقبله الرئيس أنور السادات وخصص له إقامة بالقاهرة، ثورة مميزة بكل المقاييس لم يشهد العالم مثيلا لها غيرت الحكم في إيران من نظام ملكي استبدادي للشاه إلى جمهورية إسلامية لا يشبه نظاما آخر في العالم.[1]

1- قيام الثورة الإسلامية وتغيير النظام السياسي:

بدأت الثورة ضد الشاه محمد رضا بهلوي في أكتوبر 1977م في شكل حملة مقاومة مدنية شملت (العلمانيين والدينيين)، واشتدت في جانفي 1978م في شكل اضرابات ومظاهرات، وبذلك انقسمت الثورة إلى مرحلتين: مرحلة دامت من منتصف 1977م إلى منتصف 1979م، أين شملت تحالف كل الأطياف (ليبراليين ويساريين وجماعات دينية)، والمرحلة الثانية المعروفة بالخمينية شهدت تقديم آية الله الخميني كشخصية يتفق عليها كل الإيرانيين بالرغم أن هناك أطياف شاركت في الثورة رفضت إقامة ثورة دينية بل مدنية فقط تحتكم إلى الدستور ولا تقصي أي طرف في إيران، هذه الثورة التي اعتبرت فريدة من نوعها من حيث عنصر المفاجأة في النظام الدولي وكذلك سرعة الحدوث وسرعة التغيير وكذلك عمق

[1] فهمي هويدي، مرجع سبق ذكره، ص147.

التغيير، كذلك الدور الأساسي والقيادي لعامل الدين (المذهب الشيعي). كما أن الأسباب التي تؤدي إلى قيام الثورة (التقليدية) في ذلك الوقت لم تكن متوفرة، والتي عادة ما تقوم بسبب:[1]

1) الأزمات المالية؛
2) الهزائم العسكرية؛
3) عصيان الفلاحين والطبقات الكادحة؛
4) التمرّد والانقلاب العسكري.

لذلك قامت الثورة من منطلق شعبي، وكانت شعبية ضد نظام حاول تغيير عادات وتقاليد المجتمع الإيراني وتغريب مجتمع حضارته الفارسية ضاربة محل عمق التاريخ الإنساني، كذلك تغييب الفاعل الديني وإقصائه من الحياة السياسية والذي من خلال تعريجنا التاريخي لمختلف الأنظمة السياسية، التي حكمت بلاد الفرس نلاحظ الدور المهم للعامل الديني في الحياة والممارسة السياسية، وبذلك تقوم دولة إيران كما هي اليوم الجمهورية الإسلامية الإيرانية بنظام التيوقراطي (ديني) أين أقر دستور 1979م ما بعد الثورة على ولاية الفقيه وهنا نبدأ دراسة نظام سياسي فريد ومؤسسات فريدة وتعقيدات في صنع القرار.

2- النظام السياسي الإيراني بعد ثورة 1979م:

-بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران والتي قلنا أنها مميزة وفريدة، والتي قادها زعيم بشخصية ذات كاريزما قوية من المنفى وببعد وتأثير ديني، بتاريخ ستة عشر جانفي 1979م غادر الشاه إيران إلى منفاه معلنا بذلك نهاية حلم آل بهلوي وذلك نزولا عند طلب رئيس وزرائه شابور بختيار زعيم المعارضة ودمرت خلال ساعات كل رموز الدولة البهلوية وحلت البوليس السري "سافاك" وأفرج على السجناء السياسيين، سمح بعودة خميني إلى إيران أين طلب منه تأسيس دولة مثل الفاتيكان في قم، بتاريخ الفاتح فيفري 1979م عاد خميني إلى طهران بعدما كان يتواصل مع الشعب عن طريق التسجيلات وأشرطة مهربة لفتواه التحريضية ضد نظام الشاه من منفاه. ففي الفاتح من فيفري 1979م وبعودته إلى إيران بطلب من رئيس الوزراء الذي عزله بعد ذلك وقتل في ظروف غامضة في منفاه هو الآخر في فرنسا، وعين مكانه

[1] المرجع السابق، ص150.

مهدي بازركانوأعلن بأن هذه الحكومة هي حكومة إلاهية والخروج عليها هو ردة. بعد ذلك احتدم الصراع بين أطراف الثورة في شكل النظام السياسي الذي يطمحون إليه بعد الشاه، ولكن ما لبث الجيش أن أعلن حياده عن الصراع في السلطة وأن الصراع فقط بين التيارات السياسية. وفي الفاتح من أفريل 1979م أجري استفتاء شعبي حول قيام نظام إسلامي ثيوقراطي، أين أعلن الخميني أن نسبة الموافقة على النظام الإسلامي الشعبي لقيام الجمهورية كان بنسبة 98%. وفي الخامس من أفريل شكل الحرس الثوري بمرسوم منه لحماية الثورة، ثم في الثالث من جويلية 1979 انتخاب مجلس الخبراء لأول مرة وتكليفه بصياغة الدستور للجمهورية الإسلامية، أوجد خلاله منصب القائد الأعلى للخميني ومنحه صلاحيات منها السيطرة على الجيش والأجهزة الأمنية والحق في نقض المترشحين للمناصب. كما أقر الدستور على انتخاب رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات ضيقة، وبذلك السلطة المطلقة ومدى الحياة للخميني قائد الثورة، وإعلان نظام سياسي فريد ومميز يعرف بولاية الفقيه وحكم الملالي، وبذلك أصبح المرشد الروحي الأعلى معلنا ولادة جمهورية إسلامية شيعية مع تقيدات مؤسساتية وازدواجية الثورة – الدولة.

بعد السيطرة والوصاية الوجدانية للخميني على الشعب، والتي جاءت بثورة مميزة في تلك الحقبة التاريخية، ووضع اللبنات الأساسية لجمهورية بنظام تيوقراطي، وجمع المنصب السياسي والمقام الديني في منصب واحد بيد رجل واحد وهو الفقيه المرشد، وجاءت صياغة الدستور لتأكيد هذا النظام ووضع المؤسسات التي تؤكده وتنفذه، ولا يمكن دراسة النظام السياسي وكيفية صناعة واتخاذ القرار في إيران دون قراءة وتمعن في الدستور الإيراني الذي صيغ بعد الثورة العام 1979م وتم تعديله العام 1989م.

والمتمعن في دستور الجمهورية الإيرانية في مادته 107 على أنه: "في زمن غيبة الإمام المهدي (عجّل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في الجمهورية بيد الفقيه العادل، المنفي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير".

وبذلك أعلى سلطة في النظام السياسي الإيراني بعد الثورة الإسلامية هي من نصيب الخميني، وهي ما تعرف بمنصب المرشد الأعلى والفقيه.

1) **المرشد الأعلى:** أو الولي الفقيه، وهو غير منتخب وهو نائب الإمام المهدي حسب المذهب الشيعي الجعفري الاثني عشر، ومهمته الافتاء والبت في الأحكام، هذا دينيا، أما سياسيا فلديه كافة الصلاحيات الدستورية التي تخوله وتعطيه كافة المناصب والقرارات الرسمية عدا قرار عزله المخول

لمجلس الخبراء فقط، وهو في حالة عدم قدرته وعجزه عن أداء وظائفه لأنه يحكم مدى الحياة (المادة 111 من الدستور الإيراني).

ويتمتع بمجموعة صلاحيات سوف يتم التفصيل فيها في المبحث الاثني كونه مؤسسة مهمة في اتخاذ القرار وصنعه في النظام السياسي الإيراني.

2) **الرئيس:** وهو الجهاز المسؤول عن تنفيذ الدستور ورئيس السلطة التنفيذية إلا ما هو من صلاحيات المرشد الأعلى، وينتخب لمدة أربع سنوات بتصويت مباشر من الشعب ولولايتين فقط، ويجب أن يكون شيعي اثني عشر.

3) **السلطة القضائية:** تابعة حسب الدستور الإيراني مباشرة لولاية الفقيه، ومهمتها إحقاق العدالة، يكون رئيسها مطلع ويعين من طرف المرشد الأعلى لمدة خمس سنوات، ويجب على الرئيس الإلمام بكل الأحكام الشرعية وفق المذهب الشيعي الجعفري بعد إلغاء كل القوانين الوضعية منذ 1984م، ويتمتع بصلاحيات يوفرها له الدستور.

4) **السلطة التشريعية:** وتنقسم إلى:

أ- مجلس الشورى؛

ب- مجلس خبراء القيادة؛

ت- مجلس صيانة الدستور.

أ- **مجلس الشورى:** أو البرلمان ويضم 290 عضوا، ينتخب عن طريق الاقتراع الحر المباشر، وتتجدد ولاية البرلمان كل أربعة أعوام.

ب- **مجلس الخبراء:** من صلاحياته صيانة الدستور وتعيين المرشد الأعلى للثورة، ويتألف من 86 عضوا، يتألف من كل الولايات، يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر لدورة واحدة مدتها ثمان سنوات.

ت- **مجلس صيانة الدستور:** أحد مؤسسات الجهاز التشريعي وأقواها لما يتمتع به من حق نقض للقوانين الصادرة عن البرلمان إذا تنافت ومبادئ الشريعة الإسلامية أو مبادئ الثورة وذلك وفق المادة 98 من الدستور الإيراني، يعين المرشد الأعلى نصف أعضائه المكونين من 12 فردا، فيما النصف الباقي يعينه رئيس السلطة القضائية.

5) **مجمع تشخيص مصلحة النظام:** هي هيئة استشارية يتم تعيين أعضائها الـ 39 من قبل المرشد الأعلى، ويستند إليه مهمتين، الأولى: حل الأزمات والخلافات التي تحدث بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور، والثانية: تقديم النصح والمشورة للمرشد الأعلى وذلك وفقا للمادة 112 من الدستور الإيراني.

6) **مجلس الأمن القومي الإيراني:** مهمته الرئيسية المحافظة على مكتسبات الثورة ومصالح البلاد الاستراتيجية ورئيسه هو رئيس الجمهورية، يضم أهم الشخصيات السياسية والعسكرية وكذلك القضائية، دوره تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة للمرشد الأعلى، ويعمل على تنسيق مختلف النشاطات ذات العلاقة بالأمن والدفاع وهذا وفق المادة 176 من الدستور الإيراني، به 13 عضوا، 6 منهم يعينهم المرشد الأعلى.

7) **المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية:** وجاء حديثا العام 2006 نظرا لأهمية السياسة الخارجية في النظام السياسي لدولة إيران، مهمته تقييم الأداء الخارجي للحكومة.

إن النظام السياسي لأي دولة إضافة إلى مؤسساته السياسية التي يوضحها الدستور، تكون للمؤسسة العسكرية أهمية نظرا للتداخل بين السياسة والجانب العسكري، وككل مؤسسات إيران يخضع الجيش للازدواجية الدولة – الثورة فنجد:

- **الجيش الرسمي أو النظامي:** مهمته حماية وحدة أراضي الجمهورية من التهديدات الداخلية والخارجية، يصل تعداده إلى 420 ألف مجند بين القوى الجوية، البحرية والبرية وهو من بين أقوى الجيوش إقليميا (الخليج العربي وبحر الفرس).
- **الحرس الثوري:** تأسس عقب الثورة في 5 ماي 1979 بهدف حماية الثورة ومكتسباتها، وتفصل المادة 150 من الدستور مهام الحرس الثوري الذي يعد قوة ضاربة على مؤسسات الدولة وحليف قوي لصناع القرار على كل المستويات،وتظهر أهميته في الميزانية المخصصة له مقارنة بميزانية الجيش النظامي.

أكيد ككل دولة هناك أحزاب سياسية تكرس النظام السياسي على كل بلد وتعمل على ديناميكية الساحة السياسية وكذلك المشاركة على الحياة وتجديد، بالرغم من كون النظام على إيران هناك

أحزاب لها توجهات نذكر أهمها: والتي تخضع للمادة 25 من الدستور وتملك تصريح وزارة الداخلية الذي يمكن الحزب من ممارسة نشاطه وفق شروط الإنشاء .

1-المحافظون: الجمعية الإسلامية للمهندسين،حزبالائتلاف الإسلامي، جمعية رجال الدين، أنصار حزب الله،حزب المفكرين العصريين الإسلاميين الإيراني، جمعية أنصار الثورة الإسلامية.

2-الإصلاحيون:أحزاب درب الأمل الأخضر، جبهة المشاركة الإسلامية، مجمع العلماء المجاهدين، جمعية نساء الجمهورية الإسلامية، حزب الثقة الوطني، الحزب الديموقراطي، حزب العمال الإسلامي.

3-البراغماتيون: حزب تنفيذيون لبناء إيران، حزب الاعتدال والتنمية.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي لعملية صنع القرار على إيران(المؤسسات الرسمية وغير الرسمية).

تخضع عملية صناعة القرار في إيران إلى تفاعل عدة مؤسسات رسمية (دستورية) وغير رسمية (غير دستورية أو كما تعرف مؤسسات الظل)، وكذلك إلى عدة عوامل داخلية وخارجية، وكذلك إلى عاملي الازدواجية الثورة – الدولة، وهي مجموع مؤسسات تخضع للدولة أو ناتجة عن الثورة وحمايتها والحفاظ على مكتسباتها.

ومن أهم المؤسسات الدستورية أو الرسمية والتي جاءت في الدستور لصناعة القرار نذكر:

1- الدستور.
2- المرشد الأعلى أو الفقيه الولي (مجمع تشخيص مصلحة النظام، مجلس الخبراء).
3- مجلس الشورى الإسلامي (صيانة الدستور).
4- الحكومة أو السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء، الرئاسة، مجلس الأمن الوطني).
5- وزارة الخارجية.

نبدأ بالتفصيل دور وصلاحيات كل مؤسسة في مسار صناعة واتخاذ القرار:

1- الدستور:

يعتبر الدستور في كل نظام سياسي أعلى سند ومصدر رسمي وسياسي، لأنه يحدد الإطار والحدود وكذلك دور وقنوات السياسة الخارجية للدولة، أيضا في الجمهورية الإسلامية الإيرانية الدستور الإيراني

الذي جاء بعد نجاح الثورة العام 1979م أقوى وأغنى مصدر لسياستها الخارجية. (فالدارس للدستور الإيراني لسنة1979 يجد المواد: 152 – 153– 154– 155– المفاهيم الأساسية لسياسة إيران الخارجية أين نفصل في كل منها) (تنص المادة 152 على: تقوم السيادة).

2– المرشد الأعلى:

يعرف بالولي الفقيه، ونحن هنا أمام نظام سياسي منفرد لا يوجد له شبيه في العالم، وهي مؤسسة الولي الفقيه، نظرية ولاية الفقيه ظهرت على يد الشيخ أحمد النراقي مؤلف كتاب "عوائد الأيام" في أصول الفقه وطبقها الإمام الخميني بعد نجاح ثورة 1979، وهو أعلى منصب سيادي في الدولة يتم انتخابه من طرف مجلس الخبراء (الذي ينتخبه الشعب)، أول مرشد كان قائد الثورة الرومي الإمام الخميني الذي توفي عام 1989م، وتولى مكانه المرشد الحالي علي خامنئي الذي يعاني حاليا من التعب والمرض.[1]

والمشكل هو في من هو الذي يستحق خلافة الخامنئي، ورغم أن دستور 1979 الذي قامت عليه الجمهورية الإسلامية أو دولة الفقيه أعطى صلاحيات له إلا أن الدستور المعدل العام 1989م أكد على الصفة المطلقة لإشراف ولاية الفقيه، وحذف المادة المشيرة إلى أنالتنسيق يتم بواسطة رئيس الجمهورية واستفاض في صلاحياته وهي:

*الإشراف على تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

* الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة.

*إصدار أمر الاستفتاء العام.

*القيادة العامة للقوات المسلحة.

*إعلان الحرب والسلم والنفير العام.

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز الدراسات الوحدة العربية 2002.

*نصب وتعيين وعزل وقبول استقالة: فقهاء الدستور، رئيس السلطة القضائية، رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون،...

*حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.

*حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع التشخيص.

*تزكية وإمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب وكذلك عزله على أساس المادة 89 من الدستور الإيراني.

*إعلان العفو أو التخفيف من العقوبات للمحكوم عليهم.

من خلال توسيع صلاحياته في قراءة الدستور المعدل 1989م، يتضح جليا دور المرشد في صناعة القرار من خلال توسيع تواجد ما يعرف بـ "أهل البيت" وهم مستشاريه في كل أجهزة الدولة ومؤسساتها وكذلك من خلال تحديد العلاقة بين السلطات، وكذلك تعيين اتجاهات السياسة الخارجية. لذلك فكل القرارات تمر إن لم نقل تصنع وتزكى من طرف المرشد الأعلى خاصة الخارجية منها.

3- رئيس الجمهورية (الرئاسة):

يمثل السلطة التنفيذية، تنظم مهامه ومدة انتخابه وعدد ولايته في الفصل التاسع من الدستور الإيراني، وبالرغم من أن الدستور خاصة المادة 113 منه تقول بأنه الرجل الثاني في النظام، إلا أن هذا لا يظهر في كل الأحيان، فمثلا في عهد تولي رفسنجاني رئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام كان له الحكم والحزم بعد المرشد الأعلى أنذاك (الخميني)، وغيب الرئيس من المنظر السياسي، وهنا نقول أن من يحكم دور رئيس الجمهورية ليست الصلاحيات المخولة في الدستور، وإنما شخصية الرئيس ومدى قربه وعلاقته الشخصية مع المرشد، وأهم صلاحياته التي حددها الدستور هي:

*يرأس السلطة التنفيذية وينفذ الدستور، إلا فيما يخص صلاحيات المرشد.

*تشكيل الحكومة وتعيين الوزراء (فهو يقوم مقام رئيس الحكومة) الذي ألغي منصبه في تعديل دستور 1989م.

*التوقيع على مقررات مجلس الشورى وتسليمها للمسؤولين لتنفيذها.

*التوقيع على المعاهدات والعقود والاتفاقيات الدولية بعد مصادقة مجلس الشورى.

*تولي مسؤولية أمور التخطيط والميزانية والأمور الإدارية للبلاد.

*تعيين ممثلين له وتحديد صلاحياتهم.

*التصديق على تعيين السفراء بعد اقتراحهم من طرف وزير الخارجية.

*منح الأوسمة الحكومية.

*الإشراف على عمل الوزارة.

وبذلك فالرئيس مسؤول أمام الشعب وأمام المرشد، من خلال الصلاحيات يظهر دوره في صناعة القرار على مستوى السياسة الخارجية كواجهة، فهو يصادق ويوقع المعاهدات ولكن دور الرئيس ضعيف في اختيار البدائل وتقريرها، وإنما تخضع لسلسلة معقدة سوف تظهر في نهاية البحث.

4- مجلس الشورى الإسلامي:

أيضا من بين أهم مؤسسات ومراكز صناعة القرار في الدولة، وهو أهم فرع في السلطة التشريعية، وتظهر صلاحياته من خلال ما نص عليه الفصل السادس من الدستور والذي يشرح كيفية انتخاب عناصره وأعضائه وكذلك عددهم وطبيعة المداولات أين ينتخب نوابه بالاقتراع السري المباشر لمدة أربع سنوات، وأهم صلاحياته التي يحددها الدستور:[1]

- سن القوانين في كافة القضايا ضمن الحدود المقررة في الدستور.
- شرح القوانين العادية وتفسيرها.
- النظر في اللوائح القانونية بعد مصادقة البرلمان.

[1] نفس المرجع السابق، ص66.

2- المؤسسات غير الرسمية (غير الدستورية) التي تساهم في صناعة القرار في الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

الدارس دائما للنظام السياسي الإيراني يلاحظ ويلمس التعقيدات وكذلك التعدد فهي بعيدا عن مؤسسة المرشد الأعلى ليست متمركزة في يد فرد واحد أو جماعة أو مؤسسة، بل تخضع لسيطرة ومشاركة العديد من مراكز السلطة الرسمية (الدستورية) وغير الرسمية (غير الدستورية) أو التي تعرف بمؤسسات الظل، والتي تترابط معا في شبكة فضفاضة وتتمتع في العديد من الحالات بالاستقلالية أو التبعية الايديولوجية وعقيدة الثورة تحت غطاء حماية مكتسبات الثورة ومواصلة مسيرتها، وأهم هذه الشخصيات والمؤسسات هي:

أ-**مجمع تشخيص مصلحة النظام:** تأسس بقرار من الخميني سنة 1988م وهدفه هو الفصل في النزاع بين مجلس الشورى وصيانة الدستور (السلطتين التشريعيتين) وهو يعمل على إعادة النظر في مشروعات القوانين المختلف عليها بينهما (أي يعمل دور الوسيط)، يتكون من اثنا عشر عضوا (رؤساء السلطات الثلاث) أيضا فقهاء مجلس صيانة الدستور وكذلك ممثل عن مؤسسة الإمام المرشد، وسنة 1989م أثناء إصلاح والتعديل الدستوري تم إضافة بنود لصلاحيات المجمع مما اعطاه الشرعية القانونية والدستورية.

ب- **رجال الدين (مدينة قم):** كذلك ما يعرف بالحوزة، ويلعب رجال الدين في الدولة الإيرانية دورا فعالا نظرا للنفوذ الذي يتمتعون به، أين يتبنون الاتجاه المحافظ في المسائل السياسية وكذلك الاجتماعية، وتعتبر مدينة "قم" أو كما تعرف بفاتيكان إيران ولها قوة تأثير في كل المؤسسات والأجهزة الرسمية وغير الرسمية لأن رجال الدين يتغلغلون في كل الأجهزة الرسمية مثل: مجلس صيانة الدستور، مجلس الوزراء، وغير الرسمية كالمؤسسات المدنية وكذلك الجمعيات الخيرية مثل: جمعية مدرسي الحوزة العلمية حوال 30 رجل دين ناقد.

ج_مجلس الثورة الإسلامي :

أيضا من بين أهم مؤسسات ومراكز صناعة القرار في الدولة وهو أهم فرع في السلطة التشريعية و تظهر صلاحياته من خلال ما نص عليه الفضل السادس من الدستور و الذي يشرح كيفية

انتخاب عناصره و أعضائه و كذلك عددهم و طبيعة المداولات أين ينتخب نوابه التي يحددها الدستور:

1-سن القوانين في كافة القضايا ضمن الحدود المقررة على الدستور.

2- شرح القوانين العادية و تفسيرها.

3-النظر في اللوائح القانونية بعد مصادقة البرلمان[1].

3- دور مراكز الأبحاث والدراسات في صناعة واتخاذ القرار:

تعترف مراكز الأبحاث والدراسات في الموسوعة على أنها: "منظمة أو مؤسسة تعمل على جمع المعلومات والتحليل حول المسائل العامة والمهمة مركزة ومكثفة حيث تقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية وكذلك التسلح".

في إيران هي ليست فقط مراكز ثقافية ومعرفية وحضارية، بل تساهم في صناعة واتخاذ القرارات السياسية سواء الداخلية أو فيما يخص السياسة الخارجية، وهذا للدور الذي تلعبه في رسم السياسات والاستراتيجيات الفاعلة وتفعيلها في إيران أصبح من المقتضيات والضرورات السياسية والاقتصادية والإعلامية والأكاديمية والتنبؤية، وهذا كونها الطريق الأمثل للبحث وإيصال المعرفة المتخصصة من خلال ما تقدمه من إصدارات علمية متخصصة، دورها رفع الوعي لدى صناع القرار والمؤسسات والأفراد من خلال الربط بين الواقع الميداني والإطار العلمي النظري البحثي. وهي بذلك ليست مجرد مراكز لتجميع المعلومات ولكنها لصناعة وإنتاج الأفكار، وبذلك تنتقل الأفكار إلى صنّاع القرار، كما يظهر دورها الرئيسي في ارتباطها الوثيق بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وتنقسم هذه المراكز في إيران إلى قسمين: الأول عملت الدولة على إنشائها وتكون للجامعات والكليات ودعم حكومي للبحث العلمي في كل المجالات أين تقدم مواقف ودعاية للقرارات السياسية الخاصة داخليا وخارجيا، والتي تعمل على تكريس مبدأ تصدير الثورة ونشر المذهب الشيعي، خاصة للمنطقة العربية، آسيا الوسطى حسب دوائر الاهتمام الإقليمي الجيواستراتيجي لإيران الخارجية (الخليج العربي، العراق، سوريا، تركيا ولبنان). ولقد انتعشت هذه المراكز خاصة في عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني، وازدهرت أدوار هذه المراكز في عهد الرئيس محمد خاتمي

[1] نفس المرجع السابق ص67

العام 1997م أين زاد الاهتمام بالدور الذي تقدمه هذه المراكز مثلما تفعله في الغرب والدول المتقدمة، وكذلك لدورها في تقديم المعلومات والبدائل لصناعة القرار، وأهم هذه المراكز:[1]

1- مركز دراسات رئاسة الجمهورية تحت إشراف مباشر لرئيس الجمهورية يهتم بالدراسات السياسية والاقتصادية وتقديم المشاريع والمقترحات الاستراتيجية في المجالات الاقتصادية، السياسية، العسكرية والدولية وفق تماشيها مع السياسة العامة للدولة. كما للمعهد علاقات خارجية أين يستضيف خبراء سياسيين خارجيين وفي كل المجالات، ولعل أهم حدث هو استضافة البروفيسور إيمانويل فالرستاين مارس 2014 وهو خبير في العلاقات الأمريكية الإيرانية.
2- مركز دراسات البرلمان: وهو مركز بحوث إسلامي تأسس سنة 1992 يتخصص في البحث القانوني والتشريعي ومدى مطابقتها مع الشريعة الإسلامية، والمذهب الجعفري الاثني عشر للجمهورية، وكذلك نشره خارج الحدود الإيرانية.
3- معهد دراسات وزارة الخارجية: جد متقدم خاصة في وقت الأزمات يتكون من (كبار الدبلوماسيين، سفراء سابقين وخبراء) يعمل هذا المعهد على تأليف وترجمة مراجع هامة في السياسة الخارجية خاصة الإقليمية (الشرق الأوسط) وكذلك العمل على تصدير الفكر الشيعي ودراسة الحركات المتطرفة والإرهابية.
4- مركز دراسات مجمع مصلحة تشخيص النظام: ويهتم بدراسة الاستراتيجية المنوطة بوضع استراتيجيات مستدامة للجمهورية في القضايا الاقليمية والدولية وكيفية مسايرة هذه الأحداث. فالدارس لتوجهات هذه المراكز البحثية يرى ايديولوجية الدولة – الثورة والمذهب الشيعي واهتمام دراستها الخارجية كالتالي:

أ- الاهتمام بالدائرة الأمريكية والملف النووي وتأثير العلاقات الأمريكية الإيرانية.

ب- الاهتمام بالدائرة الإقليمية والصراع على دور الدولة المحورية في الشرق الأوسط خاصة العلاقات الإيرانية السعودية (السنة – الشيعة).

ت-العلاقات الإيرانية الروسية، وكذلك الاهتمام بالحركات المتطرفة والإرهابية وكذلك الربيع العربي، أيضا لبنان ودور حزب الله والمد الشيعي وتصدير الثورة الإيرانية.

[1] سامي الخزندار، دور مراكز الدراسات الخاصة في البحث العلمي وخاصة السياسات والقرارات، ص10.

4-الحرس الثوري ودوره في صناعة القرار في إيران:

يعرف بالفارسية "بارسدان" أو كما يعرف أيضا بحرس المرشد الأعلى أين أنشأ الإمام الخميني قائد الثورة بمرسوم في الخامس ماي 1979 بعد انتصار الثورة الإسلامية والإطاحة بالشاه وكان تحت إمرة الخميني مباشرة، فكان موازي للجيش النظامي الذي كان محسوب على الشاه وبدأت تصفية ضباطه لعدم دعمهم ومشاركتهم للثورة أنذاك، يتألف من حوالي 350 ألف جندي متطوع أهم ركائز قيامه هو الحماس والتشبع الديني والمذهبي وكذلك الوفاء الأعمى للمرشد الأعلى وحمايته، أيضا الجاهزية الدائمة الدفاع عن مؤسسات ومكتسبات الثورة وحمايتها في الداخل والخارج وأيضا العمل على تصديرها ونشرها إقليميا ودوليا. وهذا ما أعطى لمختلف قياداته النفود والدور على سلسلة صناعة القرار داخل النظام السياسي بسبب نفود ودور قياداته خاصة على الصعيد الاقتصادي والسياسي وقد ثبت هذا الدور بسبب الدور الكبير الذي لعبه إبان حرب الثمان سنوات ضد العراق(1980 – 1988) والدارس وبتمعنه على الميزانية المخصصة للحرس الثوري يرى أنها أضعاف ميزانية الجيش النظامي ولديه قوات (جوية، برية وبحرية كما يملك مشبكة مخابرات جد نافذة وعلاقات في الخارج (سوريا، العراق، تركيا، حزب الله، في لبنان منذ سنة 1982 م، اليمن، فلسطين)، كما ينخرط على الكثير من المشاريع الاقتصادية بمليارات الدولارات من خلال الاستثمار في مجالات النفط والغاز وكذلك البنى التحتية (الطرقات) وتتبعه مؤسسات مالية ضخمة داخل إيران وخارجها هو الأغنى بعد (شركة إيران للنفط، ومؤسسة الإمام الرضا) كما أنه ثاني مشغل للأيادي العاملة في إيران بعد المؤسسات الحكومية كما أنه يملك مصانع لصنع الأسلحة محليا بعد خطر بيع السلاح لإيران ضمن العقوبات المسلطة ضدها، كذلك السيطرة على مشاريع الاتصالات.

كما يلعب فيلق القدس العابر للحدود خارج إقليم دولة إيران دور مهم في دعم النظام السوري منذ اندلاع الثورة هناك وأيضا في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، أيضا على اليمن ودعم الحوثيين لذلك في لبنان يقدم الدعم اللوجستيكي لحزب الله هناك لمحاربة إسرائيل كذلك في فلسطين (دعم حركة حماس).

- ولكن في الكثير من الأحيان يحدث صدام بين رؤساء إيران ونفود الحرس الثوري الممثل في قياداته مثلما حدث مع أحمدي نجاد وكذلك مؤخرا مع روحاني بسبب الفساد ونفوذهم في كل أجهزة الدولة ومؤسساتها.

المؤسسات المدنية والخيرية ودورها في صناعة واتخاد القرار:

بعد نجاح الثورة العام 1979 م زاد دور هذه المؤسسات في المجتمع الإيراني لارتباطها بالمذهب الشيعي وأيضا لمصادرة أملاك الشاه وعائلته وهي تمارس نشاطات كثيرة ومتعددة وفي جميع المجالات ومعفاة من الضرائب كما تتبع المرشد الأعلى مباشرة كما تعمل داخل إيران وخارجها ، كما ازداد نشاطها في الآونة الأخيرة مع اللاجئين وكذلك في فلسطين وهذا ما جعلها تعمل جنبا إلى جنب مع فيلق القدس، كما تعمل على نشر المذهب الشيعي والفكر الخميني، أين يترأس هذه الجمعيات الخيرية رجال دين نافذين وشخصيات من النخبة الحاكمة أهم هذه المؤسسات ذات الوزن هي: مؤسسة المعوقين والمستضعفين، مؤسسة الشهيد، مؤسسة الأمام الرضا، مؤسسة الرفاه، مؤسسة الرسالة وهي تعمل على إدامة حكم نظام الملالي وكذلك تصدير الثورة خارج إيران.

دور تجار البازارفي اتخاذ القرار في الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

هي عبارة عن شريحة اقتصاديةواجتماعية نواتها التجار والسماسرة وبدأت منذ 1989 م،ودخلت هذه الشريحة في النظام السياسي بتحالف وخلق تجارها لعلاقات مع أفراد التيار المحافظ المهيمن على السلطة والنظام وبذلك يتمركز البازار على رأس الهرم في الاقتصاد والسياسة وذلك لحماية مصالحهم الاقتصادية الواسعة، كما يتبنى البازار سياسة مرنة في التعاطي مع الخارج ولإقامة شبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية والتجارية ليس فقط في إيران بل تتعداها إلى الخارج، وذلك من أجل فتح الأسواق وتسهيل المعاملات التجارية، أين يعمل تجار البازار على ممارسة الضغط من أجل تحجيم نفوذ الحكومة خاصة في عهدة الرئيس أحمدي نجاد خاصة في موضوع الملف النووي الإيراني بين الخوف من فرض العقوبات الاقتصادية التي تمس بمصالحهم يظهر أيضا دورهم من خلال التأثير على المرشد خامنئي بتقييد دور الحكومة دائما في عهد الرئيس أحمدي نجاد ووضع حكومته تحت إشراف المجمع تشخيص النظام برئاسة رافسنجاني.[1]

[1] فؤاد إبراهيم، الفقيه والدولة (تطور الفقه السياسي الشيعي)، بيروت، دار الكنوز الأدبية، 1998م،ص65.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في صنع القرار في إيران (بيئة صنع القرار).

1-إزدواجية الدولة – الثورة: يستمد النظام السياسي الايراني شرعيته من بعدين: البعد الثوري والبعد الديني، وبذلك تناحر بين مؤسسات تستمد شرعيتها من هذين البعدين ومؤسسات تقوم عليها الدول في أنظمتها السياسية . يظهر البعد الثوري في ما تنصحه مقدمة الدستور الإيراني التي تقول: "الدستور يعكس إرادة الأمة الإسلامية وهو يتجلى لماهية الثورة الإسلامية الإيرانية. و البعد الديني والذي يظهر في فلسفة ولاية الفقيه المطلقة أين ينص الدستور على أنه في زمن الغيبة للمهدي لا تكون الولاية في الأمة إلا بيد الفقيه العادل المتقي البصير بأمور العصر وكذلك في المذهب الشيعي الجعفري الاثني عشر أين يسمي الفقيه نفسه " ولي أمر المسلمين " وهنا ترى الازدواجية في الصلاحيات بين المؤسسات الثورية ومؤسسة ولاية الفقيه في حق نقص مؤسسات الدولة مع شركة تركية فاعترض الحرس الثوري على هذا الاتفاق مع دولة أجنبية لتقديم الخدمات في مطار دولي واعتبروه مساس بالأمن ورفضوا الاتفاق من خلال محاصرتهم للمطار وارغام الطائرات على عدم الإقلاع وتوجيه وجهات الطائرات القادمة إلى مطارات أخرى مما جعل الرئيس يتدخل ويفسخ العقد مع تركيا.

نجد كذلك الضغط على الرئيس أحمدي نجاد بعد إقالته لوزير المخابرات "حيدر مصلحي" المحسوب على تحالف بيت القائد الحرس الثوري وذلك من طرف مرشد الثورة وهذه الازدواجية (الدولة–الثورة) ترتب عنها تعقيد في تركيبة السلطة في إيران وكذلك التأثير على مسار صناعة القرار والمؤثرات في متخذ القرار سواء داخليا أو خارجيا.

–مما أنتج وجود مؤسسات موازية، فمؤسسات دولة تقابلها مؤسسات للثورة فالجيش يقابله الحرس الثوري، كذلك وجود استراتيجيات موازية ومتناقضة فمثلا تبني سياسة التنمية الداخلية من طرف الرؤساء وفي مقابلها تبنت الثورة والمرشد سياسة التوسع وتصدير الثورة مثلما حدث في حرب الثمان سنوات مع العراق واستنزف قدرتها.كذلك وجود اقتصاديات موازية، وجود تجار البزار وجمعيات خيرية حتى أن هناك أرصفة بحرية تابعة للحرس الثوري لا تخضع لرقابة الدولة ولا تدفع الضريبة.

2-**تحالف بيت القائد – الحرس الثوري:** سبق وأن أشرنا في الدور المهم الذي يلعبه الحرس الثوري كمؤسسة خارج الدستور أولا يعطيها الدستور صلاحيات غير حماية الثورة ومكتسباتها في إتخاد القرار بسبب نفوذ رجالها في كل مؤسسات الدولة، كذلك العلاقة بين الحرس الثوري وبيت القائد (المجموعة التي

تعمل مع القائد أو المرشد والذين يعملون كمستثمرين وإداريين مع المرشد وكذلك كمساعدين)والعلاقة بين المرشد والحرس الثوري وتأثير المتبادل بين القائد لقوات عموما.

الخلاصة

بعد تناولنا لهدا الفصل تبين أن صنع القرار في النظام الايراني ليس بالأمر الهين مقارنة بالأنظمة السياسة الأخرى. بل هو يخضع لجملة من المتغيرات و المراحل و المؤسسات، الأمر الدي يجعله قرار معقد و حساس. و صانعوا القرار للسياسة الخارجية في هده الدولة يأخذون بعين الاعتبار البيئتين الداخلية و الخارجية استنادا لما تمليه عليهم العقيدة الاسلامية الشيعية، الا أن بعض من المحللين و المختصين في الشأن الايراني يعتقدون أن العقيدة التي توجه النظام الايراني ليست بالإسلامية بل العقيدة الفارسية و فكرة اعادة احياء المجد الفارسي القديم. كما أن القرار الخارجي الايراني يمر عبر عدة مؤسسات رسمية و مسؤولة عن صناعة و اتخاد القرار في السياسة الخارجية و هدا راجع لتشعب و تشابك مؤسسات النظام السياسي الايراني.

الفصل الثالث:

صنع القرار و أثره على السياسة الخارجية الإيرانية

(قرار الحياد خلال أزمة الخليج الثانية1990 1991)

المبحث الأول: أزمة الخليج الثانية وتداعياتها.

الغزو العراقي للكويت والموقف العربي:

بعد ثمانية سنوات من الحرب مع إيران ، وجد صدام حسين أن هذا النزاع لم يجلب له أي مكاسب استراتيجية او سياسية ، لذلك ما كادت إيران تعلن عن قبولها لوقف إطلاق النار حتى أسرع العراق لوضع خاتمة لذا الفصل المأسوي في تاريخ لمنطقة وقد كان وقف إطلاق النار والعوامل الاقتصادية الخانقة التي أصبحت عليها العراق بعد الحرب عامل دفع بالأزمة من مرحلة الغزو المباشر إلي رحلة الصدام ، وضم الكويت وهكذا تم فتح مجال لتاريخ من العلاقات العربية الغير مستقرة إلا إن هناك اتجاهين قد سارت فيهما أطماع صدام، الأول سار في خط مفاده إن أطماعة تمتد إلي الخليج العربي بكاملة وان الكويت لم تكن سوي الخطوة الأولي أما الاتجاه الثاني فينظر إلي النزاع العراقي الكويتي كخلاف بين دولتين ، وان صدام كان يتولي التوقف عند حدود الكويت بل ذهب بعضهم إلي انسحابه لقاء بعض المكاسب.[1]

وقد قام بعض الباحثين الغربيين بتحليل هاذين الاتجاهين مستعرضين تاريخ العلاقات بين بغداد وحكام الخليج ، بهدف التوصل إلي جواب موضوعي لحسم الخلاف القائم بينهم والذي يعود إلي فهم المصالح الحقيقية للمنطقة والأهداف الواجب متابعتها دفاعا عن هذه المصالح، المرتبطة بالقوة غير العربية في المنطقة خاصة إيران ومند 1958 حكم العراق نظام وطني كان همه الأول تجنب السيطرة الإيرانية والأمريكية محل النفوذ البريطاني المنحسر.[2]

وكان ايضا من بين اسباب التوتر بين العراق وجيرانه ، ينجم عن حاجة العراق الاستراتيجية الي منفذ علي الخليج العربي الأمر الذي أدي الي توتر دائم بين الكويت وإيران لان العراق كان بحاجة إلي اعتراف إيران بسيادته علي شط العرب ، او قبول الكويت التنازل عن جزيرتي وربة وبوبيان الامر الذي يبين الترابط الوثيق بين نزاع العراق مع إيران ونزاعه مع الكويت لذلك كان من الطبيعي إن يودي النزاع الكويتي إلي توتر العلاقات بين بغداد ودول الخليج الاخري وقد كان للعراق دوافعه لغزو الكويت وقد ظهرت هذه الدوافع في وثيقة نشرت في لندن خلال شهر سبتمبر 1990 عرضت فيها أسبابه علي أنها ضحية مؤامرة دبرتها الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية والكويت ،وقدم مبرراته في حقة التاريخي تجاه سياسة الكويت النفطية وقد أثارت مطالبه

[1] د. فتوح الخطراش ، الكويت بين الصراعات الدولية،127

[2] نفس المرجع السابق ، ص 2

هذه مع العالم خاصة ان النزاع كان محصورا منذ عام 1963، وقضية الجزر ولم يكن وجود الامارة موضع أي جدال ولا يخفي أيضا الدور الذي لعبة تصريح السفيرة الأمريكية حين ذكرت أنها لم تعقد اي اتفاقات دفاع مشترك مع الدول الخليجية الأمر الذي مثل دعوة صريحة منها للغزو من دون تدخلها فيه ، مما اظهر العكس بعد الغزو الذي مثل حجة للدفاع الأمريكي عن مصالحه في المنطقة علي الرغم من جميع هذه الحجج التاريخية والخلاف القديم بين البلدين لابد من وجود أسباب مباشرة للغزو وهي الخسائر الفادحة للعراق بعد حربه مع إيران وانخفاض سعر برميل النفط مما حال دون تسديد ديونه المترتبة عليه للدول الأجنبية رغم شطب معظم الديون المترتبة على الدول العربية عدا الكويت التي طالبت بدينها أضف إلي ذلك وصول المفاوضات مع إيران حول شط العرب إلي طريق مسدود والتحول إلي جزيرتي وربه وبوبيان الكويتيتان وقد أصبحت من الأهداف الإستراتيجية لصدام حسين.

ورغم الدور الايجابي للكويت في مساندتها للعراق عند اختراق السلاح الإسرائيلي المفاعل النووي العراقي واعتمار العراق بعد الحرب كما ترأست الوفد الذي كلف من قبل مجلس الجامعة العربية للنظر في اعتداء إسرائيل عليه وعلى اثر نشوب الحرب العراقية الإيرانية لم تتوان الكويت عن مساعيها لوقف الحرب ولم تكف الكويت عن التنبه بان غياب التضامن العربي وتصدع الصف العربي والانقسامات بين الدول العربية تشكل إحدى عوامل الازمة.[1]

على الرغم من كل هذه المواقف الداعمة للعراق في الأزمات لم يمض عامين على توقف الحرب العراقية الإيرانية حتى اخذ يتصاعد خلافاته ضد الكويت تحت دعاوى ضرورة إسقاط الكويت لما هو مسجل على العراق من ديون الحرب التي بلغت 14 مليار دولار مع ان الكويت لم تثير هذا الموضوع وعلى الرغم من إبلاغ أمير الكويت بإسقاط الدين وفي ذلك يمكن القول ان العدوان كان مفاجأة للعالم الا ان النظام العراقي كان يدبر له قبل فترة ليست بالقليلة من وقوعه وكان المأزق ان الكويت هي الأخرى تحتاج الي زيادة دخلها وتبرر احتياجها للمال لتعويض خسائرها اثناء الحرب العراقية الإيرانية ولإحساسها بان أمنها مكشوف عملت الكويت على زيادة مشتريات السلاح وأيضا سبب أخر وهو سقوط اقتصادها كل ما ذكر يبرر الحرب الا انها حرب حدودية بحته [2] بدلت فيها مساعي كثيرة لحلها سلميًا لقد زار امير الكويت بغداد سنة 1966 وبذل جهدًا

[1] محمد حسنين هيكل،حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992،ص257

[2] سعد البزاز ، رماد الحروب أسرار ما بعد حرب الخليج ، الطبعة الثانية ، الأهلية للنشر1995 ، ص340

للتأثير على المسئولين لانتزاع اعترافهم بحدود عام1966 لكنه وجد مقاومة في بغداد[1] .

وعلى الرغم من المذكرات المتبادلة بين رئيس الحكومة العراقية نوري السعيد في عام 1932 وحاكم الكويت عن طريق المعتمد البريطاني في الكويت كان اعترافًا واضحًا وثابتًا من جانب العراق بأحقيته فالتعبير الصادر عن الرئيس ملزم به فهو وفقًا للقانون الدولي يعبر عن إرادة الدولة وهذا الاعتراف بالكيان المتميز من جانب العراق يؤكد ان معظم الخلافات التي ثارت بين البلدين في مرحلة ما قبل استقلال الكويت كانت بشأن الحدود ولم تكن بشأن وجود الكويت في حد ذاته وتنص المادة 11من معاهدة فينا لخلافة الدول على انه لا تؤثر خلافة الدول في حد ذاتها على الحدود المقررة بمعاهدة آو الالتزامات والحقوق المقررة بمعاهدة ، والمتعلقة بنظم الحدود وفي ضوء هذا المبدأ يمكن القول ان الحدود الكويتية العراقية قد استقرت منذ عام 1932 بعد الخطابات المتبادلة بين رؤساء الدولتين اذ وافق رئيس الوزراء العراقي بخطابه يوم21 يوليو1932 علي خط الحدود المبين في الاتفاقية المبرمة في29 يوليو.

أغلق الباب أمام الادعاءات العراقية وموافقتها دون قيد او شرط على قرار مجلس الأمن رقم687 في ابريل 1991 والدي تضمن اعتراف العراق بخط الحدود التي اقرت في اتفاق 1932_ 1963 مؤكدًا فساد الادعاءات العراقية[2].

يعد البعد الاقتصادي هو أهم العوامل التي أدت إلي الغزو بالرغم من الذرائع العديدة التي أثارها النظام العراقي مبررًا الغزو والاحتلال الا ان النتائج الكارثة للحرب العراقية الإيرانية وتدهور الأحوال المالية والمعيشية في العراق، قد دفعت به لاحتلال الكويت متسلحًا بادعاءاته التاريخية من اجل حل معضلة النظام الاقتصادية وتسخير موارد الكويت النفطية والمالية لمواجهة الالتزامات الملحة في العراق حيث قدرت خسائر الأسلحة في تلك الحرب ب100 بليون دولار، أما البنية التحتية فقد قدر35 بليون دولار والعائدات النفطية 15 بليون دولار وخلال تلك الفترة اقترض العراق من الدول الاجنبية35 بليون دولار آما الدول العربية 35 ومعظمها لحساب السعودية والكويت كان جل هذا الانفاق على الالة العسكرية على حساب الالتزامات المالية في العراق[3]

لقد استنكرت الكويت كل ما جاء من مبررات للحرب في البيان الذي اصدره المجلس الوطني الكويتي في

[1] عبد الرحمن عبد الله العوض ، العدوان العراقي على الكويت ، الطبعة الثانية 1994 م ، ص152

[2] نفس المرجع ، ص121

[3] عامر التميمي ، الابعاد الاقتصادية للغزو ، ندوة بحثية ، عدد 195 ، الكويت ، مارس 1995 م ، ص228

جلسته التي عقدها في 18 يوليو 1990 وقد ركزت المذكرة علي ان الكويت لازالت تتعامل مع العراق بواقع التزامها بالمبادئ والقيم التي وردت في ميثاق الجامعة العربية والحرص على حسن الجوار واهمية العمل العربي المشترك وسعت بكل جهد لتعزيز هذا العمل ودعم الدول الشقيقة وقد تضمنت المذكرة العراقية ادعاء مفاده ان الكويت سعت لا ضعاف العراق ، في وقت يعلم فيه الجميع دعم الكويت للعراق خلال حربه مع ايران وتأكيدًا من الكويت على انهاء هذه المسألة سلميًا قررت ان تحتكم الي امتها باختيار لجنة عربية للفصل في ترسيم الحدود، قانعة بان تدهور اسعار النفط كان بفعل مشكلة عالمية وادعاء العراق بسحب الكويت نفط من حقل الرميلة لابد من التأكيد بانه من حقل الرتقه الكويتي [1]

ان التشديد الكويتي ازاء المطالب العراقية هو المسؤول المباشر في تفجير الازمة الا ان لهجة الخطاب العراقي اعقاب تفجير الازمة في17 يوليو 1990 والقصر البالغ في الفترة التي انقضت بين انهيار مباحثات جده ووقوع الغزو، تؤكد ان القيادة العراقية لم تكن حريصة على تسوية سلمية في المنطقة في الوقت الذي استمر فيه النظام العراقي في تصعيد الازمة اعلنت كل من دولة الكويت والامارات في مؤتمر وزراء الاوبك بانهما سيخففان الانتاج النفطي لحل الازمة سلميًا على اثر الوساطة التي قدمتها كل من مصر والسعودية حيث تم الاتفاق على عقد لقاء في جده بين الجانبين العراقي والكويتي في31يوليو 1990 لتسوية النزاع لم يلبث ان ظهر واضحًا عدم تجاوب الوفد العراقي للتفاوض مما ادى الي انهيار المباحثات وانسحاب الوفد العراقي رغم اسقاط مديونيته وبدات الكويت استعدادها بتقديم كل العون للعراق لتصدير نفطه من حقل الرميلة الا ان العراق استمر في مطالبة الكويت بقرض يصل الي10 مليار دولار وتنازل الكويت من جزء من حدودها البحرية خاصة في جزيرتي وربه وبوبيان الامر الذي كان مرفوضًا من قبل الجانب الكويتي لذلك فشلت مباحثات جده وحشد العراق قواته على الحدود وظهر مشروعه القومي للقيادة العراقية والذي وقفت من خلفه قطاعات كبيرة من الجماهير والنخب العربية ان هذا المشروع ترجم اهداف حزب البعث وحده حريه اشتراكية فقد تحققت الوحدة بين العراق والكويت وطرحت القيادة العراقية الازمة الفلسطينية على الساحة وربطت حل الازمة بحل هذه القضية مما نادت بالعدالة الاجتماعية العربية في توزيع الثروة النفطية العربية وانقاذها من الانظمة المحافظة ذات الثروات النفطية وقد ظهر السلوك العراقي بمظهر التضامن العربي وعدم التدخل في الشؤون العربية الداخلية للأقطار العربية الا ان الأزمة الراهنة بين العراق والكويت هي محصلة طبيعية لغياب الديمقراطية .

[1] عبد الرحمن عبد الله العوضي ، مرجع سابق ، ص75

ان الأنظمة الحاكمة في المنطقة ،هي في العموم أنظمة فردية، وسلطوية حيث يحتكر الحاكم السلطة احتكارًا مطلقًا ويتمتع بصلاحيات غير محدودة تسمح له باتخاذ قرارات عشوائية مدمرة وليست دائمًا في صالح الأمة ان غياب الحريات الأساسية والمشاركة السياسية وغياب الديمقراطية عمومًا قد ساهمت في قرار غزو الكويت وقرار استدعاء القوات الأمريكية والزج بالمنطقة في متاهة غير مسؤولية .

ان كل المعلومات والحقائق تؤكد ان الأزمة الراهنة في الخليج العربي هي محصلة لقدر هائل من الأوهام والاعتقادات والحسابات الخاطئة ولقد ساهمت التطورات والانطباعات البعيدة كل البعد عن الواقع الموضوعي في خلق أزمة الخليج كذلك لعبت التطورات الساذجة والتهديدات غير الواقعية وغير المنطقية الدور الحاسم في اتخاذ القرار في الرياض بدعوة القوات الأمريكية للدفاع عن المنطقة العربية وهكذا ظهر الدور الأجنبي في حل المشكلات العربية لقد كانت توقعات الحكومة الكويتية راسخة بان العراق سيستجيب لطلب الكويت في حل مشكلة الحدود خاصة بعد نهاية حربه مع ايران، ودعم الكويت له خلال هذه الحرب سيكون مستعدًا لتفهم طلب الكويت ورأت الكويت ان تستغل الوضع الاقتصادي المتدني للعراق لحسم تلك القضية الا ان تقديرات الحكومة الكويتية كانت خاطئة لاعتقاد العراق ان الحكومة الكويتية كانت وراء تدهور اسعار النفط العالمية وتدهور الأوضاع العراقية وكأنها العدو المباشر للعراق وقد جاء اول مؤشر للغزو في 3مايو عندما انتقد وزير الخارجية العراقي طارق عزيز دولة الكويت حول تدهور أسعار النفط وتلا ذلك اتهام صدام حسين الكويت في 7 يوليو 1990باتباعها سياسة امبريالية، ولمح ان الحرب يمكن ان تنشب لأسباب اقتصادية.[1]

تم جاء في مذكرة العراق المرسلة الي جامعة الدول العربية في16 يوليو 1990 والتي توضح طبيعة الوضع بالنسبة للقيادة العراقية بأن الكويت خرجت عن إطار المفاهيم القومية العربية وتتعمد احتلال الأراضي العراقية وسرقة نفطه وتتبع سياسة مكشوفة امبريالية ضد العراق وضد الأمة العربية[2] .

لقد كانت تبعية معظم الأنظمة العربية للرأسمالية الغربية وبخاصة الولايات المتحدة من أهم العناصر في خلفية الأزمة التي ساهمت في الحيلولة دون حلها بصورة سلمية وداخل الإطار العربي وهي محصلة لهشاشة أنظمة الحكم فيها وثرائها البالغ من جهة أخرى فهشاشة الأنظمة جعلت من الصعب بناء جيوش نظامية تمكنها من

[1] ندوة بحثية، الغزو العراقي للكويت، مرجع سابق، ص375

[2] سعيد بنسعيد العلوي ، الحرب والدرس ،ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة ،1991 م ، ص117

الدفاع عن نفسها فضعفها من جهة، وثراؤها البالغ دفعها للاعتماد على الغرب وخاصة الولايات المتحدة للمحافظة على أمنها مما فأقم من الموقف كما أن واقع التبعية هذه ساهم في بدء أزمة الخليج في جعل السعودية ترضخ لضغوط الولايات المتحدة والموافقة على إرسال قواتها في مثل محاولات تحقيق حل سلمي ضمن إطار عربي.

رغم انحسار الشعور القومي العربي والعمل العربي الموحد منذ منتصف السبعينات، وتغلب المصالح القطرية قصيرة المدى في المصلحة العربية العليا ، يوجد هذا الانحسار في اغلب الأقطار العربية على صعيد الأنظمة أكثر منه على المستوى الشعبي وغياب الديمقراطية أيضا ساهم في الأزمة فلو كان هناك نظام ديمقراطي في العراق لوجدت الآليات التي تمنع صانع القرار العراقي من اتخاذ قراره بغزو الكويت ، ولو كان هناك نظام ديمقراطي في الكويت لكانت هناك آليات تحول دون حدوث زيادة في أنتاج النفط الكويتي والسيطرة على بعض حقول النفط العراقية ، وهذا يوضح ان الأوضاع الديمقراطية في الدول العربية وصلت أقصى نقطة ضعف لها سواء على المستوى الاقتصادي او السياسي او الاجتماعي ومن ثم كانت أزمة الخليج بمثابة الانفجار المعبر عن حالة الأزمة التي تعيشها هذه الدولة ويؤكد هذه الحالة التخبط والانقسام التي مثلت رد فعل الأنظمة العربية تجاه هذه الأزمة وعدم قدرتها على حلها في النطاق العربي .

لقد كان العدوان العراقي على الكويت يشكل اكبر تحد تعرض له النظام العربي والأمن القومي العربي وان يحدث من دولة عضو في هذا النظام غير ان العدوان العراقي جاء مختلفًا في الحجم والكيفية والآثار المترتبة ويؤكد ذلك القدرات التي اتخذها وزراء خارجية الدول العربية في مجلس الجامعة العربية في13 أغسطس 1990 من حيت إدانة الغزو ورفض أية آثار تترتب عليه ومطالبتها بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت كما أدان مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في القاهرة بدعوة من الرئيس المصري في10 أغسطس 1990 هدا العدوان وطالب بالانسحاب كما قرر إرسال قوات عربية تلبية لطلب السعودية وبعض دول الخليج للدفاع عنها ، وقد بادرت دول عربية هي المغرب سوريا مصر بإرسال قوات عسكرية الي الحدود السعودية الكويتية تنفيذًا لقرارات اتخذها المؤتمر[1].

كما اتخذت الامم المتحدة القرار660 وبموجب المادة 40و39 من ميثاق الامم لمتحدة يدين الغزو ويطالب بالانسحاب العراقي دون قيد او شرط ويدعو ايضًا الي البدء فورًا في مفاوضات لحل خلافاتهما وبوجه خاص

[1] محمد عبد الملك عبد الكريم المتوكل، مرجع سابق، موقف اليمن أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي . ص135

جامعة الدول العربية[1].

بالإضافة الي هذه القرارات كانت هناك مبادرات، الا ان النظام العراقي اعلن رفضه لجميع ما قدم منها مبادرة الملك الحسن الثاني عاهل المغرب ،في14 نوفمبر1990 بالدعوة الي مؤتمر قمة عربي [2]والمفيد ان جميع القرارات اتخذت على مستوى عربي رغم عدم توافر الاجماع حولها وعكست الرأي العام العربي ومواقف الدول العربية بشجاعة في مقدمتها سوريا –مصر –المغرب –لبنان –الصومال وجيبوتي بالإضافة الي الدول الست في مجلس التعاون الخليجي.

لقد استطاع مجلس التعاون التغلب على سلبيات بقية التجمعات الفرعية في مواجهة الازمة فقد طالب المجلس في اجتماعه بتاريخ7 اغسطس 1990واعقبه اجتماع رؤساء اركان جيوش مجلس التعاون في الرياض في 12 اغسطس 1990 للتشاور بشان العمليات العسكرية وقد توجت هذه الاجتماعات بانعقاد قمة مجلس التعاون لأول مرة بعد غزو الكويت في الدوحة في 22 _25 ديسمبر 1990 ناقشت احتلال العراق للكويت في محاولة لتوحيد مواقف دول المجلس تجاه القضية العربية[3] واذا كان المجلس قد نجح في الحفاظ على تماسكه بعد الازمة مباشرة ، فقد عكست قمة الدوحة التفكك في الاتفاق العربي الخليجي حول الترتيبات الامنية حيث بدأت في وضع ترتيبات امنية غير عربية ، وميل المجلس لعقد اتفاقات امنية ثنائية مع بعض الدول الغربية ، على رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا .

ادت الازمة الي تغيير مفهوم واتجاه المساعدات الخارجية من خلال اعادة صياغة البرنامج الخليجي على اساس مواقف الاقطار العربية من الازمة وقد كان موقف الاردن واضحًا من خوفه من الدمار الذي ستلحقه الحرب وتجمع قوى عسكرية عظمى ضد بلد عربي وعلى ارض عربية واستنكاره لأي وجود اجنبي في المنطقة اضافة الي هاجس الاردن البيئي بما سوف تحدثه الحرب وذلك ظهر بشكل واضح في الخطاب الذي القاه الملك الحسين في مؤتمر المناخ العالمي في جنيف 1990.

بينما جاء الخوف الاردني الرسمي تجاه الازمة وتصور حلها في نقطتين، الاولى قناعته المطلقة بعدم وجوب

---

[1] جيف سيمونز ، التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة ، مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت ، سبتمبر 1998 ص295

[2] محمد عبد الملك عبد الكريم المتوكل ، مرجع سابق ، ص135

[3] ليلي شرف(موقف الأردن) المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 148 يونيو 1991 م ، ص95

احتلال اراضي الغير بالقوة والثانية ابقاء الازمة داخل اطار عربي ببعدين اساسيين للتفاوض السلمي واللجوء الي القوة العسكرية العربية المشتركة[1]. اما الموقف السوداني فكان مسانداً للعراق وذلك الموقف الرسمي الذي وضع السودان في خانة الاقطار العربية التي عرفت باسم دول الحل العربي والموقف الشعبي المساند ايضًا فان عدم الاهتمام بقضية الكويت عند السودانيين جاء من منطلق المفاجأة في وقوع الحدث وسرعته فالتدخل الاجنبي قد حول مجري القضية بالسرعة ذاتها من قضية عربية داخلية الي صراع ضد قوى الاستعمار والالتفاف حول صدام جاء ايضًا نتاج خروجه منتصرًا من حرب طويلة دافع فيها عن العرب كرمز لهذه القيم وتلك البطولات وقد صرح الرئيس السوداني في 1990 لدى وصوله للقاهرة للمشاركة في مؤتمر القمة معربًا عن امله في ان يتوصل المؤتمر الي حل الازمة بما يحفظ مصلحة الأمة العربية وكان الموقف ضد التدخل الاجنبي والمطالبة بحل سلمي عربي وقد قام بمحاولات على طريق الحل زار فيها العراق وعددًا من الاقطار العربية واعلن عن وجود مبادرة سودانية لحل الازمة وتحرك سوداني ليبي مشترك ولكن يعكس الموقف السوري الكراهية التي يكنها حافظ الاسد لصدام حسين يرى فيه منافسه الاكبر على زعامة العرب لقد ساندت سوريا ايران في حربها ضد صدام وهي تعتمد سياسة النزاع المطلق مع الطرفين في سياق العقيدة البعثية فقد اعطت تفاعلات حرب الخليج سوريا فرصة لا تعوض لبسط نفوذها بلا منازع على لبنان تمهيدًا لتحقيق سوريا الكبرى لذلك ستكون سوريا مستعدة لدعم المجهود الامريكي لدحر صدام واسقاطه وقد كان موقف سوريا متعاطفًا مع السعودية والامارات العربية وذلك لأسباب عدة منها انها تتلقى سنويًا من تلك البلدان حصتها للصمود والتحدي تجاه العدو الصهيوني .

وكان موقف سوريا متعاطفًا مع السعودية والامارات العربية ، وذلك لأسباب عدة منها انها تتلقي سنويا من تلك البلاد معونتها تجاه العدو الصهيوني كان التصريح الرسمي هو ان النظام العراقي افتعل هذه الحرب لانهاك الوزن العربي وتبديد طاقته علي معارك تثير الفرقة علي الساحة العربية بعد ما اشعل قبلها الحرب مع ايران مبددًا طاقاته المادية والبشرية و كان يمكن وضعها في مواجهة العدو الاسرائيلي[2] الا ان تطور الموقف السعودي ادي الي ارسال مدرعات الي شمال السعودية في مواجهة القوات العراقية في الكويت استجابة لأشقائه لتقوم بواجبها القومي .

وهناك ايضا موقف المملكة العربية السعودية حيث اصبحت بعد ايام من غزو الكويت صاحبة قضية جمعت

[2] احمد محمد كمال ، انفجار الخليج العراق المغبون وكلمة التاريخ ، مكتبة مدبول، ص160

تحتها من قوات امريكا والغرب ما فاق النصف مليون مع هوامش من القوي العربية والاسلامية ويتضح من هنا اعتمادها او لا واخيرًا علي الولايات المتحدة في حمايتها واستقرارها والرابح في هذه المشكلات هي القوي العظمي وهذه حقيقة التاريخ التي دفعت ثمنها الكويت والسعودية جراء سياستها الخاطئة وفقدت مئات المليارات كان جزءا منها كفيلا بتوازن العراق اقتصاديًا وماديًا ان الخاسر في تلك الاحداث هو الجانب العربي ومنة السعودية وهو بلد له قدسيته من الناحية الدينية ومكانته عند المسلمين لان الامر لم يعد مجرد نزاع عربي عربي بل هو امر يهم السياسة العالمية الغربية والحقيقة ان القوات الامريكية لها اهدافها والتي لن تنسحب الا بعد تحقيقها هناك ثوابت امريكية تجاه المنطقة ومدخلهم سياسة السعودية في المنطقه .

وقد ادانت ايضا مصر الغزو خلاف التيار الاسلامي المؤيد لصدام وادعاءاته التي لبست ثوب الاسلام اما اليسار وبعض المثقفين فانهم موقف مركب برفض الغزو وبرفض ما يسمي بتدمير العراق وقد بدا الدور المصري قبل الغزو عندما تقدم وزير الخارجية العراقي بمذكرة احتجاج لجامعه الدول العربية

، وقام الرئيس المصري بجولة في العراق والكويت والسعودية من اجل احتواء الازمة وعدم اللجوء للخيار العسكري واخذ تأكيدات بذلك من الحكومة العراقية الا ان الاجتياح فأجأ المصريين لعدم جدوي الاتصالات

وصدر بيان الخارجية المصرية في3_8_1990 يدين الغزو ودعي الي مؤتمر قمة عربي عاجل[1] حينها لا سبيل لتحرير الكويت الا بالقوة لذلك كان الجيش المصري موجود ضمن جيوش التحالف يبدو ان حسابات صدام كانت مبنية علي اساس ان مصر اكبر قوة في المنطقة ستقف الي جانبه وبالتالي سيتمكن من احتواء الكويت ويتسلل الي المنطقة الشرقية والسعودية فمصر القلب الاستراتيجي للوطن العربي فكانت مفاجأة صدام رفض مصر الا ان تطورات الاحداث في الخليج شهدت احداث عديدة كتنازل القيادة الامريكية عن ارباح ديونها العسكرية تجاه مصر كما تنازلت السعودية والامارات وقطر عن ديونها ايضا ومن هنا يتضح الضغط الامريكي علي الحكومات العربية لقبول خيار الحرب ضمن سياساتها الجديدة ودورها في اقناع الرؤساء العرب بشتي الوسائل وتقديم التسهيلات لذلك وهذا ما يثبت سيطرتها علي المنطقة.

وقد كان لهذه الحرب اثار اقتصادية وسياسية واجتماعية هدفها تدمير البنية الاساسية للعراق والكويت معا وتآكل القوائم المالية للدول الخليجية لدفعها القسم الاكبر من نفقات الحرب وتعاقداتها الضخمة علي الاسلحة والدخل الضائع نتيجة وقف النفط في الكويت والعراق وضياع الجزء الكبير من دخول العمال واستمرار

[1] ليلي شرف ، مرجع سابق،ص340

مشكلات المديونية رغم الاعفاءات والمساعدات التي تلقتها بعض الدول اثناء الازمة[1] .

اما الجانب السياسي فقد اثبت النظام عجزة بعدم الحسم بحيث سيطرت الولايات المتحدة علي النظام العربي منذ الايام الاولي للحرب ستظل هذه النقطة مسيطرة ومهددة للأمن العربي في السنوات المقبلة بالإضافة الي السيطرة علي الثروات والنظم في الخليج فقد العراق سيادته علي اجزاء من ارضة وضعف سياسته اما اجتماعيا برز الانقسام بين الشعوب وتصاعد النزاعات الاقليمية عسكريًا تفوقه التكنلوجي والعسكري اقليميًا برز الضعف القاتل لدول الجامعة العربية وظهور الدور الاجنبي في امن الخليج والاتفاق العسكري بين الكويت والولايات المتحدة[2]

تداعيات ازمة الخليج الثانية: 1990.

الموقف الامريكي ودول التحالف.

لا يمكن فهم رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الغزو العراقي إلا في سياق فهم اعمق لطبيعة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ككل فقد كانت للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية و حتى اندلاع الأزمة الخليجية ثلاثة أهداف رئيسية تجاه المنطقة وهي محاربة الغزو السوفيتي حماية إسرائيل وضمان أمنها والمحافظة علي مصالحها النفطية والتي تشمل ضمان تدفق النفط لها ولحلفائها و بالأسعار التي تتناسب والاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة ورغم اختلاف وتغيير أساليب وأدوات السياسة الأمريكية من ادارة إلى أخرى آلا أن هذه الأهداف الثلاث ظلت ثابته علي الدوام ولم تخضع لأي مراجعه جوهرية طوال ما يقرب من نصف قرن ولم تتأثر بتغيير وتعاقب الإدارات الأمريكية المختلفة في الحكم طوال تلك الفترة .

كان العراق يصنف تقليديًا علي انه دولة معادية للغرب عموما وللولايات المتحدة علي وجهة الخصوص فنظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي هو نظام راديكالي فضلا عن انه نظام يتسم بالتسلط والعنف ويرتبط بعلاقه قوية وعميقة مع الاتحاد السوفيتي والذي يعتبر المصدر الرئيسي لتوريد السلاح وبما يسبب تفاعل هذه العوامل جميعا ظللت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والعراق مقطوعة لفترة طويلة منذ عام 1967 وحتى منصف الثمانينات وفجأة تغير سياق العلاقات الأمريكية العراقية مع الانهيار المفاجئ لحكم الشاة في

[1] علاء طاهر ، اثار حرب الخليج علي موازين القوي، مستقبل العالم الاسلامي ، السنة الثانية1992

.العدد6 ، يصدرها المركز دراسات العالم الاسلامي ، ص287

[2] مرجع سابق ، سابق285

إيران ووصول التيار الإسلامي بقيادة الخميني إلى السلطة عام1979.

وبصرف النظر عن الدور الدي لعبته الولايات المتحدة في استدراج العراق لشن الحرب علي إيران آلا أن الحرب العراقية الإيرانية قد خلقت مساحة من التعاون الأمريكي العراقي من منطق أن الخطر الأكبر علي المصالح الأمريكية اصبح مجسدا في الثورة الإيرانية وفي هذا السياق الجديد الذي خلفته الحرب آخذت العلاقات الأمريكية العراقية تتحسن باطراد علي جميع النواحي السياسية والعسكرية وانتهت بإعادة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين عام 1984 إلا أن الانهيار المفاجئ للجيش الإيراني وقبوله وقف إطلاق النار تعين علي الولايات المتحدة ان تأخذها في الاعتبار للمحافظة علي مصالحها و أمنها أما العراق فخرج منتصرا ولدية ألان جيشا ضخما وأسلحة كيماوية وبيولوجية وصواريخ فضلا عن برنامجه النووي وبدأ هذا الوضع يثير قلق الولايات المتحدة و أصبحت مصدر تهديد محتمل لدول الخليج العربي ولذلك شهدت الفترة توتر في العلاقات الأمريكية العراقية بصفه خاصة والغربية العراقية بصفة عامة من1990 1988 وقد حاول الرئيس العراقي خلال هذه الفترة ان يتبني سياسة عربية معتدلة بالتركيز علي التقرب من مصر والسعودية ومحاولة عزل سوريا كما شهدت هذه الفترة محاولات للتقارب اكثر من الولايات المتحدة أملا في تهدئة مخاوفها وحصلت الشركات الامريكية علي عقود ضخمة في العراق وكان اكثر ما يثير قلقها سياسة التسلح العراقية وخاصة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل وقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه السياسة خصوصا بعد الحرب العراقية الإيرانية تهديدا محتملا لأمن الدول العربية والخليجية وعندما بدا العراق يثير قضية النفط ويتهم الكويت بمحاولة خنقة اقتصاديًا اكتملت الدائرة و أصبحت السياسة العراقية تهدد كل اركان السياسة الامريكية في الشرق الأوسط هنا يتعين استجلاء الحقيقة التي تتردد كثيرا والتي تؤكد أن الولايات المتحدة استدرجت العراق ونصبت علية فخًا وقع فيه وتعتمد هذه المقولة أساسا علي محضر المقابلة الشهيرة التي تمت بين صدام وسفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدي العراق ابريل جلاسبي 25 يوليو 1990 حيت دكرت ان ليس هناك أي اتفاق دفاع مشترك بينهما وبين أي دولة خليجية علي ذلك نجد أن الولايات المتحدة هي المثيرة للازمة والمتسببة فيها معتمدة علي الايهام بأنها لن تتدخل في الأزمة وهناك اتجاهات اخري للتفكير الأمريكي فقد لعبت العناصر التي استندت اليها الحسابات الأمريكية والأهداف التي حاولت السياسة الأمريكية تحقيقها من خلال أدارتها للازمة دورا بارزا فيها تعين بموجبه علي العراق الخروج من الكويت دون قيد أو شرط وثانيا عدم استبعاد العمل العسكري والتصرف علي المواجهة العسكرية وثالثا يجب أن تتم علي النحو الذي يحقق انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم وتدميره عسكريا ووضع نظام شرق أوسطي جديد وكان أول قرار اتخذه الرئيس بوش فور سماعه بنبأ الغزو اصداره بيان يطالب فيه بسرعة الانسحاب وإرسال مجموعه من طائرات اف 15

الي السعودية وتجميد كل الأموال العراقية والكويتية في البنوك[1] وتدفقت القوات الأجنبية علي منطقة الخليج بأحجام لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية واصبح الوجود العسكري الأجنبي حقيقة لن ينكرها أحد وقد امتد هذا الوجود العسكري منذ السادس من أغسطس1990 تحت اسم عملية درع الصحراء بمفهومة ورموزه الدفاعية إلى أن تطور إلى التحضير لعملية عاصفة الصحراء الهجومية التي اشتملت علي عملية سيف الصحراء المشتركة التي انتهت في فبراير إلا أن نهاية العمليات الحربية لم يعني انتهاء الوجود العسكري الأجنبي الذي جاء بهدف إنهاء الاحتلال بل ظل جدلا موجودا و بحجج مختلفة بعضها تمثل في تامين دول الخليج و أخر تمثل في تنفيذ قرارات مجلس الآمن والآخر بحماية الاقليات الكردية وآخرها نزع أسلحة الدمار الشامل[2].

بدأت الولايات المتحدة في حشد قواتها واستعدادها العسكري للحرب بأقل الخسائر وبدأت بوضع الخطة

90 1002 لتنفيذ والتي مرت بثلاث مراحل أولها مدتها شهر لحشد قوات كافية لردع العراق من مهاجمة السعودية والثانية مدتها من ثلاثة إلى أربعه اشهر لحشد قوات تكفي لتحرير الكويت كهدف محدد، والثالثة احتاجت من 6 _8 شهور تكفي للدخول في حرب مع العراق لم يكن الوجود العسكري الأجنبي ليمتد بهذه الصورة لو ان القوات المحتلة أي الكويت أبدت قدرا مناسبا من الصمود والمقاومة بحيث يمكن إيقاف الهجوم ولو لبضع ساعات أو لو ان الدول الحليفة دول الخليج العربي كانت قادرة بما لديها من أفراد وأسلحة متقدمة لصد الهجوم أو بموجب معاهدة الدفاع المشترك تم إرسال قوات كافية للدفاع عن المنطقة واستعادة الدولة المحتلة أو لو ان القوات العراقية لم تكن بهذه القوة وبهذا الحجم والاستعداد بحيث يسهل صدها إلا أن الإعداد النفسي والإعداد المسبق لم يكونا في مستوي تنفيذ المهمة وتحقيق الهدف حيث ان الافتقار اليهما يودي إلى استحالة تحقيق الهدف ولو توفرت الإعداد الكافية من الأفراد و الأسلحة والمعدات .

وهناك أيضا حرج الوضع الاستراتيجي للعراق نتيجة ضيق المنفذ البحري الوحيد و إمكان التحكم فيه وكذلك التحكم في مضيق هرمز وبالتالي اضطرار العراق إلى تصدير نفطة عن طريق أنابيب عبر تركيا والسعودية والآمر الذي سهل التحكم في هذا المنفذ ،والتدهور الملحوظ في علاقاته مع دول الجوار وترجع أهمية هذا

[1] محمد حسين غلوم الغزو العراقي للكويت ، مرجع سابق ، ص184

[2] طلعت احمد مسلم ، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولي ، ابريل 1994 م ، ص184.

الدور الاستراتيجي إلى إمكانية قوات التحالف الدولي التي شكلت الوجود العسكري الأجنبي بقيادة الولايات المتحدة إن تحشد وتحقق مهامها بسهولة ونجاح[1] وذلك يتركنا أمام البنية الجيوسياسية الحقة لعالم ما بعد الحرب الباردة التي تركزت بحدة بعد ازمة الخليج في قطب واحد ينفرد بالعالم بالقوة الدولية ، ويظهر ذلك واضحا أثناء الحرب في رفع علم الولايات المتحدة علي الناقلات الكويتية وهذا يؤكد الوجود العسكري الأجنبي الذي وافقت علية 4 دول عربية في مؤتمر القمة باقي الدول لم تكن معارضة فقد كان منها المتحفظ والممتنع والغائب وهكذا اصبح مبدأ الوجود الأجنبي مقبولا مما سهل علي دول عربية خليجية الكويت قطر البحرين توقيع اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة مع توقيع اتفاقيات مماثلة مع كل من [2]بريطانيا وفرنسا

وكان لهذا الوجود أضرار علي الدول العربية حيث ربط آمنة بأمن الدول التي ينتمي أليها ومكنت من أحكام السيطرة علي منافذ الدول العربية البحرية واعتراض ما يؤدي إلى تحديث التسليح العربي كانت أول المهام التي كلف بها الوجود العسكري الأجنبي عام 1990.

فرض الحصار البحري والمقاطعة الاقتصادية علي العراق وفقا لقرار مجلس الأمن 661 لأضعاف القوة العربية والعراق كقوة إقليمية وحرمانه من عائدات النفط وقد أدي هذا الحصار إلى تحول النمو العراقي إلى نمو سلبي بينما استمرت إيران في بناء قوتها بعد وقف اطلاق النار بينهما[3] .

وفي حرب الخليج الثانية كان الدور الأمريكي بارزا في الوجود العسكري الأجنبي وكانت الولايات المتحدة تهدف إلى تدمير مجهودات التنمية النهضوية العراقية وتدمير جميع المنشآت التي يمكن أن تكون ذات علاقة بمشروعات التنمية المستقلة وقد أظهرت هذه الحرب افتقار القوات المسلحة للدول العربية بدرجة كبيرة إلى وسائل النقل الاستراتيجي اللازمة لنقل قوات الدولة ما بين مسارح العمليات الأمر الذي بدأ مبررا للجوء إلى الوجود العسكري الأجنبي رغم انه يمكن ملاحظة ان هذا الوجود كان هو الآخر يفتقر إلى وسائل النقل الكافية للقيام بأعمال في فترة زمنية مناسبة وتقع مسؤولية التعاون العسكري بين الدول العربية علي الأجهزة القومية المتمثلة في جامعه الدول العربية بمجلسيها، ومجلس الدفاع المشترك إلا أن تقاعس مثل هذه الأجهزة يجب أن لا يعفي الدول العربية والمنظمات والأفراد مسؤولية العمل المشترك و تحقيقه ودفع هذه المنظمات إلى تحقيقه

[1] طلعت احمد مسلم ، مرجع سابق ،188

[2] صبحي حديدي،حرب العالمين الأولي،الطبعة العربية الأولي1991 ، دار قرطبة للطباعة والنشر،ص54

[3] طلعت احمد مسلم ،مرجع سابق ، ص209

بقيادة الأمم المتحدة التي يشكل الرأي الأمريكي القوة العظمي منها وان الاقتصاد العربي هو الذي تعيش علية الولايات المتحدة فإذا ما انهار هذا الاقتصاد تغرق البلاد في أزمة لا يمكن تجاوزها .

والنقطة التي يمكن التوصل اليها هي ان فترة ما بعد الحرب حيث حدث تطور في العلاقات خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وحلف وارسوا وظهور الولايات المتحدة كقوة غير منافسة بعد ان ركزت أمريكا بعد تحرير الكويت، وحالة الضعف التي تمر بها اروبا وكذلك اليابان برزت القوة الأمريكية بطريقة مباشرة في هذه المرحلة و ظهرت سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران وتدمير العراق كقوة عربية لإفراغ الوطن العربي من أي قوة إقليمية وظهور الولايات المتحدة كمحور أساسي لكل السياسات والعلاقات الخليجية الخليجية للحفاظ علي استقرار وامن المنطقه وخاصة تصدير النفط.

لقد كان لدول العالم دورا في إدانة الغزو بصفه عامة واجبار العراق لسحب قواته من الكويت و إعادة الشرعية الدولية لها ولقد نظر العالم للعراق علي أنه اختبار عملي لمقاومة النظام الدولي الجديد الذي بدأ في أعقاب الحرب الباردة واتجاه أوربا إلى الوحدة بعد التغيرات الهائلة في الاتحاد السوفيتي و اروبا الشرقية وظهور ألمانيا التي تتبع اتفاقية الخفض المتبادل للتسلح وقد كان هذا الغزو فرصة للمجتمع الدولي لا عادة اكتشاف وتأكيد الشرعية الدولية من خلال العودة إلى مبادى القانون الدولي لضمان احترامها بكافة الوسائل التي كفلها ميثاق الأمم المتحدة وكان للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي دورها في إدانة الغزو باعتباره انتهاكا للسلام والآمن الدوليين كما أكيدة الأعضاء في مجلس الأمن ووضع حد لاحتلال الكويت و إعادة سيادتها .

ومن هنا برز دور الولايات المتحدة ورفضها للغزو وذلك بتجميد الودائع والممتلكات الكويتية والعراقية لديها وفروع مؤسساتها في الخارج وانضمت لها كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان وعدد من البلاد الأخرى وقد صعدت الولايات المتحدة سياستها استنادا لقرارات المجتمع الدولي في عدة مطالب أساسية وهي خروج القوات العراقية وعودة الحكم الشرعي وضمان سلامة المملكة العربية السعودية وامن الخليج عامة والحفاظ علي ارواح الرعايا الأمريكيين المحتجزين في الدولتين وضمان سلامتهم ولا مساومة علي الكويت و التأكيد علي مسؤولية العراق عن الجرائم التي ارتكبت .

والي جانب الدور الأمريكي برز أيضا الدور البريطاني وإدانة الغزو ألا أن التدخل البريطاني في العراق كان منذ اتفاقية العقير وترسيم الحدود حيث كانت تريد ضمان سلامة مستعمراتها في الهند فقد كانت هذه الاتفاقية مجحفة في حق الكويت التي رفعتها للمندوب السامي البريطاني سيركوس مندوبا عن الكويت مع ممثلين للحكومة العراقية والسعودية فقد انتزعت أراضي واسعة وضمت إلى العراق والسعودية إلا أن الاتفاقية ضمنت لأول مرة حدود الكويت ولقد لعبت دورا هاما في رسم الحدود بين الأقطار العربية المتصارعة عليها

حتى ألان وتعمدت عدم إعطاء العراق منفذا علي البحر حتى لا تصبح قوة بحرية تهدد إمارات الخليج التابعة لبريطانيا[1] وهنا يتضح الدور البريطاني في الغزو حيث ساهم في نزاع الحدود بتخطيط مسبق .

نجد أن السياسة البريطانية تجاه الخليج لا تشذ عن السياسة الأمريكية لمصالحهم المشتركة حيث حرمت حكام الخليج من التصرف في بيع أو رهن أي جزء من أراضيهم إلا بموافقة بريطانيا واعلان أمريكا أن الخليج منطقة حيوية يمنع علي السوفييت الاقتراب منها هذه هي الطبعة العصرية للاتفاقيات البريطانية والأمريكية

أما تجميد الأرصدة وقرارات منع تصدير الأسلحة لإيران والعراق فأنها تذكرنا بتحريم تجارة الأسلحة إلا بموافقة بريطانية[2] .

ومع النظام العالمي الجديد تسعي الولايات المتحدة لتهديد الكويت و إعادة المنطقة إلى العصر الاستعماري مع فارق جوهري عن العصر البريطاني هو أن أمريكا تربح باستعمارها المنطقة وفوزها بعشرات المليارات من الدولارات في حرب الخليج الثانية في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تدفع رواتب شهرية للمشايخ .

وفي اغسطس 1990 جمدت بريطانية وفرنسا الوداع الكويتية وتدين الدول الاثني عشر لمجلس التعاون الأوربي الغزو العراقي وترسل فقراطتين إلى الخليج للانضمام إلى المدمرة وثلاثة سفن حربية أخرى وفي أغسطس تعلن بريطانيا أن قواتها البحرية باتت مستعدة لفرض حصار اقتصادي بالقوة ، والعراق يعلن ان الرعايا الغربيين لن يغادروا العراق والكويت[3].

لقد كان للاتحاد السوفيتي أيضا دور فهناك علاقات عراقية سوفيتية متمثلة في معاهدة صداقه وتعاون أبرمت بين البلدين في 1962 وتم تجديدها 1978 فضلا عن أن ملايين دولار ، كما يوجد لدي العراق 6العراق يدين للاتحاد السوفيتي بما يتراوح بين اكثر من ثمانية ألف من الخبراء السوفييت لتطوير التسليح في العراق وهناك أيضا دعم السوفييت للعراق في حربة ضد إيران و ساهم السوفييت أيضا بالنفط العراقي ولديهم بنية عسكرية لممارسة الكثير من عمليات الإشراف والمتابعة وقد قام الكويتيين بشراء صواريخ من الاتحاد السوفيتي وهذا يوضح تعاون سوفيتي كويتي وهو أيضا ممول الكويت الرئيسي بالمعدات العسكرية وتفسيره لهذا التعاون

[1] احمد سعيد نوفل، (أرضية الصراع في الخليج،المستقبل العربي،العدد 150 ،اغسطس 1991، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ، ص85

[2] صبحي الحديدي ، مرجع سبق ذكره ، ص136

[3] نفس المرجع ، ص216

انهم يريدون تنويع مصادر التسلح ولا يريدون الاعتماد علي دولة واحدة أو مجموعه دول في هذا المجال[1].
ويتضح هنا موقف السوفييت ودورة في مساندة النزاعات التي تخدم مصالحة بالدرجة الأولي وصراعه الدائم مع الولايات المتحدة للسيطرة علي المنطقة وهي امتدادات للحرب الباردة.
وفي اكتوبر أرسل الرئيس السوفيتي مبعوثة الخاص إلى الأردن والعراق اعتقادا منة أنه يتوجب علية الانطلاق من حقيقة أن أزمة الخليج هي مختبر معياري لجهوده في خلق نظام عالمي جديد بعد الحرب الباردة ونشاط وتضامن امريكي سوفيتي مشترك.
وفي8 نوفمبر اجتمع بيكر والرئيس السوفيتي و وزير الخارجية شيفارنادزة في موسكو للمرة الأولي ، و تعرب القيادة السوفيتية عن دعمها للهجوم العسكري الذي قد يطرأ ويجعل استخدامه حتميا رغم ضبابية موقفه لا نهم لا يستطيعون زج قواتهم في مواجهة عسكرية مباشرة دون تفويض من مؤسساتهم الدستورية تلك واحدة من افضل ذرائعهم للخروج من المواجهة[2] إلا أن عاملا جديدا يظهر علي الساحة وهو العلاقات السوفيتية الأمريكية الساعية إلى إقامة نظام دولي جديد وبداية الحوار والتفاهم بين القوتين مما جعل القيادة السوفيتية تصرح بان العدوان العراقي علي الكويت جاء ضد روح العلاقات الدولية و ضد التفكير السياسي الجديد علي الساحة الدولية أضف إلى ذلك حرص الاتحاد السوفيتي في ظل ظروفه الداخلية إلى توثيق علاقاته بدول الغرب و دول الخليج لذلك لم يكن غريبا أن يتم التعاون بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خلال لقاء القمة الذي عقد في هلسنكي وشددا علي ضرورة أيجاد حل سلمي كما انهما حذرا العراق في حالة فشل الإجراءات العالمية واستعمال القوة إذا دعت الضرورة في إطار الأمم المتحدة.
حاول الاتحاد السوفيتي تفادي الحرب حيث أوقف تصدير السلاح إلى العراق وعرضت الولايات المتحدة علي الاتحاد السوفييت إشراكه في القوة المتعددة الجنسيات وكانت نقطة تحول في العلاقات بينهما ، إلا أن الاتحاد السوفيتي تحفظ علي تكوين القوات ورأي أن تكون الأمم المتحدة هي المنوطة بتكوين هذه القوات ورفض السوفييت في الإسهام في قوات الطوارئ الدولية[3] .
إلا أن قمة هلنسكي كان اختبارا حادا لمدي العلاقة الجديدة بين الطرفين فقد توصلا إلى صيغة، هي أن في حالة فشل الإجراءات المتخذة ضد العراق فان الدولتين ستعملان علي اتخاذ إجراءات إضافية أخرى من قبل

[1] ترجمة وديع ميخائيل حنا ،الخليج العربي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعه البصرة ، سلسلة خاصة، ص117
[2] وديع ميخائيل حنا ، مرجع سابق ، ص135 .
[3] مرجع سابق ، ص74

الأمم المتحدة لإرغام صدام علي سحب قواته من الكويت كما أرسل السوفييت مبعوثهم بريماكوف في رحلة لمحاولة تنشيط الاتجاه الدبلوماسي بذلك وافق صدام علي الانسحاب من الكويت بشرط حماية القوات العراقية أثناء انسحابها لكن أمريكا رفضت أي تعهد بذلك[1].

أيضا فشلت المجهودات السياسية في دعوته إلى حل سلمي مع إظهار التصميم السوفيتي علي استنفاذ كل سبل الحل السلمي ، وهي محاول لإثبات حضوره الفعلي المؤثر في المنطقة بصرف النظر عن المتغيرات الدولية والتي حددت هذا النوع من الحضور ، ورغم ادانتها للغزو وقطع الامدادات العسكرية للعراق نجد ان اغلبية الاسلحة العراقية هي سوفيتية الصنع ومعظم الصواريخ والطائرات التي في حوزتها حاليا.

أما المشكلة الرئيسية التي ظلت معلقة ونقطة خلاف بين القوتين هي مشروعية التحرك العسكري في منطقه الخليج واكتفاء الولايات المتحدة بقرارات الاستدعاء الشرعي من قبل دول الخليج كإطار قانوني لتحركها حيث يري الاتحاد السوفيتي ان هذه الشرعية غير كافية لذلك سعي إلى تكثيف جهوده الدبلوماسية وإرسال مبعوث أخر ميخائيل شينكو إلى عدد من البلدان العربية شملت سوريا ، الأردن ، ليبيا، اليمن والعراق لتحاشي الانفجار في المنطقة ويؤكد الاتحاد السوفيتي بعدم إشراك أي عنصر سوفيتي في الغزو رغم معاهدة الصداقة التي تربط بيتهما منذ عام ومن ابرز سمات التحرك السوفيتي هي محاولة لعب الوسيط بين العراق والغرب في سعي لبقاء دور سوفيتي في الازمة[2]

وخلاصة القول ان الاتجاه العام في المرحلة الاخيرة يشير الي اعتماد الولايات المتحدة علي تحركات في عدة مستويات مختلفة اهمها اظهار الاهتمام بالعمل الدبلوماسي لحل المشكلة وعلي صعيد اخر تكثيف التحركات الدبلوماسية الامريكية نحو منطقه الشرق الاوسط لمواجهة العراق وعلي مستوي اخر يستهدف التحرك السياسي الامريكي التأكيد علي القوة الامريكية الاولي المنفردة بالعالم وصاحبة الحق في قيادتة سواء باستخدام القوة او الطرق الدبلوماسية علي اساس انها الوحيدة القادرة علي ذلك وحماية مصالح الجميع .

[1] راجيه إبراهيم صدقي ،التوجهات العامة لردود الفعل الدولية، السياسة الدولية ، مركز دراسات الوحدة ، العدد 102 ، اكتوبر 1990، ص95

[2] مرجع سابق ، ص99

المبحث الثاني : بيئة صنع القرار الداخلية، الإقليمية، الدولية

1.البيئة الداخلية :

تلعب مؤسسات صناعة القرار في إيران دورا رئيسيا خاصة شخص صانع القرار ، وعندما نشبت أزمة الخليج الثانية و اجتياح العراق للكويت و اعتبارها ولاية عراقية كانت فترة حكم الرئيس علي أكبر هامشي رفنسنجاني (1993_1997) والذي كانت سياسته و استراتيجياته معتدلة بالرغم من انه محسوب على التيار الإصلاحي وهو ما اثر على موقف إيران من هذه الأزمة كذلك و بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي الإيراني وخاصة دور مؤسسة المرشد في صنع السياسة الخارجية والممثلة في شخص المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي و المحسوب على التيار المحافظ والمتشدد ، إن فترة حكم رفنسنجاني و التي تعرف بمرحلة البناء و التعمير الاقتصادي داخليا و تطوير العلاقات السياسية و الاقتصادية خاصة التجارية مع دول المنطقة خاصة دول الخليج العربي وهي ما عرفت بمرحلة الانفتاح الإيراني على العالم والتخفيف من حدة إستراتيجية تصديره الثورة إلى دول الخليج العربي بصفة خاصة.

وقد تزامنت مع نهاية خرب الخليج الأولى والتي خلفت نتائج وخيمة على إيران و كذلك العراق ، لذلك لزم على الرئيس الإيراني رفنجسنجاني أنداك المضي قدما نحو سياسة إعادة التعمير وبناء البنية التحتية لاقتصاد الحياة الاجتماعية للإيرانيين الذين أنهكهم التغيير ويطمحون للأحسن بعد نجاح الثورة والتحول إلى الدولة بغض النظر عن أهداف استمرار تصدير الثورة خارجيا، هذه الاستراتيجيات داخليا عكست بشكل ملحوظ دور إيران على المستوى الخارجي وتطور سياستها الخارجية من سلسلة ردود أفعال إلى مرحلة جديدة لصياغة حقيقية لهذه السياسة الخارجية بخطط مستقبلية وذلك من خلال التحليل والدراسة وتقديم رؤية تعكس إستراتيجية بعيدا عن الارتجالية التي تعكس خوف الطبقة الحاكمة على الثورة وأهدافها من دول الجوار و كذلك من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، هنا ظهر خطاب الرئيس رفنسنجاني الداعي الى ضرورة حوار الحضارات وكذلك تبني سياسة خارجية مبنية على الخوار الثقافي و الحضاري لبلاد الفرس بعيدا عن البعد المذهبي والثوري وهنا ظهر الانفتاح الجديد لإيران على الأخر بصورة جديدة لمحاولة بناء الثقة و إعادة صورة دولة إيران التي يشوبها الكثير من اللبس في أعين العالم خاصة دول الخليج العربي والجارة العراق ، كما بدأت إيران التعامل والتعاطي مع الكثير من القضايا الدولية المطروحة بشكل جديد في هذه الفترة منها قضايا حقوق الإنسان والتعامل مع المنظمات الحقوقية و كذلك مفهوم الأمن القومي و يظهر هذا من خلال تلجيمه للعمليات الحرس الثوري خارج الأرضي الإيرانية ، كل هذه المعطيات ساهمت في اتخاذ إيران موقف الحياد أثناء أزمة الخليج الثانية 1991م وإعلانها ذلك رسميا ومن طرف المساهمين في صناعة القرار في النظام السياسي الإيراني

بتعقيداته ، أين صرح كلمن المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي و كذلك رئيس مجمع تشخيص الدستور كذلك الرئيس رفسنجاني، و لكن الموقف الثابت و الأكيد و الذي لم يتغير أبدا في السياسة الخارجية الإيرانية هو رفض التواجد الأجنبي المنطقة خاصة تواجد الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بالصفة العسكرية ، بالرغم من أن هذا موقع جيوبوليتكي و مهم بالنسبة لإيران و هي الكويت و كلتا الدولتين عضو فعال في منظمة الا ان هدا الموقف يعكس درجة وعب السياسة الخارجية الإيرانية و التي تعكس إلحاح قيادتها الجديدة على المضي قدما في الانفتاح و محاولة تغيير صورة إيران في الخارج أوعلي الأقل أمام جيرانه و شركائها الاقلميين من اجل كسب القليل من الثقة بالرغم من سياستها التي تتسم بالحذر و الخوف من الأخر وعدم الوضوح و الارتباك و التي تعرف لدى الأخر بدبلوماسية حياكة النسيج و الذي سيتم بالصبر و الدقة للوصول إلى هدفه مهما طالت المدة.[1]

2. البيئة الإقليمية :

حرب الخليج الأولى (حرب الثمان سنوات بين العراق و إيران) 1980_1988م و نتائجها :

بعد إلغاء الرئيس العراقي السابق صدام حسين لاتفاق الجزائر 1975م و الخاص بترسم الحدود البحرية لشط العرب بين العراق و إيران ، و إعلانه لشط العرب مياه إقليمية عراقية فقط و بدا بعدها غزوه للأراضي الإيرانية لتندلع معها حرب استنزاف بامتياز دامت لمدة ثمان سنوات دون انتصار طرف على الأخر وكانت نتائجها وخيمة على كل المستويات للدولتين ، هذا الاستنزاف طال البنية التحتية لكل قطاعات الحياة اليومية ناهيك عن خروجهما باقتصاديات منهارة و ديون طائلة أين قدر الدين الخارجي للعراق قرابة 80 مليون دولار ، حيث الكويت وحدها قدمت قروض للعراق حوالي17 مليار دولار و التي فيما بعد سوف تكون من احد أسباب حدوث أزمة الخليج الثانية أو اجتياح العراق للكويت بعدما طالبت الكويت العراق بتسديد ديونها و رفض الأخيرة لهذا المطلب متحججا بأن الكويت جزء من العراق تاريخيا إضافة إلى اتهام صدام حسين للكويت بسرقة أبار النفط المحادية للحدود العراقي و ضخها لحصة أكبر من المتفق عليه ضمن منظمة الأوبك، إضافة إلى الخسائر البشرية أين قتل حوالي مليون جندي عراقي و إيراني في حرب لاصفرية ناهيك عن قرابة المليون قتيل مدني للطرفين ، لم تحدث هذه الحرب أي تغيير على مستوى الحدود بين البلدين ولم يسجل أي انتصار ذو صدى لكلا الطرفين ، و بعد سجال كبير و محاولات دبلوماسية حثيثة اصدر مجلس الأمن القرار رقم 598 لإنهاء

[1] أحمد محمد كمال،مرجع سابق ، ص172.

الحرب بينهما و العودة إلى حدود اتفاقية الجزائر 1975السابقة و عودة سيادة إيران لمياهها الإقليمية على شط العرب ، بالنسبة للعراق المكسب الوحيد في هذه هو خروجها بأكبر قوة عسكرية في المنطقة ولكن على حساب قطاعات منهارة ومشلولة على كل المستويات ولكن هذا لم يمنعها في افتعال أخرى بالمنطقة سوف تكون نتائجها وخيمة وطويلة المدى باجتياحها للكويت.[1]

البيئة الدولية :

انهيار المعسكر الاشتراكي .

جاء انهيار المعسكر الاشتراكي نتيجة منطقية ترتبت على التفكك الذي أصاب الاتحاد السوفيتي الدولة القائد باعتبارها نتيجة منطقية للأفكار الجديدة التي جاء بها ميخائيل غورباتشوف بصفته خليفة لشيرننكو الذي تولى سدة الحكم في الاتحاد السوفياتي عام 1985 الذي تفاقمت في عهده مظاهر الأزمة البنائية بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فكان من الضروري العمل بفكر سياسي جديد للخروج بالبلاد من أزمتها متعددة الأبعاد، ومن هنا كانت سياسات (البريسترويكا) و(الغلاسنوست)؛ أي «إعادة البناء المصارحة». تلك السياسات هدفت إلى إعادة بناء الاقتصاد السوفياتي، وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، وإفساح الطريق أمام إطلاق الحريات والديمقراطية، والتقليل من الدور التدخلي والمسيطر للدولة، والقضاء على البيروقراطية، والدعوة إلى قيام علاقات دولية طبيعية وعادلة مبنية على القيم والمبادئ الإنسانية، ونبذ الصراعات، واحترام حق الشعوب في اختيار طريقها والتصرف بمواردها وأراضيها بما يحقق مصالحها، بعيدا عن الصراعات والمناوشات التي طالما استنزفت طاقاتها ومواردها وثرواتها من أجل أفكار عقيمة ثبت فشلها في تحقيق أحلام الملايين ممن اعتنقوا الفكر الشيوعي الماركسي لعقود عديدة سجن الناس في عالم يصون كل فرد فيه أفكاره.

جاء غورباتشوف بأفكار تدعو إلى مزيد من الانفتاح في العلاقات الدولية بين الشرق والغرب، والإيمان بأن

[1] سعيد بن سعيد العلوي ، الحرب والدرس ، أزمة الخليج و تداعياتها على الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة ، 1991م ، ص120

توازن المصالح – وليس توازن القوى – هو ما يجب أن يحكم العلاقات الدولية، فحاول غورباتشوف إعادة بناء الاشتراكية الروسية على أساس «تقويض ركائز الاشتراكية الستالينية»، وسعى إلى بناء اشتراكية تقبل وتستطيع الحياة في عالم واحد مع الرأسمالية، ونبذ الأفكار الجامدة التي تعايشت معها الشعوب الشرقية المستمدة من اي ان غورباتشوف...الفكر الماركسي والمتعلقة بالثورة البروليتارية وانهيار الرأسمالية

حاول بناء اشتراكية جديدة تقبل بالخروج عليها إن أرادت الشعوب ذلك ففي الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في نيسان/أبريل 1985أي بعد نحو أربعة أشهر من تولي غورباتشوف سدة الحكم في البلاد، أعلن أن القضية الأساسية الآن هي كيف وبأي وسيلة يمكن للبلاد أن تحقق هدف تسريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ومهما كان المنظور الذي نبحث به قضايا الاقتصاد، فإن الأمر كله يصل في النهاية إلى ضرورة تحسين إدارة وآلية الاقتصاد في مجمله[1]ا.

يلحظ المراقب لمجمل التطورات على الساحة السوفيتية خلال تلك الحقبة، أن نقطة الارتكاز بتشخيص الأزمة في المجتمع السوفيتي وسبل حلها تكمن في تردي الأداء الاقتصادي وإشكاليات تحديث الاقتصاد. فعلى الرغم من أهمية مسألة الديمقراطية وبناء المؤسسات السياسية والثقافية الضرورية لتحديث المجتمع فقد ظلت المسألة الاقتصادية هي محور الاهتمام العام.

لقد كانت فلسفة البيريسترويكا التي انتهجها غورباتشوف على مدى خمس سنوات تقوم على إعادة البناء الاقتصادي للدولة بالدرجة الأولى، فقد اعتمدت السياسة الاقتصادية الجديدة على الانفتاح على الغرب، والسماح للمنتجين بقدر كبير من الحرية في اختيار المستوردين والتعامل معهم مباشرة من دون تدخل كبير من الدولة، ولذلك صدر في الثالث عشر من كانون الثاني/يناير 1985قرار بتأسيس المؤسسات المشتركة بهدف توفير رأس المال والخبرة الأجنبية لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية للدولة، ما فتح المجال أمام إنشاء مؤسسات رأسمالية وقيام شركات مشتركة مع الدول الغربية مثل فنلندا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإيطاليا

[1] منصور حسن العتيبي ، السياسة الإيرانية اتجاه دول التعاون الخليجي،1979_2000،الإمارات العربية المتحدة،مركز الخليج للأبحاث، 2000م ص80_81

وسويسرا، كما قامت مشاركة سوفياتية هندية، إلى جانب المشاركة مع عدد من الدول العربية مثل مصر، وبدأت الدولة تتجه نحو تحويل جزء من مخصصات الدفاع والصناعات الدفاعية نحو إنتاج سلع محلية استهلاكية ومنحت العديد من المؤسسات السوفياتية حق التعامل المباشر مع الأسواق العالمية.

ومن جانب آخر، فإن للبيريسترويكا جوانبها السياسية، فقد أدت سياسات البيريسترويكا إلى تحويل العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية من عداء الحرب الباردة إلى تعاون وعمل مشترك في كثير من المواقف الدولية، وتبدلت العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وحلفائه من دول المعسكر الاشتراكي من علاقة التبعية إلى علاقة الرعاية المنظمة التي تحترم استقلالية وإرادة شعوب تلك الدول.

النتيجة المنطقية لهذه الأفكار الجديدة والخلل الذي أصاب بنية النظام الشيوعي للاتحاد السوفيتي ذاته أن تراخت قبضة الاتحاد السوفياتي عن دول أوروبا الشرقية، الأمر الذي فتح المجال لأن تنهار نظمها الواحد تلو الآخر. فقد وجدت القيادات الإصلاحية في تلك الدول في سياسات غورباتشوف فرصة كاملة لتنشيط حركتها واستباق الزمن واستثمار الحالة الجديدة إلى أقصاها ، خصوصا أن هذه السياسات التي اتبعها غورباتشوف ان لكل دولة داخل الكتلة الشرقية الحق في انتهاج اسلوبها الخاص في تطبيق الاشتراكية وهدا ما هيا الظروف لتسريع التوجه نحو الإصلاح من دون خوف من ردة فعل سوفياتية مضادة كما كان يحدث في السابق.

إن التصريحات التي أدلى بها غورباتشوف حول استقلالية كل دولة في تحديد سياساتها الداخلية وإستراتيجيتها من دون أي تدخل خارجي من جانب دول الحلف، كانت بمنزلة الضوء الأخضر لدول الحلف للثورة على أوضاعها الداخلية وتغييرها، فاندلعت الاضطرابات في دول أوروبا الشرقية كلها في فترة زمنية متقاربة لا تتجاوز الشهور الثلاثة، واستطاعت القيادات الإصلاحية القضاء على رموز النظام الشيوعي فيها والسعي نحو بناء ديمقراطيات جديدة بدءا من بولندا مرور بتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وكان سقوط سور برلين علامة بارزة على طريق التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية والتخلص من الهيمنة السوفيتية من دون تدخل

موسكو[1].

وأدت تلك التطورات التي حدثت على الساحة السياسية في شرق أوروبا ووسطها إلى سقوط عروش الاشتراكية الستالينية مثل كرات الثلج، وتحققت نظرية الدومينو التي ارتآها ماركس للسقوط ولكن بشكل معكوس، فقد تم السيناريو الذي تصوره ماركس لسقوط الرأسمالية ولكن بالتطبيق على الدول الاشتراكية، واتجهت تلك الدول إلى مزيد من الديمقراطية والتعددية والمشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان .

استفادت إيران كثيرا من تفكك الاتحاد السوفيتي، الجار القوي الذي تمتد حدودها معه نحو ألفين وخمسمائة كيلومتر، وارتبطت معه منذ عام1921 بمعاهدة عسكرية تمنع اي طرف ثالث من اتخاذ الأراضي الإيرانية لإقامة أي قواعد عسكرية أو مؤسسات تهدد الاتحاد السوفيتي وإلا كان للاتحاد السوفيتي الحق في اتخاذ الإجراءات العسكرية الكفيلة بالحفاظ على أمنه القومي، كما ورد في المادتين الخامسة والسادسة من تلك المعاهد ة وبذلك استطاعت إيران أن تؤمن جانب ذلك الجار القوي، وتتحرر من ذلك الهاجس الأمني نسبيا خصوصا أن الدولة الروسية الجديدة انكبت على مشكلاتها الداخلية المتفاقمة كما أن تفكك الاتحاد السوفياتي إلى خمس عشرة جمهورية مستقلة وفر ميزة نسبية لإيران في الجمهوريات الإسلامية، فقد فتح لإيران فرصا جديدة لتوسيع نشاطاتها الاقتصادية والتعاونية مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، فإيران تتمتع بحدود مشتركة مع كل من أذربيجان وتركمانستان، ولغة مشتركة مع طاجيكستان، وثقافة مشتركة مع أوزبكستان وكازاخستان، كما تشترك مع أذربيجان في كون أغلبية سكانهما من الشيع.

النظام الدولي الجديد وبروز القوة الأمريكية.

ارتبط النظام الدولي الجديد ببروز القوة الأمريكية المسيطرة باعتبارها أقوى دولة في العالم ادت التطورات التي شهدتها دول شرق أوروبا ووسطها والاتحاد السوفياتي إلى نصر للرأسمالية الغربية، في الوقت الذي انتهى الاتحاد السوفياتي رسميا، وتحولت العديد من دول المعسكر الاشتراكي إلى تبني النموذج الغربي سياسيا واقتصاديا وبالتالي تحقق لقائدة المعسكر الغربي الرأسمالي (أمريكا) الانفراد بالهيمنة على النظام العالمي،

[1] نفس المرجع السابق.ص82_84

وكانت أزمة الخليج الثانية مجالا لاختبار تلك الهيمنة، وانتهاء لعالم الحرب الباردة والثنائية القطبية، وبداية عصر جديد تسيطر فيه دولة واحدة على مجريات الأمور الدولية، على الأقل في جوانبها السياسية والعسكرية، وبدرجة أقل الجوانب الاقتصادية، لدرجة أن البعض أطلق على ذلك العصر العصر الأمريكي.

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية حشد عدد كبير من الدول في التحالف المناوئ للعراق لتحرير الكويت، وظهر خلال الأزمة أن الولايات المتحدة هي القوة الرئيسة المحركة للأمم المتحدة لإضفاء نوع من الشرعية الدولية على التحركات الدولية ضد العراق وأثبتت أزمة الخليج بجلاء أن الاتحاد السوفياتي قد حسم أمره بالانسحاب من مواجهة الولايات المتحدة، تلك المواجهة التقليدية التي دامت لفترات طويلة خلال المراحل المختلفة للحرب الباردة، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على تزايد الدور الأمريكي في النظام الدولي، مع التأكيد على «دفن» الحرب الباردة. وبدأ الحديث عن توجه النظام الدولي نحو نظام القطب الواحد بعد أن ارتضى الاتحاد السوفياتي التجميد الطوعي لقوته العسكرية ونأى بنفسه عن التدخل في الصراعات الإقليمية، حتى اختفى باعتباره دولة عظمى وتحلل إلى جمهوريات مستقلة.

وفي خضم التطورات العاصفة لأزمة الخليج، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن مولد نظام دولي جديد، ففي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، تشرين الأول/أكتوبر 1990طرح بوش فكرته حول نظام عالمي جديد يقوم على أساس نزع السلاح النووي والبيولوجي والكيميائي، والتحول الديمقراطي، واعتماد الانتخابات آلية اساسية لاختيار النخب الحاكمة تحت إشراف لجنة من الأمم المتحدة التي ستصبح بمنزلة برلمان للعالم وبصفة عامة، فإن ملامح النظام الدولي الجديد لم تتحدد بشكل نهائي، بل إنه لا يوجد بين المحللين السياسيين اتفاق حول توصيف واحد لذلك النظام، فالبعض يرى أن مصير النظام الدولي الجديد سيكون إلى نظام قطبي واحد تتأكد فيه السلطة شبه المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية في المنظومة الدولية بعد زوال الاتحاد السوفياتي، بينما يرى البعض الآخر أن ذلك النظام سيكون مآله العودة إلى نظام الأقطاب المتعددة؛ حيث ستبرز قوى دولية أخرى إلى جانب الولايات المتحدة مثل اليابان والصين وأوروبا الموحدة من هنا، فإن النظام الدولي الجديد ما زال في مرحلة انتقالية تتسم بخصائص جديدة، في مقدمها عدم السماح بتفجير أزمات إقليمية كبرى، مع تهدئة الأزمات القائمة، وعدم قبول للنظام العالمي الجديد، والتأكيد على عدم

اللجوء إلى القوة العسكرية لحل الخلافات بين الدول، في الوقت الذي لا ترضى فيه الولايات المتحدة الأمريكية ببروز قوة إقليمية أو دولية قد تهدد القواعد الجديدة لذلك النظام ومن ثم نستطيع فهم سياسة الاحتواء المزدوج التي تتبعها الولايات المتحدة لاحتواء كل من العراق وإيران وتقييد قدراتهما على بناء القوة التي تهدد أركان ذلك النظام الجديد في منطقة الخليج، وهو ما قد يبرر استمرار الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج على الرغم من انتهاء عمليات تحرير الكويت وإعادة الشرعية إليها..

لا شك في أن النظام العالمي الجديد وبروز القوة الأمريكية، بصفتها قوة عالمية وحيد ة مسيطرة، له دلالاته الخطيرة على مستقبل العالم ككل والدول النامية بصفة خاصة، حيث إن انفراد قوة واحدةالسيطرة في النظام الدولي قد يضمن سلاماعلى المستوى العالمي، ولكنه السلام القائم على الهيمنة والسيطرة.

إن وضعية الولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد تؤثر في تحديد حدود العلاقة بينها وبين بعض الدول الطامحة إلى القيام بدور أكبر في محيطها الإقليمي مثل إيران، خصوصا هناك قضايا خلافية عديدة بين البلدين؛ مثل الموقف من حركات الإسلام السياسي المتطرفة التي تدعمها إيران وتصفها الولايات المتحدة بالإرهاب مثل «حزب الله» في لبنان، كذلك موضوع التسلح الإيراني ومسألة حقوق الإنسان.

على الرغم من الموقف الإيراني المعتدل حيال الغزو العراقي للكويت، والمكاسب التي حققتها إيران من وراء ذلك الموقف، فإن التوتر في العلاقات الإيرانية الأمريكية كان سمة أساسية في عهدي جورج بوش وكلينتون، إذ وضعت إيران على رأس قائمة الدول الداعمة للإرهاب كما تراها إدارة كلينتون، وهددت الولايات المتحدة إيران بفرض عقوبات تجارية عليها وتجميد ممتلكاتها لديه[1]ا

العولمة.

في ضوء المتغيرات المتلاحقة والسريعة على الساحة الدولية والدخول في عصر الاعتماد المتبادل، واختفاء الحدود بين ما هو داخلي وما هو خارجي، حلت المنافسة الاقتصادية محل العسكرية التقليدية بين الدول،

[1] نفس المرجع السابق.ص86_87

وشهدت نهاية القرن العشرين المنصرم الاتجاه نحو العالمية بالاقتصاد والمعرفة والتقدم العلمي والتكنولوجي

تعني العولمة في أبسط معانيها اعتماد كل دولة على الدولة الأخرى واستحالة انفصالها عنها وصعوبة تطبيق سياسة انغلاقية لأي دولة، فهي تعني أيضا وجود نظام تشارك فيه كل أطراف العالم بوضع نظام اقتصادي وسياسي وإعلامي وثقافي يساهم فيه الجميع في ظل عالم القرية الكونية الصغيرة التي نجمت عن الثورة الهائلة التي شهدتها نهايات القرن العشرين في مجال المعلومات والاتصالات والعولمة هي ظاهرة لها أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية، وبالطبع لا بد أن تلقي بظلالها على السياسات الخارجية للدول التي تطالها تلك الظاهرة الجديدة. فالعولمة في جانبها الاقتصادي تركز على تحرير التجارة الدولية وتدعو إلى انفتاح النظام التجاري العالمي، بحيث تتمكن المؤسسات التجارية من التبادل التجاري في جو من التنافس العادل، وهذا من شأنه أن يقود إلى زيادة التبادل التجاري، ومن ثم إلى مزيد من الاستثمارات والإنتاج وتوفير فرص العمل، والاستخدام الأمثل للموارد العالمية، وتحقيق التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة في بلدان العالم كله وتعتبر اتفاقية «الغات» ومنظمة التجارة العالمية المدخلين الاقتصاديين والتجاريين للعولمة، ويرى البعض أنه على الرغم من محورية البعد الاقتصادي للعولمة، فإن التحرير التجاري الذي يدعو إليه أنصار العولمة لا يعني تحريرا شاملا للتجارة ما يعني فتح أسواق الجنوب أمام أسواق الشمال، ومن ثم فإن العولمة تصبح بالأساس سعيا للسيطرة على أسواق الجنوب تحت غطاء من الرغبة في تحرير التجارة العالمية.

وعلى صعيد آخر، تسعى العولمة لترويج ثقافة كونية تذيب الحدود بين الدول، وتؤدي إلى زيادة معدلات التجانس بين الدول، فالعولمة في مضمونها الثقافي تسعى إلى فرض وتسييد نموذج ثقافي واحد هو النموذج الغربي، أو على وجه التحديد النموذج الأمريكي، وبالتالي تكون العولمة بهذا المعنى نوعا من الغزو الثقافي او نوعا من الاستيعاب الثقافي حيث تسعي الثقافة الغربية والأمريكية إلى استيعاب دول العالم في جعبتها الثقافية وفرض نموذجها عليها اما فيما يخص الهدف الغربي والأمريكي، فقد يكون هدفها إيجاد حد أدنى من القواسم المشتركة في المجال الثقافي على المستوى العالمي يتجاوز الخصوصيات الثقافية، إلى جانب ما تحتفظ به كل دولة من خصوصية ثقافية خاصة بها وعموما الأخذ بأحد هذه البدائل يعتمد على الدور الذي تؤديه وسائل الاتصال وتقنياته، وعلى القوة التي تدعم تلك الثقافة.

أما على الصعيد السياسي، فإن العولمة تعني الديمقراطية الحرة. إذ لا بد من إحداث تحولات ديمقراطية تدفع بدول العالم نحو تبني النموذج الغربي للديمقراطية، ففي عصر العولمة يستند الفكر الرأسمالي إلى عناصر القوى المعرفية والاقتصادية لنشر المنظومة الليبرالية الغربية، وبخاصة بعد نجاح الفكر القيمي الغربي بالانتشار بين دول المعسكر الاشتراكي السابق في وسط أوروبا وشرقها أعقاب سياسات غورباتشوف الإصلاحية وانهيار الاتحاد السوفياتي وتهالك العروش من الشيوعية وتساقطها في دول المعسكر الاشتراكي، فالبعد السياسي للعولمة يعني مزيدا من الاحترام لحقوق الإنسان والديمقراطية والمشاركة السياسية والانفراج الليبرالي، تطرح العولمة بهذا المعنى، وبما تحمله من إيجابيات وسلبيات، تحديا السياسات الداخلية والخارجية لدول العالم، فهي ليست مجرد ظاهرة اقتصادية معلوماتية فحسب، وإنما – بالإضافة إلى ذلك – ظاهرة ذات أبعاد سياسية وثقافية تدفع نحو تبني النمط الغربي على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية، ومن ثم كان لا بد لها من أن تلقي بظلالها على مضامين وأبعاد السياسات الخارجية والداخلية للدول.

إن الخطوات التي اتبعتها إيران في أعقاب انتخاب الرئيس محمد خاتمي، سواء في ما يتعلق بتوسيع نطاق الديمقراطية داخليا ومحاولات الإصلاح الاقتصادي وصولا إلى محاولات كسر العزلة الدولية المفروضة عليها وإعادة المياه لنهر علاقاتها الدبلوماسية مع دول الجوار الجغرافي وتحسين صورتها في مواجهة دول العالم الأخرى، تلك الخطوات التي كانت نتيجة طبيعية للتطورات التي تشهدها إيران قد تدفع بالقول بقبول إيران بأفكار العولمة، أو أنها تسعى للدخول تحت مظلتها من خلال العمل على تحقيق متطلباتها السياسية والاقتصادية، فمجمل الوضع الإيراني يوضح أن إيران تتجه نحو ديمقراطية النظام السياسي ومشاركة أحزاب وجهات وتحالفات مختلفة في اللعبة السياسية، وهناك سعي من النظام السياسي نحو جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويدرك النظام أن ذلك لن يتحقق من دون توافر قدر كبير من الاستقرار والأمن السياسي وحل المشكلات التي تواجه الاقتصاد الإيراني نتيجة العزلة التي فرضت عليها لفترة طويلة، ومن أهم تلك المشكلات ضرورة تنويع صادرات إيران إلى العالم الخارجي، وعدم الاقتصار على في المئة من صادراتها إلى العالم الخارجي. كما يسعى النظام إلى معالجة مشكلات البطالة والتضخم وانخفاض معدل الناتج القومي وزيادة الواردات عن الصادرات، إضافة إلى زيادة عبء خدمة فوائد الديون المهمة ليست سهلة في هذا المجال، فهي

نتيجة تراكمات ثماني سنوات من الحرب مع العراق، وعزلة دولية طويلة، إلى جانب سياسة الاحتواء المزدوج التي اتبعتها الولايات المتحدة ضد إيران[1].

المبحث الثالث: صنع القرار في ايران خلال ازمة الخليج الثانية(قرار الحياد):

موقف الرأي العام الإيراني:

تبنت إيران استراتيجية تعظيم المكاسب خلال هده الأزمة في تعاملاتها مع مختلف إطرافها فرحبت بالتراجع العراقي تجاهها وأعادت علاقاتها ببغداد وزودتها بما تيسر من المواد الغذائية و الطبية من دون الإخلال بالتزامها بالحصار الدولي دلك علي الرغم من معارضتها غزو الكويت وإصرارها علي الانسحاب العراقي وتفهمها ظروف وجود قوات أجنبية في المنطقة شريطة انسحابها فور تحرير الكويت ولدي نشوب الحرب أعلنت إيران الحياد لأكنها حافظت علي قدر معين من التعاون مع العراق ويدخل في هدا قبولها لجوء إعداد من الطائرات الحربية العراقية الهاربة من جحيم قصف قوات التحالف الدولي والسعي إلي إيجاد حل سلمي يتيح مخرجا للعراق مما جعل طهران مركزا لحركة دبلوماسية نشطة بل كانت أول بلد يزوره مسئول عراقي بعد نشوب الحرب ويعود حاملا مقترات لوقف القتال ويعكس هدا الموقف الإيراني تأثير التوازنات الجديدة الناجمة عن أزمة حرب الخليج فعلي الرغم من مصلحة إيران في تقليص القوة الإستراتجية العراقية الا ان الإجهاز التام عليها لا يخلو من إخطار علي هده المصلحة اد أدي إلي اختلال حاد في التوازن الإقليمي فقد يترتب علي دلك توجه دولي نحو تقليص القوة الإيرانية نفسها في مرحلة لاحقة أو إيجاد مبرر لوجود أجنبي في المنطقة أو إنشاء نظام امن جديد في مواجهة إيران وبعل هدا ما يفسر تحول الموقف الإيراني المحايد إلي تحرك جدي لوقف القتال بعد مرور أسبوعين علي انطلاقه دمر خلاله قدر كبير من القوة العراقية الإستراتجية عدته إيران كافيا لإعادة العراق إلي حجم مقبول يحقق التوازن في المنطقة ويجول دون اختلاله جوهريا كما انعكس الموقف الإيراني في استمرار التراجع عن الطموحات التورية والتحول إلي دولة في منطقة الخليج تبحث عن دور في النظام العالمي الجديد وفي هدا الإطار لم يتمكن التيار المتشدد في إيران من ترويج دعوته إلي مقاومة الوجود الأجنبي في الخليج من منطلق الثورة الإسلامية واكتفي بالدعوة إلي الانسحاب من منطقة الخليج فور انتهاء الحرب[2] وقد أكدت إيران حيادها في تلك الحرب من خلال المواقف التالية:

1)أكد مجلس الأمن القومي الإيراني وهو اكبر هيئة لصنع السياسة الإيرانية في 19 يناير 1991 حياد إيران في حرب الخليج

[1] نفس المرجع.ص89_90

[2] منصور العتيبي،» الإدارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية، 1990_1991(رسالة ماجستير جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد)، 1997 ، ص 94 .

2)إعلان علي محمد بشارتي الناب الأول لوزير خارجية إيران في 20 يناير 1991 أن حياد بلاده يمنحها الفرصة لبدل جهودها في إنهاء الحرب المدمرة في الخليج

3)أكد وزير الخارجية الإيراني عبي اكبر ولايتي في 20 يناير 1991حياد بلاده لأكنه أدان في الوقت نفسه الهجمات الجوية التي تشنها الولايات المتحدة وحلفاءها علي أهداف غير عسكرية في العراق كداك أكد معارضة طهران شن قوات تركية هجوما علي العراق او إحداث اي تغيير جغرافي في المنطقة يؤدي الي تعديل في الحدود.

4)أعلن محمد جواد لارجاني المستشار السياسي في الخارجية الإيرانية حياد بلاده وان الطريق الوحيد الي إقرار السلام في المنطقة الخليج مرتبط بقرار يتخذه الأطراف المتحاربون في شان التخلي عن سياسات التوسع و الاغتصاب التي ينتهجونها في المنطقة.

مبادرة الرئيس الإيراني السلمية:

من اجل إيجاد حل سلمي لازمة الخليج وإيقاف الحرب أعلن الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني في 5 فبراير 1991 مبادرة للسلام وكان قد قال في 4 فبراير انه مستعد للاجتماع بصدام حسين لإجراء محادثات مباشرة توقف الحرب في الخليج وابدي استعداده كذلك لإجراء اتصالات مباشرة مع واشنطن وأوضح ان مبادرة السلام يمكن أن تبدأ آدا وافق صدام حسين علي هده الفكرة وقد حددت وزارة الخارجية الإيرانية أهداف المبادرة بمايلي:

_عدم وقف إطلاق النار مادام العراق يحتل ارض الكويت.

_انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة فور انسحاب القوات العراقية من الكويت .

_ضرورة الحفاظ علي حدود العراق وسيادة أراضيه.

_رفض الربط بين تسوية القضية الفلسطينية وحل أزمة الخليج.

وأعلنت الخارجية الإيرانية انه في حالة قبول صدام حسين بهده المبادرة يتوجه الرئيس الإيراني برفقة عدد من الشخصيات السياسية و الإسلامية إلي العراق مطالبا قوات التحالف بوقف العمليات العسكرية مع تنظيم سحب القوات الأجنبية التي تستبدل بها قوات عربية وإسلامية ويعقب دلك إنشاء لجنة تحكيم عربية لتسوية النزاع بين العراق و الكويت ثم توقع معاهدة عدم الاعتداء بين العراق وإيران ودول مجلس التعاون

الخليجي.[1]

ردود الفعل الدولية والإقليمية إزاء المبادرة الإيرانية:

1_ الولايات المتحدة الأمريكية:

أعلن الرئيس جورج بوش رفضه المبادرة الإيرانية وابلغ الصحفيين في واشنطن في 6 فبراير 1991 انه ليس هناك ما تتفاوض واشنطن في شانه كما اكد ان القوات الأمريكية لن تبقي في المنطقة بعد انتهاء الأزمة.

2_ الاتحاد السوفيتي:

عبر نائب وزير الخارجية السوفيتي خلال زيارته طهران في 7 فبراير 1991 عن موقف الاتحاد السوفيتي حينما أكد اهتمام موسكو وتقديرها للدور الإيراني و رحب بعرض الرئيس الإيراني الاجتماع بصدام حسين وتأكيده موقف إيران الداعي إلي ضرورة انسحاب العراق من الكويت.

3_تركيا:

رحب الرئيس التركي تورجوت اوزال في 5 فبراير 1991 بان العديد من مقترحات رفسنجاني تعد ايجابية خاصة ما يتعلق بالانسحاب العراقي الشامل من الكويت.

4_ الكويت :

رحب مبعوث الكويت الخاص عبد الرحمان العوضي في 7 فبراير 1991 بان مساعي إيران إلي إنهاء حرب الخليج تعد مساعي حقيقية وجادة ولفت إلي وضوح إيران في مطالبتها بالانسحاب الكامل وأننا متفقون معها.

5_ العراق:

أعلن العراق رفض مقترحات السلام الإيرانية وأوضح سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء العراقي ان بغداد رفضت مقترحات إيران الداعية الي ترتيب وقف إطلاق النار و الحل السلمي وقال حمادي في مؤتمر صحفي عقده في العاصمة الأردنية في 9 فبراير 1991 أن الصراع لا يتعلق بالكويت ولأكن بالتصدي

[1] نفس المصدر السابق، ص 90

للعدوان الدي يستهدف العراق وأضاف إن العراق يرحب بحل عربي لازمة الخليج و انه علي استعداد للدخول في مفاوضات مباشرة غير مشروطة ولا تتدخل فيها الولايات المتحدة.

بعد ان رفض العراق المبادرة الإيرانية شن عليه الرئيس الإيراني رفسنجاني حملة عنيفة واتهمه بأنه السبب لكل المشاكل التي تشهدها منطقة الخليج والناجمة عن غزو دولة مستقلة وأوضح كذلك ان الولايات المتحدة لا تتحمل مسؤولية اندلاع الحرب في الخليج لمبادرتها الي العمليات العسكرية علي الرغم من انه كان في الإمكان الانتظار عدة أشهر ريثما تؤتي عملية الحصار الاقتصادي ثمارها[1].

د – جهود إيران الدبلوماسية في حل أزمة الخليج، مع تصاعد الحرب:

حاولت إيران إيجاد حل للأزمة، نهي القصف الجوي ضد العراق، و وقف الحرب، من خلال تحركها الدبلوماسي كالآتي:

(1) على المستوى الإسلامي :

دعت إيران ، في 20 يناير 1991، الدول الإسلامية، إلى عقد دورة طارئة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في طهرن. وفي 22 يناير، صرح على أكبر ولايتي، وزير خارجية إيران، بأن عشر دول، أعلنت، حتى الآن، استعدادها للمشاركة في دورة طارئة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في طهران، تلبية لدعوة إيران إلى بحث الحرب قي الخليج، ومحاولة حل الأزمة، سلما. إلا أن هذه الدعوة أحبطت، لعدم اكتمال عدد الدول الإسلامية، الذي يستدعيه عقد الدورة الطارئة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

(2) على المستوى الإقليمي:

أعلن الرئيس الإيراني، رفسنجاني، خلال زيارته باكستان، واجتماعه إلى نواز شريف، رئيس وزرائها، في 22 يناير 1991 . أنه يتعين على كل من باكستان و إيران، تعزيز جهودها، من أجل إنهاء الحرب في الخليج سلما– وأكد رئيس وزراء باكستان، بدوره، تأييده للجهود، التي تبذلها إيران من أجل عقد جلسة خاصة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

[1] منصور حسن العتيبي ، السياسة الإيرانية اتجاه دول التعاون الخليجي،1979_2000،الإمارات العربية المتحدة،مركز الخليج،ص77

(3) على المستوى الدولي :

أمست إيران، منذ 06 فبراير 1991، مركز من مراكز الدبلوماسية الدولية المهمة، المحيطة بحرب الخليج، بعد أن انتقل الموقف الإيراني، من الحياد السلبي إلى الحياد الناشط. فشهدت العاصمة الإيرانية نشاطا دبلوماسيا مكثفا، في شأن الأفكار الإيرانية، المتعلقة بالتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في الخليج، إذ وصل إليها نائب وزير الخارجية السوفيتية، ألكسندر بلونوجوف ، فضلا عن "أحمد البتموجين" وزير خارجية تركيا.

وفي 10 فبراير 1991، أعرب "على أكبر ولايتي" وزير خارجية إيران، عن أسفه لعدم اجتماع كل من حركة عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي، من أجل حل سلمي في المنطقة.

في15 فبراير 1991، زار "علي أكبر ولايتي " موسكو، حيث أجرى محادثات مع الرئيس السوفيتي، ميخائيل جورباتشوف، عدد من المسؤولين في العاصمة السوفيتية، و في مقدمتهم وزير الخارجية السوفيتية، ألكسندر بسميرتنيخ، في شأن الموقف في منطقة الخليج، وأكد الجانبان، الإيراني والسوفيتي، الآتي:

- ضرورة إنهاء حرب الخليج، بأسرع وقت ممكن، على أساس تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي.
- قلقهما العميق، تجاه مجريات النزاع المسلح في الخليج.

- ضرورة خلق نظام فعال للأمن الإقليمي، بعد انتهاء الأزمة، يكفل استمرار السلام والاستقرار في المنطقة[1].

هـ. الموقف الإيراني من استمرار الحرب.

سعت إيران، في كل تحركاتها السابقة، و إعلانها الحياد، إلى تحقيق مكاسب عديدة، بعد انتهاء الحرب ولكنها في الوقت نفسه، تريد أن تنهي هذه الحرب، بسرعة، حتى يمكن أن يكون لها دور مؤثر في الأوضاع الجديدة وكرد فعل إزاء استمرار الحرب، ،اتضح الموقف الإيراني التالي:

[1] نفس المصدر السابق، ص78

• في 25 يناير 1991، قال الرئيس الإيراني، رفسنجاني، في خطبته، يوم الجمعة : "لن نرسل إخواننا وأبناءنا، ليقاتلوا من أجل العراق، لكي يصبح بلدا أقوى، و تمتد يده إلى الخليج الفارسي". و دعا العراق إلى الانسحاب من الكويت، من دون شروط. وأكد أن ذلك، هو السبيل الوحيد إلى إنهاء وجود القوات الأجنبية في المنطقة.

• وفي 10 فبراير 1991، وفي كلمة أمام اجتماع الدبلوماسيين الأجانب في ذكرى اندلاع الثورة الإيرانية، قال الرئيس الإيراني، رفسنجاني: " إننا نحمل العراقيين المسؤولية، لأنهم شنوا هجوما غير مقبول على بلد مستقل، دونما سبب بعينه، وخلقوا كل هذه المشاكل للمنطقة. وإن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية، في المنطقة لابد أنها تتجاوز إخراج العراق من الكويت؛ و إلا كان في استطاعة واشنطن، أن تحل أزمة الخليج بالوسائل السلمية و إن الأمريكيين، يجب أن يخجلوا من أنفسهم، لإحلالهم الخراب بالعراق. ولن يكون هناك فائز أو غانم، بالنسبة إلى أي من الطرفين في حرب الخليج".

(3) وفي 24 فبراير 1991، أعلن رفسنجاني أسفه للهجوم البري، و قال : " إن أهداف القوات المتحالفة، تذهب إلى أبعد من تنفيذ قرارات مجلس الأمن . و أنه كان في إمكان بغداد، أن تتجنب حربا برية. و من المؤسف، كذلك، أن الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى إلى تحقيق أهداف، تتجاوز الانسحاب العراقي من الكويت.

(4) وفي 25 فبراير 1991، نددت الجرائد الإيرانية بالهجوم البري لقوات التحالف، على القوات العراقية. ووصفته بأنه برهان على أن واشنطن تعتزم، منذ بداية أزمة الخليج، ما هو أكثر من تحرير الكويت. وفي اليوم نفسه ، أعرب وزير خارجية إيران "علي أكبر ولايتي"، عن قلقه في شأن التطورات الجارية في الخليج، وأنه يجب تركيز كافة الجهود، من أجل إيجاد تسوية سريعة لهذه الحرب.

(5) كما أعلن رئيس البرلمان الإيراني، "علي مهدي خروبي"، أن إيران، وضعت قواتها المسلحة في حالة تأهب. و أن الولايات المتحدة الأمريكية، فقدت بالفعل، صورتها، كقوة عظمى، و حتى إلحاقها هزيمة بالعراق، لن يجعلها هي المنتصرة. وأكد "خروبي"، أنه من المحتمل، أن تكون إيران، هي الهدف التالي للقوات

التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج؛ و لكن إيران مستعدة للدفاع عن نفسها .

و- رد فعل إيران، إزاء لجوء الطائرات العراقية إلى أراضيها.

في 26 يناير 1991 بثت إذاعة طهران أن سبع طائرات مقاتلة عراقية هبطت إيران و تحطمت إحداها و احترقت. كما أعلنت إيران أنها ستحتجز جميع الطائرات الحربية العراقية التي هبطت أراضيها، ريثما تنتهي حرب الخليج. ثم أعلنت في اليوم نفسه وصول أعداد أخرى من الطائرات العراقية، و أنها وصلت في نهاية اليوم إلى 24 طائرة .

كما أكد رئيس مجلس الشورى الإيراني، "مهدي خروبي"، في 27 يناير 1991، ان الطيارين العراقيين، الذين هبطوا بطائراتهم إيران، لا يزالون في الاستجواب. و أن نياتهم، لم تعرف بعد.

وفي 2 فبراير 1991، أعلن "حسن روحاني"، المتحدث باسم المجلس الأعلى القومي الإيراني، أن إيران، أدهشها تدفق طائرات حربية، عبر حدودها. و أن العراق، ربما أراد الحفاظ على طائراته، لاستخدامها في هجوم بري، بعد أن واجه التفوق التكنولوجي لطائرات القوات المتحالفة.

وفي 18 فبراير 1991، صرح الرئيس الإيراني بأن الطائرات العراقية، لجأت إلى إيران لأنها هبطت اضطرارا. ولم تكن تحمل من الوقود، إلا ما يكفيها لخمس دقائق من الطيران. وأن هذه الطائرات، ستبقى في إيران، حتى نهاية الحرب. كما أكدت إيران، أنها لن تعيد الطائرات العراقية، التي هبطت على أراضيها. و طالبت، في الوقت نفسه، برحيل قوات التحالف. ورفضت أي إجراء، من شأنه أن يؤدي إلى تقسيم العراق.

ز- رد الفعل الإيراني، إزاء بين مجلس قيادة الثورة العراقي، في شك الانسحاب من الكويت.

جاء رد الفعل الإيراني مؤيدا لعرض العراق الانسحاب من الكويت، وعد فرصة لتحقيق السلام. و اتضح، من خلال التصريحات التالية:

(1) إعلان وزارة الخارجية الإيرانية، في 15 فبراير 1991، تعليقا على بيان مجلس قيادة الثورة العراقي المشروط للانسحاب من الكويت، يعد خطوة نحو السلام.

(2) تصريح الرئيس الإيراني، "رفسنجاني"، في اليوم نفسه، بأن عرض العراق الانسحاب من الكويت، يعد

فرصة لإحلال السلام، و أن هناك دلائل على أن سبلا إلى حل المشكلة، تلوح في المنطقة، و أن نقطة البداية لحل الأزمة، هي إعلان العراق استعداده للانسحاب من الكويت. وأن تعاون كل الدول الإسلامية، أمر مطلوب، لكي لا تغلق النافذة التي فتحت.

• تعليق جريدة "طهران تايمز" الإيرانية، في 16 فبراير 1991، على البيان العراقي، بقولها؛ يمكن الاعتقاد، أن الحرب تقترب من نهايتها، بعد إعلان بغداد، أن العراق مستعد لانسحاب مشروط من الكويت. و إن نبأ التغير المفاجئ، يعد مدعاة للفرج و الأمل، لجميع الذين يرغبون في السلام و الأمن في المنطقة. وعلى الغرب، الآن، ألا يعطي صدام حسين فرصة للتراجع عن إعلانه الانسحاب . وعلى الغرب، كذلك، أن يؤكد أنه مستعد للانسحاب، من الفور[1].

(4) إعلان المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، في 17 فبراير 1991، أن على الأطراف الآخرين في الحرب، العمل على اتخاذ خطوات ايجابية متبادلة، و تمهيد الأرض لتسوية سلمية، و سريعة، للحرب . و مع قبول العراق بقرار مجلس الأمن، (الرقم 660)، فقدت واشنطن وحلفاؤها، العذر في مواصلة الهجمات، الجوية و الصاروخية، على العراق.

2- مواقف ردود فعل الرأي العام الإيراني الداخلي ،الأحزاب الدينية و السياسية ، من الحرب :

•مواقف رجال الدين و ردود فعلهم :

في 19 يناير 1991 ذكر آية الله خلخالي أنه لا ينبغي ترك الشعب العراقي وحده في هذه المعركة لأنه لو انتصرت الولايات المتحدة الأمريكية فلن تترك المنطقة بسهولة.

في 21 يناير 1991 أعلن "حجة الإسلام علي أكبر محتشمي " زعيم المتشددين في إيران أمام البرلمان أنه يجوز لبلاده المشاركة في الجهاد ضد الولايات المتحدة الأمريكية. و انتقد دول عدم الانحياز لاتخاذها موقف

[1] عامر التميمي ، الأبعاد الاقتصادية للغزو ، ندوة بحثية ، عدد 195 ، كتب شهرية يصدرها المجلس .الوطني للثقافة والآداب والفنون ، الكويت ، مارس 1995 م ، ص225

اللامبالاة في هذه الحرب.

في 22 يناير 1991 حثت جمعية رجال الدين المتشددين الشعب الإيراني على الخروج إلى الشوارع احتجاجا على الحرب التي وصفتها بأنها خطوة متغطرسة لتدمير موارد المسلمين البشرية و المادية و ترجيح كفة الميزان في مصلحة النظام الصهيوني.

في 30 يناير 1991، ندد مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية ،أية الله علي الخامنئي ، بقصف القوات المتحالفة الشعب العراقي المسلم ، مؤكدا أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، أثبتت أنها مستعدة للقتال من اجل النفط. ورأى أن ما يجري، حاليا في العراق، سيبقى وصمة عار في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية . وان الرئيس بوش قاتل ، يذبح شعبا بريئا .و ان استمرار قصف القوات الأمريكية والحليفة المدن العراقية، هو جريمة فاضحة . وسأل خمائني :أي ذنب، اقترفه سكان العراق والمزارات المقدسة ،الذين تزهق أرواحهم و يفتقدون ممتلكاتهم ؟

ب- **موقف البرلمان الإيراني من الحرب.**

تقدم أكثر من نصف أعضاء البرلمان الإيراني ، في 29 يناير 1991 ببيان يدعو الحكومة الى مناقشة خطة السلام ، من خمس نقاط لإنهاء حرب الخليج . قوامها الوقف الفوري لإطلاق النيران ، ووقف الهجرة اليهودية إلى إسرائيل .

كما أعلن وزير الخارجية الإيراني ، في 2 فبراير 1991 انه قد حان الوقت لوقف القتال في الخليج ، من الفور ووضع نهاية سلمية للحرب[1] .

[1] نفس المرجع السابق،ص228

الخلاصة:

نستنتج من هدا الفصل انه عندما وقع الغزو، كانت إيران قد خرجت لتوها من جولة صراعية مع العراق استمرت زهاء ثماني سنوات، لذلك بدأ الموقف الإيراني بالترقب ومراقبة الأحداث لاستكشاف المدى الذي سوف تؤثر به الأحداث في الأمن القومي الإيراني. وعلى الرغم من وجود بعض القوى الدينية داخل إيران التي عبرت عن تأييدها للدخول في الحرب إلى جانب صدام حسين وربطه لما يحدث بالقضية الفلسطينية وضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة باعتباره شرطا لانسحابه من الكويت، فإن القيادة السياسية الإيرانية كانت قد حسمت أمرها باتخاذ موقف الحياد.

وقد حقق هدا الموقف لإيران مكاسب على الصعيد الإقليمي، هذا إلى جانب أن الموقف الإيراني قد دفع بالعلاقات بين إيران والدول الخليجية للأمام، وكذلك بين إيران وعدد من الدول العربية والغربية وموسكو وهكذا استطاعت إيران أن تحصل على مكاسب لم تكن تحلم بها من جميع الأطراف لولا اندلاع تلك الأزمة، في الوقت الذي لم تبذل فيه إيران أي ثمن لتلك المكاسب سوى أنها اتخذت الحياد ورفضت الغزو ولم تشارك في الحشد الدولي ضد العراق. بل إن المكاسب الإيرانية استمرت في الأوساط الخليجية أعقاب انتهاء العمليات العسكرية؛ حيث لاقى الموقف الإيراني قبولا لدي الاوساط الخليجية و اكسب ايران وزن في الترتيبات الامنية في المنطقة بعد الازمة.

الخاتمة

كما رأينا مما سبق، مدى تعقيد عملية صنع القرار الايرانية بداية من الاطار الذى تدور فيه تلك العملية سواء على المستوى الفكري او القانوني ،ومدى استمرار تأثير أفكار الخميني على مكونات النظام ، كذلك شكل النظام وفقا لما حدده الدستور كما ان البيئة الخاصة بتلك العملية وخاصة في ايران تختلف عن غيرها فى المستويين الداخلي الذى يتمتع بتركيبة مختلفة سواء الشعب او الموقع الجغرافي لها وعلى المستوى الخارجي الذى تتمتع فيه ايران بوضع خاص نظرا لتغير سياستها مع القوى المختلفة قبل وبعد الثورة وفى فترات ما بعد الثورة ذاتها ،أما بالنسبة لاهم القوى التي تؤثر في صنع القرار والمتمثلة في المرشد والرئيس ومجلس الشورى الذى يعد بمثابة ساحة او ملعب للسياسة بين الاصلاحيين ومن ورائهم الرئيس (خاتمي) وبين المحافظين ومن ورائهم المرشد (خامنئي) دور تلك القوى فى صنع القرار بعض القضايا ،ولكن مما سبق نجد ان النظام الإيراني يشوبه نوع من الغموض خاصة بين افراد القيادة السياسية وفى الدور الفعلي لكل منها وهذا كان من نتائج الثورة وافكار الخميني التي شكلت النظام على هذه الشاكلة ، ولكن في الوقت الحالي نجد أن الرئيس نجاد هو من المحافظين وان مجلس الشورى تسيطر عليه الغالبية المحافظة وبالتالي فان أي قرار سيتم اتخاذه سيكون موثوق بموافقة المرشد ، ولكن هل سيستطيع هذا النظام مواجهة التحديات المقبلة خاصة مع تطور العلاقات الايرانية علي المستوى الدولي ولكن هل ستستطيع مؤسسات صنع القرار التوافق لاتخاذ القرار المناسب للوصول للقرار الدي يخدم المصلحة القومية للبلد في ظل التحديات المختلفة التي تواجه الجمهورية الاسلامية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع و المصادر:

اللغة العربية:

1_ إبراهيم فؤاد ، الفقيه والدولة (تطور الفقه السياسي الشيعي)، بيروت، دار الكنوز الأدبية، 1998م.

الأولى ، بيروت ، سبتمبر 1998 م.

2_إبراهيم سعد الدين واخرون ، كيف صنع القرار في الوطن العربي .

3_بزاز سعد ، رماد الحروب أسرار ما بعد حرب الخليج ، الطبعة الثانية ، الأهلية للنشر 1995.

4_بوتومور ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة وميض نظمي ، (بيروت : دار الطليعة ، . 1986 م) .

5_ترجمة حنا وديع ميخائيل ،الخليج العربي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعه البصرة ، سلسلة خاصة.

6_ تميمي عامر ، الابعاد الاقتصادية للغزو ، ندوة بحثية ، عدد 195 ، الكويت ، مارس 1995 م .

7_ تميمي عامر ، الأبعاد الاقتصادية للغزو ، ندوة بحثية ، عدد 195 ، كتب شهرية يصدرها المجلس، الوطني للثقافة والآداب والفنون ، الكويت ، مارس 1995 م .

8_توفيق سعد حقي ، مبادئ العلاقات الدولية ، عمان : دار وائل للنشر ، 2000 م .

9_ جمهورية الاسلامية الايرانية، الدستور الاسلامي لجمهورية ايران الاسلامية، ط1، قم، 1979.

10_جيلين بالمر ، مورجان كليفتون ، نظرية السياسة الخارجية .ترجمة: عبد السلام علي النوير .الرياض: النشر العلمي والمطابع _جامعة الملك سعود،2011.

11_ حديدي صبحي ،حرب العالمين الأولي، الطبعة العربية الأولي 1991، دار قرطبة للطباعة والنشر،

12_حماده بسيوني إبراهيم ، دور وسائل الاتصال في صنع القرار في الوطن العربي ، سلسلة اطروحات الدكتوراه (21) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، فبراير 1993 م.

13_ مقلد إسماعيل صبري ، اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، السياسة الدولية، عدد أكتوبر1996.

14_دورتي جيمس و بالستغراف روبرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة عبد الحي وليد ، (الكويت : كاظمة للنشر ، 1985 م).

15العمادي فاطمة ، التيارات السياسية على إيران، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، الدوحة قطر

16_ زهران جمال علي ، السياسة الخارجية لمصر 1970 _1981، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1987 .
17_مقلد إسماعيل صبري ، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى ، الكويت، .153 : 1982

18_ربيع حامد عبد الله ، النموذج الاسرائيلي للممارسة السياسية ، القاهرة : معهد البحوث . والدراسات العربية ، 1975.

19_رسلان احمد فؤاد ، نظرية الصراع الدولي ، دراسة في تطور الاسرة الدولية المعاصرة القاهرة : .الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1986 م.

20_رمضاني مازن اسماعيل ، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي ، مجلة العلوم السياسية والقانونية ، (بغداد) تصدر عن كلية القانون والسياسة الجامعة المستنصرية ، العدد الثاني ، 1976.

21_رينوفانبيير و دوروزيل جان باتيست ، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ، ترجمة . فايزكم نقش ، بيروت : منشورات عويدات ، مايو 1967 م.

22_ زهران جمال على ، السياسة الخارجية لمصر 1970 . مدبولي ، 1987 م.

23_ سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية ،ط3،عمان: دار وائل للنشر،2006.

24_ سيمونز جيف ، التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة

25_شرف ليلي (موقف الأردن) المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 148

26_ صدقي راجيه إبراهيم ،التوجهات العامة لردود الفعل الدولية، السياسة الدولية ، مركز دراسات الوحدة

27_ طاهر علاء ، اثار حرب الخليج علي موازين القوي، مستقبل العالم الاسلامي ، السنة الثانية 1992.

28_عتيبي منصور ، «الإدارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية، 1990_1991)رسالة ماجستير جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد)، 1997.

29_عتيبي منصور حسن , السياسة الإيرانية اتجاه دول التعاون الخليجي,1979_2000,الإمارات العربية المتحدة,مركز الخليج.

30_عتيبي منصور حسن, السياسة الإيرانية اتجاه دول التعاون الخليجي,1979_2000, الطبعة الأولي الإمارات العربية المتحدة,مركز الخليج للأبحاث, 2000م.

31_علاء أبو عامر ،الوظيفة الدبلوماسية. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،2001.

32_علوي سعيد بنسعيد ، الحرب والدرس ،ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، الطبعة مركز دراسات الوحدة ، 1991 م . الاولى

33_ عوض عبد الرحمن عبد الله ، العدوان العراقي على الكويت ، الطبعة الثانية 1994 م .

34_عويني محمد على ، العلوم السياسية ، دراسة في الاصول والنظريات والتطبيق . القاهرة : عالم الكتب ، 1988.

35_ فؤاد إبراهيم، الفقيه والدولة (تطور الفقه السياسي الشيعي)، بيروت، دار الكنوز الأدبية، 1998م.

36_ كمال أحمد محمد ، انفجار الخليج العراقي المغبون وكلمة التاريخ، مكتبة مدبول.

37_متوكل محمد عبد الملك عبد الكريم ، موقف اليمن أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي.

38_محمد محمود إسماعيل ، نحو استراتيجية لسياسة مصر الخارجية ، السياسة الخارجية . العدد 169 يوليو 1982 م .

39_مسعد نيفين عبد المنعم ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز الدراسات الوحدة العربية 2002.

40_ مسلم طلعت احمد ، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية

41_مقلد اسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الاصول والنظريات طبعة خامسة خاصة القاهرة : المكتبة الاكاديمية ، يوليو 1991 م.

42_منوفي كمال ، أصول النظم السياسية المقارنة ، الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987

43_منوفي كمال ، السياسة العامة واداء النظام السياسي، تحليل السياسات العامة ، القاهرة . : مكتبة النهضة ، 1988.

44_مهنا محمد نصر ، الوجيز في مناهج البحوث السياسية والإعلامية ، الطبعة الثانية، . القاهرة : دار الفجر ، 2001 م.

45_ نعيمي احمد ،السياسة الخارجية .عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،2009

46نبراوي فتحية و مهنا محمد نصر ، أصول العلاقات السياسية الدولية ، الاسكندرية . منشأة المعارف ، 1985 م.

47_نوفل احمد سعيد ، أرضية الصراع في الخليج،المستقبل العربي،العدد 150 ،اغسطس 1991، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية .

48_ هويدي فهمي ، إيران من الداخل، مركز الأهرام المصرية للطباعة والنشر، سنة 1987م.

49_هيكل محمد حسين ، الحل والحرب ، الطبعة الثانية ، بيروت : شركة المطبوعات . للنشر والتوزيع ، 1980 م.

50_هيكل محمد حسين ،حرب الخليج أوهام القوة والنصر، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992.

يونيو 1991 م .

اللغة الاجنبية:

1- C. Snyder Richard and other, Op. Cit, P. 203, and Bahgat Korany, .91 Foreign Policy Decision- Making theory and the Third World, Payoffs and Ditfalls, in. Bahgat Korany snd (others) How Foreign Policy Decisions are Made in the third world, (London & New York : West View Press & Boulder, 1988).

2- International Encyclopedia of the Social Sciences, Décision Making: .45 Political Aspects, Volume 3, (New York : The Macmillan Company & Free Press, 1968).

3-Karl W. Deutsch, Politics and Government, Op. Cit.

4- Robinson James & Snyder Richard: Decision Making in International politics, In: Herbert Kelman (ed) International Behavior, (Holt) Rinehart and Winston, New York, 1966).

5-Rosenau International politics and Foreign policy, Londres, Frances Pinter, 1980.

6_ Richard c. Snyder and others, "Foreign Policy Decision Making, Free Press, New York.

7-Sprout Harold, Environment in the Study of International Politics, in James,

8-Scout Andrew, The Funtioning of the International Political System, the Macmillan, New York, 1967.